دراسات
في تاريخ عسير وجازان
(٤)

السياسة العثمانية
تجاه إمارة (أبو عريش) والسواحل اليمنية
(١٢٥٩- ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٣- ١٨٤٧م)

(دراسة وثائقية)

أ. د. إسماعيل بن محمد البشري
أستاذ التاريخ الحديث
وكيل جامعة الملك خالد - أبها
(١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م)

مكتبة العبيكان

ⓒ مكتبة العبيكان، ١٤٢٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
البشري، إسماعيل محمد
السياسة العثمانية تجاه إمارة أبو عريش. ـ ط٢. ـ الرياض.
١٤٩ص؛ ١٧X ٢٤ سم.
ردمك: ٦ ـ ١٤٥ ـ ٤٠ ـ ٩٩٦٠
١ ـ اليمن ـ تاريخ ـ العصر العثماني ٢ ـ الدولة العثمانية ـ السياسة العسكري
أ ـ العنوان
ديوي ٩٥٣,٠٩٥٣٢ ٥٣٢٦ / ٢٢

ردمك: ٦ ـ ١٤٥ ـ ٤٠ ـ ٩٩٦٠ رقم الإيداع: ٥٣٢٦ / ٢٢

الطبعة الأولى الخاصة بمكتبة العبيكان

١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م

حقوق الطباعة محفوظة للناشر

الناشـــر
مكتبة العبيكان
الرياض - العليا - طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة
ص.ب ٦٢٨٠٧ الرمـــز ١١٥٩٥
هاتف ٤٦٥٤٤٢٤ فاكس ٤٦٥٠١٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يُمَثِّلُ انسحاب محمد علي باشا من الجزيرة العربيَّة بموجب معاهدة لندن المعقودة في ١٦ جمادى الأولى ١٢٥٦ هـ الموافق ١٥ يوليو ١٨٤٠م بداية جديدة لأحداث سياسية متلاحقة في الجزيرة العربيَّة، حيث توطدت سلطة الباب العالي من جديد في إقليم الحجاز الذي أصبح منطلقاً لتنفيذ السياسة العثمانية التوسعية في أقاليم نجد، وعسير، والمخلاف السليماني، واليمن.

إن بسط السيادة العثمانية على تلك الأقاليم قد استغرق وقتاً طويلاً واستنفد الكثير من الجهود السياسية والمالية في خضم التداعيات الداخلية للقوى المحلية، وتقاطعات المصالح الاستراتيجية للقوى المتصارعة أوروبية وإقليمية.

لقد جاءت الدولة العثمانية إلى مناطق جنوب غربي الجزيرة العربيَّة في الوقت الذي كان فيه الصراع محموماً بين بريطانيا وفرنسا خاصة في البحر الأحمر وموانئه، مِمَّا جعل المنطقة تكتسب أهمية خاصة لدى الباب العالي لموقعها الاستراتيجي، ومواردها الاقتصادية، وحساسيتها بالنسبة للحرمين الشريفين في الحجاز.

وعلى الرغم من السياسة العثمانية المترددة والمتسمة بالجهل بأحوال المنطقة فإننا نجد من خلال الوثائق مدى حرص السلطان وحكومته على ضرورة الاهتمام ببسط السيادة العثمانية على تلك المناطق، وخاصة عسير والسواحل اليمنية.

والباحث المتطلع إلى رسم صورة حقيقية عن تطور الأوضاع السياسية في المنطقة يجد نفسه أمام كمٍّ لا بأس به من الوثائق العثمانية - على وجه الخصوص - التي تقدم معلومات وافية عن تاريخ المنطقة، وتشير

إلى تشابك المصالح والأهداف، سواء في العاصمة العثمانية أو في منطقة الحدث.

وتأتي هذه الدراسة لتقدم صورة وثائقية عن تطور الأحداث في العلاقة بين الباب العالي وإمارة (أبو عريش) والسواحل اليمنية، حيث تم الاعتماد على الوثائق والتقارير العثمانية التي حصلت عليها من أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وهي تقدم معلومات شاملة وشبه كاملة عن العلاقة بين الباب العالي والشريف الحسين بن علي بن حيدر خلال الفترة من ١٢٥٩ هـ / ١٨٤٣ م، وهو التاريخ الذي صدر فيه الفرمان السلطاني بتعيين الشريف والياً في إمارة (أبو عريش) وتابعاً للسيادة العثمانية، وحتى ١٢٦٤ هـ/١٨٤٧ م، وهو التاريخ الذي صدر فيه آخر فرمان سلطاني بتثبيت الشريف في مركزه ومنحه رتبة (أمير الأمراء) .

إن الوثائق التي تم تحليلها ودراستها في هذا البحث تعد جديدة تماماً، حيث لم أطلع على ما يشير إلى استخدامها من باحث آخر كتب عن تاريخ المنطقة، والبحث - بناء على ذلك - يقدم للباحثين إسهاماً متواضعاً في مسيرة البحث التاريخي الوثائقي لمنطقة المخلاف السليماني واليمن.

وإنني بهذه المناسبة أشكر القائمين على أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول على تمكيني من تلك الوثائق وتصويرها، كما أشكر عمادة البحث العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة ممثلة في عميدها د. فهد السماري، على ترجمتها لتلك الوثائق، والشكر موصول للدكتور محمد عبداللطيف هريدي، الذي قام بالترجمة مشكوراً.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،،،

أ. د. إسماعيل بن محمد البشري

أبها

السياسة العثمانية

تجاه إمارة (أبو عريش) والسواحل اليمنية

١٢٥٩ - ١٢٦٤ هـ / ١٨٤٣ - ١٨٤٧ م

لقد كانت تداعيات أزمة (مخا) بين الشريف الحسين بن علي بن حيدر والإنجليز سبباً في تأكيد السيادة العثمانية على السواحل اليمنية على إثر خروج محمد علي باشا من المنطقة عام ١٢٥٦ هـ/١٨٤٠ م واستلام الشريف الحسين إدارة المواني اليمنية وضمها إلى إمارة (أبو عريش)[١] .

وحيث إن سياسة الباب العالي آنئذٍ قد وضعت لها استراتيجية تعتمد على بسط نفوذها على جميع مناطق الجزيرة العربيَّة، وخاصة تلك المناطق التي انسحب منها محمد علي باشا بموجب معاهدة لندن في ١٥ يوليو ١٩٤٠ م، فإنها قد أبدت اهتماماً بالغاً بالسواحل اليمنية، خاصة مع بروز الأطماع الاستعمارية في منطقة البحر الأحمر، واحتلال الإنجليز لميناء (عدن) الاستراتيجي.

وقد انتهت مهمة أشرف بك - المبعوث العثماني إلى الشريف - بتأكيد تبعية الشريف للدولة العثمانية، وذلك على إثر اتفاقية (زبيد) بتاريخ ٣ رمضان ١٢٥٨ هـ، حيث أكد الشريف خالص ولائه وانتمائه للسلطان العثماني، ورغبته في أن يكون تابعاً للباب العالي، والتزامه بالشروط التي طلبها المبعوث العثماني، في مقابل أن تعترف السلطات العثمانية بإمارته، وتصدر فرماناً خاصاً بتوليته وتثبيته في مركزه أميراً على (أبو عريش) وتوابعها.

وأهم الشروط التي أكّد عليها المبعوث العثماني ما يلي:

---

(١) انظر كامل التفصيلات حول أزمة (مخا) في كتابنا بعنوان: إمارة (أبو عريش) فترة الحكم المصري وإعلان التبعية العثمانية، منشور عن مكتبة العبيكان.

١ - التزام الشريف بالدعاء للسلطان على المنابر في جميع المساجد التي تحت إدارته.

٢ - دفع ضريبة سنوية من محصول القهوة إلى المطبخ السلطاني.

٣ - المساعدة في مصاريف الحرمين الشريفين.

٤ - معاملة قناصل الدول الأجنبية معاملة حسنة وفق القواعد المعترف بها.

٥ - التنسيق مع أمير مكة ووالي جدة في كل شؤون الإمارة[١].

وبناء على ذلك فقد صدر الفرمان السلطاني في الثالث والعشرين من شهر محرم ١٢٥٩ هـ الموافق ٢٢/ فبراير ١٨٤٣ م بتعيين الشريف أميراً في (أبو عريش) وحاكماً لـ (مخا) وإنفاذ ما تَمّ الاتفاق عليه في (زبيد) .

وقد كلف أشرف بك بمناسبة الجلوس السلطاني بالقيام بحمل مرسوم التعيين والسفر إلى اليمن لتقليد الشريف الولاية بموجب المراسيم المعتادة، حيث تم تقليد الشريف منصب الباشوية في مراسيم عظيمة في جمادى الثانية من عام ١٢٥٩ هـ الموافق يوليو ١٨٤٣م[٢].

وبذلك تدخل المنطقة مرحلة جديدة من العلاقات بين الدولة العثمانية وإمارة (أبو عريش) .

* * *

(١) خط همايون، سجل رقم (١١) صفحة ٣٠٥، مرسوم سلطاني بتاريخ أواسط شهر صفر ١٢٥٩ هـ. ويتضمن الشروط الموضحة أعلاه.

(٢) - Play Fair. 150.

وانظر أيضاً: مسائل مهمة (يمن) رقم ١٧٩٧ في ٢ صفر ١٢٥٩ هـ.

بعد استقرار الأوضاع مع الدولة العثمانية وصدور الفرمان السلطاني بإسناد الموانـي اليمنية إلى الشريف الحسين بن علي بن حيدر وفق الشروط السياسية والمالية التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين، أصبحت إمارة (أبو عريش) تابعة للدولة العثمانية، مِمَّا جعل الشريف يشعر بحالة من الزهو والإحساس بالقوة لسببين:

أولاً: أن الدولة العثمانية قد اعترفت به وبإمارته دون التدخل المباشر بتعيين والٍ عثماني يتولى الإشراف على شؤون الإمارة، كما حصل - على سبيل المثال - في إمارة مكة المكرمة التي يعاني فيها الأشراف من وجود الوالي التركي في جدة، أو حتى إرسال حامية عسكرية تحد من تصرفاته وطموحاته، حيث اكتفت الدولة العلية بانتمائه اسمياً إليها دون أن تقوم بأدنى إجراء يكفل لها السيطرة الفعلية على شؤون الإمارة.

ثانياً: ضمان عدم التدخل في شؤون إمارته من جميع القوى المحيطة بها، فإمارة عسير قد أصبحت في وضع مماثل تقريباً بعد صدور الفرمان العثماني بتعيين عائض بن مرعي أميراً على عسير بناء على طلبه، إضافة إلى إبرام معاهدة التعاون بين الطرفين في الثامن من شهر شوال (١٢٥٧ هـ) حيث أمنت إمارة (أبو عريش) من تدخلات عسير في شؤونها[١]، أمَّا اليمن فهو يعيش حالة سياسية مفككة لا تؤهله للقيام بأي نشاط سياسي أو عسكري ضد الإمارة، والإنجليز قد اتخذوا سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للإمارات العربيَّة المجاورة بعد سيطرتهم على عدن[٢].

(١) عاكش، الدر الثمين، ٣٠.

(٢) أباظه، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، ٢٢٥.

وقد كان بإمكان الشريف في ظل هذه الظروف المواتية أن يركز بشكل أكبر على الأوضاع الداخلية لإمارته، ويشجع سبل الاستقرار والنهوض الاقتصادي والمعيشي للسكان، إلاَّ أن طموحات الشريف السياسية كانت كبيرة جداً، مِمَّا دفع بالإمارة إلى الدخول في سلسلة من الصراعات المحلية استنفدت كامل طاقتها وإمكاناتها البشرية والاقتصادية.

حدث ذلك عندما تحالف مع السيد محمد بن يحيى (المتوكل) في سبيل إسقاط إمام صنعاء علي بن المهدي وتتويج المتوكل إماماً على اليمن على الرغم من معارضة كبار الأسرة الحاكمة من الأشراف لهذا التدخل السافر في شؤون اليمن الأعلى[١]، مِمَّا دفع بالإمارة إلى الدخول في سلسلة من الصراعات مع القوى المحلية أدت في النهاية إلى سقوطها.

ويشير المؤرخ المحلي (عاكش) - وهو المقرب من الشريف الحسين - إلى أن الشريف من خلال رغبته في السيطرة على (صنعاء) كان يريد « ...أن يعد العدة لاستخلاص (عدن) من أيدي الإفرنج، وما جعل مملكة تلك الجهات إلاَّ مقدمة لذلك، حتى تكون له ظهراً يستند إليه عند المضي في تلك المسالك، وخاض مع أكابر الجند في هذا المراد، وبذل لهم الأطماع فما رأى منهم إلى ذلك المطلوب إسعاد...»[٢].

وهنا يظهر التساؤل التالي: هل كان الشريف حقاً يريد استخلاص عدن من البريطانيين؟

وهل كان بينه وبين محمد بن يحيى اتفاقاً بأن تكون (صنعاء) هي المنطلق للقيام بهذه المهمة الجهادية الكبيرة؟

وهذا ما يحتاج إلى دراسة مستقلة.

---

(١) عاكش، الديباج الخسرواني، ٣٨٩.

(٢) المرجع السابق، ٣٩٠.

إن المتتبع لسياسة الشريف الحسين بن علي بن حيدر في بداية عهده يجد لديه اهتماماً بالغاً بضرورة إخراج الإنجليز من (عدن)، وقد ظهر هذا التوجه خلال مقابلته مع أشرف بك، وإجاباته عن الأسئلة الموجهة إليه حيث كان هذا الهاجس يراوده ويلح عليه[١].

ويضاف إلى ذلك ما أشار إليه (عاكش) أيضاً في حوادث سنة ١٢٦٤هـ بقوله: «وفي هذه السنة رابع شهر رمضان كانت وفاة الشريف إسماعيل بن حسن القادم إلى جهاتنا عام (١٢٦٢ هـ).. وقد وصل إلى هذه الجهات منفرداً يطلب النصرة على جهاد الإفرنج الذين بـ (عدن) ، ولما استقر في (أبي عريش) تلقاه من كان بها من طرف الشريف، وهش إليه الناس من كل جهة، وقد رفع بمكتوب إلى الشريف وهو مستقر بالحديدة مضمونه استنهاض الشريف على جهاد من هو في (عدن) ،.. فأجاب الشريف بما معناه: أن هذا الأمر لم نزل نسعى فيه، وقد تسببنا في القيام بذلك، وما أراد الله تعالى، والأشياء مرهونة بأوقاتها، وبعد أن نصلح ما نحن بصدده من فساد الرعايا نطلب من العساكر من ينفع الله بهم في هذا المراد، ونشعر في كافة ما تحت أمرنا بالجهاد، ونجعل مراكباً في البحر لحمل المحتاج إليه من الزاد، ونجعل فيه مقاتلة، ونصحبهم من المدافع وغيرها ما يستعان به على حربهم...»[٢] .

وإذا أضفنا إلى ذلك ما أدركه الشريف من نقص دخل موانيه نتيجة لتحول التجارة عبر ميناء (عدن) بسبب سياسة الشريف المتعنتة مع التجار

(١) أرسل أشرف بك من طرف الدولة العثمانية للتحقيق في أزمة (مخا) بين الشريف الحسين بن علي بن حيدر والإنجليز عام ١٢٥٨ هـ، ولمزيد من المعلومات حول الأزمة وتداعياتها انظر: كتابنا بعنوان: إمارة (أبو عريش) فترة الحكم المصري وإعلان التبعية العثمانية.

(٢) عاكش، مرجع سبق ذكره، ٤٥٤، وانظر التفصيل لحركة الشريف إسماعيل بن الحسن في: أباظه، مرجع سبق ذكره، ٢٤٢ - ٢٤٥.

المحليين والأجانب، إضافة إلى الدور البريطاني الذي تمكن بعد أزمة (مخا) من استقطاب التجار إلى ميناء (عدن) ، وذلك بتسهيل إجراءات السفن، وتخفيض الضريبة على التجارة، وتأمين سبل التعامل الاقتصادي.

كل هذا يجعل من المحتمل أن الشريف كان يخطط لشيء من هذا، أو على الأقل كان هاجساً في نفسه يرغب في تحقيقه، إلاَّ أن الظروف المحلية حالت دون ذلك[١].

كان هناك أيضاً ذلك الصراع الذي نشأ مع الشيخ علي حميدة شيخ (باجل) والذي تفجر في أواخر عام ١٢٦١ هـ حيث هزم الشريف في ذي الحجة، ثُمَّ عاد إلى (الحديدة) ، واستمر خلال عام ١٢٦٢ هـ يجمع العساكر، ويراسل قبائل (يام) من أجل مناجزة علي حميدة، حتى خرج لقتاله في ذي القعدة من نفس العام، ودام الصراع حتى مطلع عام ١٢٦٣ هـ حيث تم التوسط بين الطرفين لإنهاء القتال، وعند عودة الشريف إلى (الحديدة) بدأت دلائل الخلاف تظهر من إمام صنعاء - حليفه السابق - والتي انتهت بالصراع المسلح بين الطرفين في أواخر العام نفسه[٢].

هذه الحالة من المشاكل المتعددة التي واجهها الشريف والتي أنهكته من الناحية الاقتصادية، ودفعت به إلى القيام بزيادة الضرائب على السكان والتجار للوفاء بالتزاماته الحربية مع قبائل (يام) على وجه الخصوص، أدت إلى أن يخل الشريف بالشروط التي التزم بها للسلطات العثمانية، وخاصة في الجوانب المالية.

---

(١) انظر التفصيل في كتابنا المشار إليه سابقاً.

(٢) عاكش، مرجع سبق ذكره، ٣٩٩ - ٤٠٥.

لقد كانت الأوضاع في الحجاز مساعدة تماماً للانصراف عن الشريف الحسين أو متابعته، حيث كانت تعيش أجواء الأزمة بين الوالي العثماني عثمان باشا ذي الشخصية الإدارية الحازمة، وبين الشريف محمد بن عون أمير مكة، وذلك بسبب قيام الوالي بتهديد بعض الأشراف نتيجة لإخلالهم بأموال الزكاة المتحصّلة من رعاياهم ممَّا أغضب الشريف ابن عون، وكانت بداية الأزمة في عام ١٢٦٠ هـ عندما بعث كل منهما إلى السلطنة العثمانية موضحاً موقفه ومبرراً تصرفاته، ولعل الإدارة العثمانية كانت تميل إلى إزاحة الشريف محمد ابن عون وتولية الشريف عبدالمطلب لولا تدخل محمد علي باشا لصالح محمد ابن عون، واقترح على السلطنة أن تقوم بنقل عثمان باشا من ولاية جدة وإرجاعه إلى مشيخة الحرم النبوي، وأن ينقل شريف محمد باشا من مشيخة الحرم النبوي ليصبح والياً على جدة وشيخاً للحرم المكي، وقد وافقت السلطات العثمانية على ذلك، حيث باشر الوالي الجديد عمله أواخر عام ١٢٦١ هـ ومطلع ١٢٦٢ هـ[١].

لقد كانت هناك مجموعة من الأسباب التي دفعت بالسلطات العثمانية إلى إعادة النظر في إمكانية استمرار الشريف الحسين في منصبه بعد مرور ما يقرب من ثلاث سنوات على صدور قرار التعيين واقتراب موعد صدور الفرمان السلطاني بتجديد الولاية له في الإمارة، وأهمها:

١ - عدم قيام الشريف بإرسال المبالغ المتفق عليها؛ سواء كان ذلك ضريبة البن إلى السلطان، أو إعانة خزينة الحجاز.

(١) دحلان، خلاصة الكلام، ٣١٣ - ٣١٤.

٢ - دخوله في صراع مع القوى المحلية، مِمَّا كان سبباً في انعدام الأمن في الإمارة، وتذمر الأهالي والتجار من تلك الحالة السيئة، وتأثر الحالة الاقتصادية للسكان.

٣ - سياسة الشريف فيما يتعلق بالإمامة في صنعاء وتدخله في شؤونها أدى إلى تخوف السلطات العثمانية من قيام إمام صنعاء، وكنتيجة لتصرفات الشريف بطلب الحماية من الدول الأوروبية - وخاصة بريطانيا - التي تريد تحقيق الأمن لتجارها في الموانى اليمنية مِمَّا سيؤدي إلى أن تضيع اليمن من يد الشريف لتدخل تحت الحماية الأجنبية[١].

٤ - تصرف الشريف المستقل في شؤون الإمارة، وعدم العودة أو أخذ الرأي من الإدارة العثمانية في الحجاز - حسب ما ورد في مرسوم التعيين - مِمَّا يشعر بأنه يسعى إلى الاستقلال، ونبذ التبعية العثمانية[٢].

لقد أصبح الشريف في مواجهة جديدة مع السلطات العثمانية، حيث تشير الوثائق إلى أن الشريف محمد بن عون كان يسعى في سبيل الحصول على الموافقة بعزل الشريف الحسين والسيطرة المباشرة على السواحل اليمنية، وفي التقرير الذي بعثه هو ووالي جدة شريف محمد رائف «أن الشريف حسين لم يهتم أو يعبأ بمسألة تبعيته إلى الحجاز... ورغم أن المرسوم السلطاني يقضي بضرورة تبعية حكومة اليمن لولاية جدة فإن المتوفى - عثمان باشا[٣] -

(١) مسائل مهمة (يمن) رقم: ١٨٠٠ وتاريخ ١٣ جمادى الأولى ١٢٦٢ هـ، من والي جدة شريف محمد رائف إلى الصدر الأعظم، تقرير محفوظ بأرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

(٢) مسائل مهمة (يمن) رقم: ١٨٠٠ وتاريخ ٢٣ رجب ١٢٦٢ هـ، من والي جدة شريف محمد رائف وشريف مكة محمد بن عون إلى الصدر الأعظم، تقرير عن الحالة الأمنية في جنوب الجزيرة العربيَّة، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

(٣) والي جدة خلال الفترة من ١٢٥٧ هـ - نهاية ١٢٦١ هـ.

ترك حبله على الغارب؛ ولذلك فقد رأينا من المناسب أن نطلب منه الآن الإعانة المعلومة، ولاسيما أنه - أي الشريف الحسين - قد استولى على جبال مشهورة بكثرة محصولها من القات والبُنّ، وعلى بلاد كبيرة مثل تعز وصنعاء[١]؛ ولذلك لو تركناه يتصرف كما يشاء مثلما حدث في عهد سلفي فإن أمره سوف يستفحل، ودعواه الانفصالية سوف تصبح أكثر قوة...»[٢].

لقد أثارت مساعدة الشريف للإمام محمد بن يحيى وتمكنهما من السيطرة على صنعاء ردود فعل هائلة لدى الإدارة العثمانية في الحجاز، وخاصة الشريف محمد بن عون، ومن ثَمّ بدأت في مراسلة الشريف الحسين للسؤال عن أحوال اليمن باعتباره تابعاً للإدارة الحجازية، والتأكيد على ضرورة الالتزام بما تَمّ الاتفاق عليه سابقاً، مع الإشارة إلى تخوف الإدارة العثمانية من التدخلات الأجنبية في شؤون اليمن، ولكن لم يتم الحصول على نتيجة محددة نظراً لقدرة الشريف في الدفاع عن نفسه[٣].

ومن ثَمّ فقد استغل الشريف محمد بن عون ووالي جدة حالة الضعف التي أصابت الشريف الحسين بعد صراعه مع علي حميدة، وظهور الخلاف بينه وبين إمام صنعاء، وإرساله في طلب المرسوم السلطاني بتجديد ولايته، في سبيل الضغط على الشريف لدفع ما عليه من مستحقات، حيث اعتذر الشريف بأنه مشغول بمشكلة علي حميدة، وأنه سوف يؤدي كل التزاماته حالما ينتهي من هذه المشكلة[٤].

---

(١) هذا يدل على ضعف المعلومات لدى إدارة الحجاز، فالذي استولى على صنعاء هو محمد بن يحيى بمساعدة من الشريف، ولكن الشريف لم يستفد من ذلك اقتصادياً بل ازداد حاله سوءاً.

(٢) مسائل مهمة (يمن) رقم: ١٨٠٠ وتاريخ ٢٣ رجب ١٢٦٢ هـ، من والي جدة شريف محمد رائف والشريف محمد بن عون إلى الصدر الأعظم، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

(٣) التقرير السابق.

(٤) نفسه.

وأمام المعلومات المتضاربة التي كانت تصل إلى والي الحجاز وأمير مكة حول الأوضاع في السواحل اليمنية، وعدم وضوح الشريف الحسين في الرسائل المتبادلة بين الطرفين، وبعد طول مباحثات واستشارات تقرر إرسال شخص إلى الشريف الحسين ليطلع على كل التفاصيل، ويذكِّر الشريف بضرورة الالتزام بطاعة الدولة العلية لكي يحصل على المهمات اللازمة، وأنه إذا لم يدفع ما عليه من مستحقات، ويبدي كل ضروب الطاعة والولاء؛ فإن اليمن لن تنعم بالهدوء والأمن، وأنه إذا أراد حماية الدولة فإنها سترسل إليه الجنود من الحجاز لمساعدته في الدفاع عن البنادر اليمنية، وقد تم اختيار السيد حسين أفندي، وهو كاتب في الديوان الخاص بوالي مكة للقيام بالمهمة؛ لأنه سبق أن ذهب مرات عديدة إلى اليمن، وقابل الشريف الحسين، ولديه معلومات كافية عن المنطقة[١].

وقد اقترحت حكومة الحجاز على الباب العالي في حالة فشل مهمة حسين بك وإصرار الشريف على مواقفه أن تقوم الدولة العلية بشن هجوم عسكري على السواحل اليمنية للسيطرة عليها، وحددت جوانب النقص في الاستعدادات العسكرية والمالية في الحجاز، وأفادت بضرورة تجهيز خمس أو ست قطع بحرية كبيرة وصغيرة لنقل العساكر واستعراض القوة، ويتم تأمينها عن طريق والي مصر من بين السفن التي تعمل بين (القصير) وجدة، أمَّا بالنسبة للجنود فقد أوضح التقرير أنه يوجد طابوران فقط في الحجاز من الفرسان والمشاة، أمَّا المدفعيون فإنهم قلة على الرغم من أن الحاجة ملحة إلى (٣٠٠) مدفعيٍّ للمحافظة على القلاع وحسن إدارتها، ولا يوجد منهم

(١) التقرير نفسه.

سوى (٧٠) مدفعيّاً فقط، حيث أشير إلى أنه في حالة صدور الأوامر بالسيطرة على الإقليم، فإنه لابد من إرسال (٢٥٠٠) جندي مشاة و (١٥٠٠) جندي من الفرسان، وصرف (٢٠٠٠ كيس أقجه) وتعيين كبار الضباط من ذوي الخبرة والشجاعة.

وقد رأى كل من الشريف أمير مكة ووالي جدة أنه يستحسن أن يتم التعهد لإمارة عسير بدفع المبالغ المتخلفة لها عند الشريف الحسين وقدرها (١٥٠٠٠ فرنك) بالإضافة إلى (٥٠٠٠ فرنك) إضافية بحيث يكفون عن مساعدة الشريف والوقوف معه ضد القوات العثمانية، كما أشاروا إلى ضرورة كسب الشيخ علي حميدة - عدو الشريف اللدود - إلى صفهم[١].

لقد كانت الأوضاع في الجزيرة العربيَّة بشكل عام تدعو إلى القلق في أوساط الإدارة العثمانية في إستانبول، فتحركات الإمام فيصل بن تركي في منطقة نجد، وجهوده في سبيل تثبيت سلطته وبناء دولته كانت تقابل بجهود متتالية من والي جدة وشريف مكة للوقوف أمام تحقيقها، وفي السواحل اليمنية وإمارة (أبو عريش) كانت تحركات الشريف الحسين تقلق حكومة الحجاز.

أضف إلى ذلك ما كانت تقوم به إمارة عسير من هجوم على الحدود الجنوبية لولاية الحجاز، وقيامها بالتوغل في بعض المناطق التابعة لها مِمَّا يستهلك الكثير من طاقات وقدرات ولاية الحجاز للوقوف أمامهم وصدهم.

إن أي اضطراب أو اختلال في أي من هذه المناطق يعني لدى الحكومة العثمانية خللاً كبيراً وخطراً عظيماً على الحرمين الشريفين، ومن ثَمّ فإننا

---

(١) التقرير السابق.

نجدها تبادر إلى دراسة ما تقدم به والي جدة وأمير مكة بشأن الشريف الحسين، وتسعى إلى استكمال المعلومات بشأن الأوضاع في مناطق الجزيرة العربيَّة الأخرى، وطرحها على بساط الحوار والنقاش.

وبشأن مسألة الشريف الحسين وأوضاع منطقته فإن السلطان العثماني، وبناء على ما رفع إليه من والي جدة وأمير مكة قد وجه الصدر الأعظم بضرورة بحث المسألة ورفع تقرير شامل إليه.

ومن ثَمّ فقد عُقِد مجلس الوزراء لدراسة الموضوع، وتَمّ فيه استعراض التقارير والرسائل الواردة من الحجاز، واستعان المجلس برأي كل من الشريف عبدالمطلب - المقيم في إستانبول - والسيد أشرف بك الذي قام بالمهمة السابقة إلى الشريف الحسين قبل ثلاثة أعوام[١].

لقد شجع كل من الشريف عبدالمطلب والسيد أشرف بك المجلس على ضرورة الموافقة على السيطرة على اليمن، وأن ذلك يُمكن أن يتم بسهولة، وأن جميع المصروفات التي سيتم إنفاقها على الحملة يُمكن أن تستعاد من الإيرادات الكبيرة التي تنعم بها المواني اليمنية، وأشار الشريف عبدالمطلب إلى أن حل مسألة الشريف أسهل من حل مسألة الإمام فيصل بن تركي، وهذا يقتضي أن تؤجل المسألة النجدية مؤقتاً حتى يتم الانتهاء من المسألة اليمنية، وقد ناقش المجلس رد الفعل المتوقع من السلطات البريطانية في عدن، وأفاد أشرف بك: أن الإنجليز لن يكونوا مسرورين من وجود إدارة منظمة في تلك المنطقة، ولكنهم لن يجدوا مبرراً للتدخل أو الدفاع عن وجهة نظرهم، ولن يكون أمامهم سوى السكوت.

---

(١) مسائل مهمة (يمن) رقم: ١٨٠١ وتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٦٢ هـ، من الصدر الأعظم إلى السلطان، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

وانتقل المجلس بعد قناعته بضرورة عزل الشريف والسيطرة فعلياً على السواحل اليمنية إلى مناقشة ثلاث قضايا أخرى متعلقة بالموضوع، وهي:

١ - تحديد اسم الموظف العثماني الذي سيكلف بإدارة الإقليم.

٢ - كيفية تدبير الجنود.

٣ - كيفية توفير النقود اللازمة للحملة.

وبالنسبة للموضوع الأول - بناء على رأي الشريف عبدالمطلب - فإن الوالي الذي سيعين على تلك المنطقة يجب أن يكون عاقلاً ومدبراً وقادراً على الحديث باللغة العربيَّة، وصاحب معرفة بالمزاج العربي، واقترح اسم داود باشا شيخ الحرم النبوي، وتعيين عثمان نوري باشا - والي البوسنة - شيخاً للحرم النبوي بدلاً منه.

وأقترح أيضاً أن يولي أمير مكة المكرمة عليها؛ لأنه عالم بأمورها وذلك بشكل مؤقت ثُمَّ يعتذر منه ويكلف داود باشا بالمهمة.

أمَّا بالنسبة لقائد الحملة فإنه يجب أن يكون أحد الضباط برتبة فريق، وقد دار الجدل طويلاً حول الأسماء المطروحة للولاية، وانتهى المجلس إلى صرف النظر مؤقتاً عن تحديد اسم الوالي[١].

أمَّا موضوع الجنود فقد تم تحديد العدد اللازم وهو طابوران من العسكر، ومائتان وعشرون مدفعياً، ثُمَّ لواء من الجنود الاحتياط، ويتم نقلهم من الروملي إلى الحجاز بعد تعيين القائد العام لهم.

---

(١) الوثيقة السابقة.

وبالنسبة للنقود فقد رأى المجلس أن المبلغ المتوقع لإنهاء المهمة حوالي (٥٠٠٠ كيس أقجه) ويُمكن تدبير نصف المبلغ (٢٥٠٠ كيس أقجه) من الخزانة الجليلة على البند العسكري، ويسلم المبلغ إلى أشرف بك الذي سيتولى الإشراف على المهمة، وأشار المجلس إلى أنه في حالة الحاجة إلى زيادة العساكر فإنه يُمكن تدبيرها من العساكر النظامية وإرسالها إلى هناك.

وبالنسبة لنقل الجنود فإن المجلس يتوقع أن يوافق محمد علي باشا على المساعدة في تدبير السفن اللازمة لنقل الجنود من الروملي إلى الحجاز، واتفق المجلس على ضرورة إبلاغ محمد علي باشا وكل من والي جدة وشريف مكة بهذه الترتيبات والقرارات.

وبعرض المذكرة التي توصل إليها الوزراء على السلطان العثماني صدرت الموافقة على ما فيها من قرارات، وأضاف السلطان في تأشيرته على المحضر بأنه إذا ظهرت الحاجة إلى مزيد من النقود فإنه يجب الإسراع في إرسالها، كما وافق على صرف (٤٠٠٠ كيس أقجه) لهذا الأمر من دار سك النقود السلطانية[١].

لقد استجدت مشاكل جديدة على الساحة الحجازية كانت سبباً في تأجيل التحرك بشأن هذه القضيّة حيث قامت إمارة عسير بالهجوم على المناطق الجنوبية لولاية الحجاز واستولت على بيشة وبلقرن وشمران وغامد وزهران، كما اجتاحت المناطق الساحلية، ووالت قوات عائض بن مرعي تقدمها على حساب إمارة مكة المكرمة حتى وصلت إلى حدود الطائف[٢]؛ ولذلك فقد انشغل الشريف محمد بن عون برد هذا الهجوم، حيث تمكن من إبرام اتفاق

(١) نفس الوثيقة.

(٢) عسيري، عسير، ٢٦٩.

مع عائض بن مرعي على العودة إلى الحدود القديمة بحيث تعود (بيشة) و (حلي) إلى الإدارة الحجازية، ولم نعثر على تفصيلات تحدد طبيعة هذا الاتفاق[١].

ومن ناحية أخرى فإن وباء الكوليرا كان قد اجتاح منطقة الحجاز، وأودي بحياة الكثير من الناس والمسؤولين، ومنهم عثمان آغا شيخ الحرم المدني، ورئيس الكتبة حسين جمالي بك، والكثير من المجاورين والعربان، وكثير من الفئات العسكرية، يضاف إلى ذلك عدم توافر الأموال في خزينة الحجاز، ويشير والي جدة في رسالته إلى الصدر الأعظم بأن الفاقة قد وصلت مداها، ولايُمكن الاستدانة من أي أحد نظراً إلى تراكم الديون الكثيرة، ويؤكد على سرعة إرسال ميزانية جدة للعام ١٢٦٢ هـ دفعة واحدة للضرورة القصوى[٢].

لقد دفعت كل هذه المستجدات السلطات العثمانية إلى التريث في اتخاذ الإجراءات الخاصة بشأن مسألة الشريف الحسين، وبوصول الخطابات من والي جدة وأمير مكة والتي تفيد بأنه تم إرسال مبعوث خاص إلى الشريف وهو حسين أفندي لدارسة الموقف هناك، ومناقشة الشريف في أسباب عدم التزامه بالشروط المتفق عليها، كل هذا جعل الإدارة العثمانية تعيد النظر في الموضوع، وتطلب دراسته من المجلس العالي مرة أخرى، وإبداء مرئياته حيال الموضوع، حيث تمت دراسته مرة أخرى، وقرر أعضاء المجلس الموافقة على ما

(١) مسائل مهمة (يمن) رقم: ١٨٠٠ وتاريخ ١٣ جمادى الأولى ١٢٦٢ هـ من والي جدة شريف محمد رائف إلى الصدر الأعظم، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

وانظر أيضاً: الفرمان السلطاني المتضمن إرسال وسام عالٍ وسيف مكافأة لأمير مكة محمد بن عون على إنهائه القضية العسيرية، نامه همايون رقم ١٢ (ص ١٥ - ١٦) أواخر شوال ١٢٦٢ هـ، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

(٢) مسائل مهمة (يمن) رقم: ١٨٠٠ وتاريخ ١٩ رجب ١٢٦٢ هـ، من والي جدة إلى الصدر الأعظم، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

سبق أن اتخذ في هذا الشأن، ولكنهم علقوا تنفيذ الحملة بالنتائج التي سوف يتوصل إليها المبعوث الخاص إلى الشريف الحسين، وفي أثناء ذلك فإنه لابد من الكتابة إلى محمد علي باشا لأخذ رأيه في القضية نظراً لقرب موقعه، ولخبرته بالمنطقة، وللحاجة إلى معاونته لنقل المهمات والجنود، على أن تكون المكاتبات سرية، حيث لم يتخذ القرار النهائي في الموضوع حتى تاريخه[١].

وفي تقرير الصدر الأعظم إلى السلطان المبني على مذكرة المجلس العالي أكد على ضرورة الاستعداد لكافة الاحتمالات، وإن كان يشير إلى أنَّ المناطق اليمنية كانت مصدر قلق دائم للسلطنة حيث يقول: « ...إنه من الثابت في كتب التاريخ أنه رغم دخول الأراضي اليمنية في حوزة السلطنة السنية وتعيين الولاة عليها لم تتحقق إدارة متصلة في تلك الأقاليم لبعدها...»[٢] .

ثُمَّ يتساءل بعد ذلك « ...وهل هناك أمل في الحصول على فوائد ومزايا هذه المرة بعد أن انتقل الحكم فيها من يد إلى أخرى ؟ ومن ثَمّ هل يعني قبول تبعية الشريف حسين مقابل تنفيذ بعض الشروط أننا حصلنا على نتيجة حكيمة أم لا ؟...»[٣] .

كما اقترح الصدر الأعظم على السلطان أنه بناء على أن الأميرالاي إبراهيم بك - وهو رجل من السلك العسكري، وذو خبرة، وعلى خلق مستقيم - سوف يسافر إلى ولاية الحجاز لتسليم الأوامر والإنعامات التي وهبها السلطان

---

(١) مسائل مهمة (يمن) رقم: ١٨٠٠ وتاريخ ١٧ شوال ١٢٦٢هـ، من المجلس العالي إلى الصدر الأعظم، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

(٢) مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٠٠ وتاريخ ٢٠ شوال ١٢٦٢هـ من الصدر الأعظم إلى السلطان، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

(٣) التقرير السابق.

لوالي جدة وأمير مكة بمناسبة الانتهاء من قضية عسير، فإنه من المناسب أن يعطى تعليمات سرية لإجراء المباحثات مع المسؤولين في الحجاز، ويستطلع الأوضاع هناك، وعند عودته يُمكن أن تتم المقارنة بين ما أجراه من تحقيقات وما جاء من رسائل من الجهات الأخرى[١].

وأشار الصدر الأعظم في تقريره إلى سيناريو آخر اقترحه الشريف عبدالمطلب حول كيفية السيطرة على الموانى اليمنية، وهو أن تقوم السلطنة باستئجار بعض السفن التجارية بمعرفة الإنجليز الموجودين محلياً، وعليها يتم تسريب بعض العساكر والمهمات اللازمة عن طريق ميناء البصرة سراً، وعلى هذا النحو يُمكن أن تستولي الدولة على السواحل اليمنية دفعة واحدة.

وأكد الشريف عبدالمطلب على الأهمية الاقتصادية لتلك السواحل بقوله: وبعد إحكام الإدارة بشكل مناسب يُمكن أن يتم تحصيل إيرادات كثيرة من رسوم الجمارك التي تحصل على البضائع الكثيرة الواردة من الهند إلى اليمن، فضلاً عن المحاصيل المحلية، ويُمكن تغطية مصروفات هذا الإقليم من هذه الإيرادات، بل إن والي مصر كان يدفع الإعانة الحجازية من هذه الإيرادات أثناء وجودها تحت الإدارة المصرية[٢].

وعلى ما يبدو أن هذا الاقتراح لم يجد قبولاً لدى الإدارة العثمانية؛ ولذلك فلم نجد له أي إشارة في كل ما تلا ذلك من وثائق.

وهكذا يظهر كيف كانت الإدارة العثمانية في إستانبول تعاني من التخبط والعشوائية في تقديرها لموضوع السيطرة على إمارة (أبو عريش)، وإخضاع

(١) ملحق التقرير السابق.

(٢) التقرير السابق.

الشريف الحسين وتأديبه وعزله، حيث لاحظ ذلك السلطان بعد اطلاعه على تقرير الصدر الأعظم الآنف الذكر، وأشار « ...إلى أنه بالرغم من الخطر الذي يحيط بالأراضي المباركة والتي تعد حمايتها ورعايتها وتحقيق الأمن فيها فرض عين علينا، فإنها لم تحظ بما تستحقه من البحث والتحقيق؛ ولذلك فقد صدر الأمر بإعادة دراسة هذا الموضوع، وإجراء المزيد من المباحثات بين الأطراف، وبناء عليه تعاد المذكرة مع المضبطة والأوراق إلى منصب الصدارة العظمى»[١] .

في تلك الأثناء التي كانت الحكومة العثمانية تدرس فيها موضوع عزل الشريف الحسين والسيطرة المباشرة على الإقليم كان المبعوث الخاص حسين أفندي قد وصل إلى الحديدة، ومن ثَمّ التقى بالشريف الحسين في (الزيدية)، وكان محور النقاش أثناء الاجتماع الذي تم في ٩ شعبان ١٢٦٢ هـ يدور حول الموضوعين التاليين:

الأول: قلق الدولة العثمانية من التدخل الأجنبي في الموانئ اليمنية بحجة المساعدة لطرف على الآخر.

الثاني: عدم دفع الشريف لمصاريف الحرمين الشريفين إلى الخزينة العامرة، والذي يُعد أساساً لمفهوم الانقياد والولاء والطاعة للدولة العلية.

وأثناء الحوار أبدى الشريف حنكة سياسية بارعة للدفاع عن نفسه من ناحية ولقطع الطريق على من يريد أن يظهره بمظهر الخارج على الدولة المناوئ لسياساتها، حيث أجاب عن التساؤل الأول بأنه متيقظ لدسائس الدول

(١) ملحق التقرير السابق، تأشيرة السلطان بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٦٢ هـ.

الأجنبية، وأنه حريص على حماية حدوده ضد أي تحركات مناوئة للدولة العلية؛ سواء من خارج اليمن أو داخلها.

أمَّا بالنسبة لموضوع المساهمة في دعم مصروفات الحرمين الشريفين فقد أقرّ الشريف بأن « ... هذا في محله، غير أن بلاد اليمن كثيرة القبائل والعشائر، ومن يروم حفظها وحراستها من أذية الأشقياء والمفسدين وقهرهم ومنع تسلطهم على عباد الله، واستجلاب دعواتهم لمولانا السلطان ظل الله في الأرض، يحتاج إلى عساكر وافرة، ومصاريف مرتبة ومقننة للمذكورين، فبناءً عليه كلما تحصل بيدي من إيراد هذا القطر جميعه يصرف لما ذكر، ويقصر الإيراد عن كفاية المصرف، وإني مديون للعساكر بنحو مائة وخمسين ألف فرانسه (١٥٠,٠٠٠ فرنك) فهذا يمنعني عن دفع جانب إلى الخزينة الجليلة...»[1].

ثُمَّ أكد للمبعوث العثماني أن انقياده للدولة واضح ومعروف، وهو أوضح من الشمس، حيث يُدعى للسلطان صاحب الشوكة على سائر منابر مساجد أقطار اليمن الكائنة تحت سلطته، وأن جميع الناس والخاص والعام يعلمون أنه عامل من عمال الدولة العثمانية.

وتظهر براعة الشريف الحسين في المناورة السياسية حينما جعل الدولة العثمانية أمام الأمر الواقع، عندما طرح على المبعوث العثماني أن على الدولة العثمانية لكي تتحقق من صدق أقواله أن تختار أحد الخيارين التاليين:

أولاً: أن تقوم الدولة العلية بتعيين حوالي عشرة موظفين للإشراف على

(١) مسائل مهمة (يمن) رقم: ١٨٠٤ وتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٦٢ هـ، من سيد حسين أفندي إلى أمير مكة المكرمة ووالي جدة، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

واردات الإمارة، ويسجلوه، ثُمَّ يتم حساب الإيراد والمنصرف، وإذا زاد من الإيراد شيء فيحال إلى الخزينة العامرة، وإذا نقص فإن على الدولة العلية أن تقوم بالمساعدة في سد العجز الناتج عن ذلك.

ثانياً: إذا رأت الدولة العلية أن يقوم بتسريح قواته وعساكره وتتولى الدولة إرسال عساكرها السلطانية لحمايتها وحراستها تحت إشرافه، ويتم تحديد راتب له ولجميع الأشراف فإنه لا مانع لديه من ذلك(١).

وزيادة في إظهار الولاء والطاعة فقد قام بإرسال خطابين إلى كل من والي جدة شريف باشا، وأمير مكة محمد بن عون يدافع فيهما عن نفسه، ويشير إلى ما ذكره المبعوث العثماني بشأن المعلومات التي وصلت إلى الإدارة العثمانية في الحجاز حول إمكانية التعاون بين إمام صنعاء والإنجليز ضده، ويطمئن الجميع على الأوضاع، ويشكرهم على الاهتمام، ويعتذر عن قبول إرسال حامية عثمانية إليه في الوقت الراهن مبيناً أنه في حالة الحاجة إليها فسوف لن يتردد عن طلبها حيث يقول: «واستحسنتم أن تكون للدولة العلية - رفع الله شأنها - طارفة ولو قليل تقيم عندنا حتى يصير معلوم لدى كل أحد من الطوايف انتسابنا إلى الدولة العلية، أعز الله سلطانها، فكثَّر الله خيركم، وشكر سعيكم، وهكذا عادة الغيرة الإسلاميَّة، وإذا احتجنا إلى أحد فأنتم منا قريب إن شاء الله، فلا تشتقون علينا، الله يكفينا ويكفيكم بحوله وقوته...»(٢).

---

(١) الوثيقة السابقة.

(٢) مسائل مهمة (يمن) رقم: ١٨٠٤ (لفه ٤) وتاريخ ٩ شعبان ١٢٦٢ هـ، من الحسين بن علي بن حيدر إلى الشريف محمد بن عون، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

- انظر نفس الرسالة موجهة مع تغيير طفيف إلى والي جدة محمد شريف باشا بنفس الرقم والتاريخ (لفه ٣).

ومن خلال استقراء الرسالتين التي قام الشريف بإرسالهما إلى كل من والي جدة وأمير مكة المكرمة يتضح لنا مدى قلقه من التطورات السياسية تجاه إمارته، وهو وإن كان يناور في إجاباته للمبعوث العثماني، ويحاول أن يحرج الإدارة العثمانية بوضعها أمام خيارين أحلاهما مُرٌّ، فإنه يبذل قصارى جهده في سبيل استمرار استقلاليته، موضحاً عدم رغبته في استقبال الحامية العثمانية في الوقت الذي كان أحوج ما يكون فيه إلى مساعدة، حيث كان في تلك الفترة في قمة الصراع مع علي حميدة، وبداية الخلاف مع إمام صنعاء.

عاد المبعوث العثماني إلى الحجاز حاملاً معه نتائج زيارته إلى إمارة (أبو عريش) والرسالتين الموجهتين لكل من أمير مكة المكرمة ووالي جدة، إضافة إلى المعلومات التي تمكن من جمعها خلال وجوده في المنطقة عن الأوضاع السياسية، والعلاقات مع إمام اليمن والقوى المحلية، حيث أوضح أن العلاقة بين إمارة (أبو عريش) وصنعاء تقوم على أساس من المجاملة، وأن كلا الطرفين يحاول أن تبدو العلاقة حسنة، وبيّن أنه وجد الشريف يجمع العساكر من هنا وهناك لكي يؤدب الشيخ علي حميدة الذي كان في خلاف معه آنئذٍ[1].

وبناء على ما توصل إليه المبعوث العثماني إلى الشريف فقد تمت دراسة الموقف في الحجاز، وكُتب إلى الصدر الأعظم بالرأي الذي تَمّ التوصل إليه بين أمير مكة المكرمة ووالي جدة، حيث أشارا إلى أنه بالنظر إلى أجوبة الشريف الحسين خلال لقائه مع المبعوث العثماني، والرسائل التي بعث بها إليهما، فإنه من المستبعد أن يقبل الشريف أن يدفع الرسوم المطلوبة منه، وأنه إذا أصر

(١) مسائل مهمة (يمن) رقم: ١٨٠٩ وتاريخ ١١ رمضان ١٢٦٢ هـ، من الشريف محمد بن عون أمير مكة وشريف محمد رائف والي جدة إلى الصدر الأعظم، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

على موقفه الذي ذكره في إجاباته ولجأت الإدارة العثمانية إلى تعيين موظفين للإشراف على دخل الإمارة ومصروفاتها فإنه سوف يتدخل ويتعمد بجعل المصروفات تزيد على الإيرادات، بمعنى أنه لن تكون هناك فائدة؛ ولذلك فإنه في هذه الحالة - كما ورد في التقرير - إذا كان الهدف السامي هو إخضاع الأقطار اليمنية مثل بقية الألوية، فيلزم استخدام القوة الجبرية، أمَّا إذا كان من المصلحة أن نحيل الأمر للشريف ونتركه على حاله ومزاجه فإنه يجب إصدار الأمر السامي الواجب الطاعة بتجديد مدة الشريف الحسين؛ لأن مدة الحكم السابقة قد انتهت، والفرصة المحددة له لدفع الرسوم قد انقضت[١].

لقد عُلِّقت جميع القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء في إستانبول حتى تنتهي مهمة حسين أفندي إلى إمارة (أبو عريش) ، وبعد ورود التقرير الآنف الذكر وما يحمله من عبارات استفزازية للسلطة العثمانية مثل: «إذا كان الهدف السامي هو إخضاع الأقطار اليمنية مثل بقية الألوية»؛ و «أن نحيل الأمر للشريف ونتركه على حاله ومزاجه»؛ وأنه «سوف يتعمد بجعل المصروفات تزيد على الإيرادات»، كل هذا يوحي بأن الشريف في حالة عصيان وتحدٍ للدولة العثمانية، وهنا تلتقي الإرادة العثمانية بالمصالح والطموحات الشخصية لأمير مكة المكرمة الطامح إلى السيطرة على المناطق اليمنية التي يعتبر أنها ذات موارد اقتصادية كبرى، وقد ذكر ذلك في تقريره إلى الصدر الأعظم حيث يقول: «إن الشريف الحسين قد استولى على جبالٍ مشهورة بكثرة محصولها من القات والبن، وعلى بلاد كبيرة مثل تعز وصنعاء»[٢] .

---

(١) التقرير السابق.

(٢) مسائل مهمة (يمن) رقم: ١٨٠٠ وتاريخ ٢٣ رجب ١٢٦٢ هـ، من الشريف محمد بن عون ووالي جدة شريف محمد رائف، إلى الصدر الأعظم، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

بعد وصول نتائج مهمة المبعوث العثماني إلى الباب العالي، وبعرض الموضوع على السلطان وضعت القرارات السابقة موضع التنفيذ، وصدر الفرمان السلطاني في أواسط شهر ذي الحجة عام ١٢٦٢ هـ بعزل الشريف الحسين بن علي بن حيدر عن حكم السواحل اليمنية، وحصرت إمارته في منطقة (أبو عريش) ، وكُلِّف أشرف بك بالإشراف على تنفيذ تلك المهمة، وفوِّض إليه إدارة تلك الجهات مؤقتاً، وترك تحديد الراتب الذي سوف يخصص للشريف الحسين فارغاً في الفرمان حتى يتم وضعه بعد التفاهم مع الأطراف المعنية في الحجاز[١].

وقد قام الصدر الأعظم والمجلس الخاص بوضع التعليمات الشاملة التي تضم المسائل المكلف بها أشرف بك، وكتبت بها مسودة رفعت إلى السلطان للموافقة عليها، ومن ضمنها طلب ترقية أشرف بك إلى الدرجة الثانية، وينعم عليه بالوسام ذي الشأن، نظراً لأهمية المأمورية التي سيقوم بها وحساسية وضعها، ولدرايته وخبرته ووقوفه شخصياً على الأمور اللازمة لها، وحيث صدرت إرادة السلطان في ١٦ من ذي الحجة ١٢٦٢ هـ بالموافقة على التعليمات والترقية المطلوبة[٢].

دقت طبول الحرب ضد الشريف، وبدأ تجهيز الجنود اللازمين لتنفيذ المهمة لإرسالهم إلى بيروت، إضافة إلى ما يتم تجهيزه من جنود الشام، وسافر أشرف بك ومعه الأموال الخاصة بالحملة وقدرها (٤٠٠٠ كيس أقجه) إلى

(١) نامه همايون رقم ١٢ صفحة ١٨ - ١٩، وتاريخ أواسط ذي الحجة ١٢٦٢ هـ، مرسوم سلطاني بعزل الشريف الحسين وتكليف أشرف بك بالإشراف على المهمة، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

(٢) مسائل مهمة (اليمن) رقم: ١٨٠٢ وتاريخ ١٥ من ذي الحجة ١٢٦٢ هـ، من الصدر الأعظم إلى السلطان.

مصر لمقابلة محمد علي باشا لحثه على سرعة تجهيز السفن المطلوبة لنقل المهمات والجنود إلى الحجاز، وأُرسل إلى شريف مكة ووالي جدة لإخطارهم بالموافقة على القيام بالحملة ضد إمارة (أبو عريش) لاستكمال الاستعدادات الخاصة بهم، وللتنسيق مع والي مصر حول نقل الجنود والمهمات إلى الحجاز والسواحل اليمنية(١).

فوجئ محمد علي باشا بتلك السرعة في اتخاذ قرار الحملة خاصة وأنه قد أوضح للسلطة العثمانية بعض الآراء المعارضة لذلك، وثارت ثائرته ضد الإدارة العثمانية التي لم تدرس القضية جيداً، ولانسياقها الأعمى خلف مقولات الشريف محمد بن عون أمير مكة المكرمة وشريف محمد رائف والي جدة، وحينما وصل إليه أشرف بك وأوضح له خلفيات الموضوع سارع بكتابة تقرير شامل إلى الصدر الأعظم، مبيناً له أن مسألة السيطرة على اليمن ليست سهلة كما ذكر أمير مكة ووالي جدة « ...بل إن أفكاره - أي أمير مكة - وآراءه هذه تدل على بدويته وخطأ حساباته، ومشاركة الوالي في هذه الآراء هي أيضاً ناجمة عن عدم خبرة في شؤون الحرب والقتال...».

وأشار محمد علي إلى أن القيام بتأديب الشريف وحل مشكلة السواحل اليمنية يحتاج إلى مصاريف كثيرة وخسائر جمة، ولن تكفي خزانة مصر - على حد قوله - لذلك، بل إنه بعد أن يتم صرفها بالكامل سوف يحتاج الأمر إلى إضافة «٣١,٠٠٠ كيس أقجة».

ويستمر والي مصر في إيضاح الصعوبات للصدر الأعظم بقوله: «حتى لو

(١) مسائل مهمة (يمن) رقم: ١٨٠٣ وتاريخ ١٥ محرم ١٢٦٣ هـ، من محمد علي باشا إلى الصدر الأعظم، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

فرضنا أننا استطعنا توفير هذا المبلغ وتحمل هذه الصعوبات فإن الأمر لن يقف عند هذا الحد، فهناك في تلك الأقاليم شيوخ أقوياء أصحاب قدرة مثل الشريف تماماً، وذلك لأن وراءهم قبائل كثيرة، وهي أوطانهم؛ ولذلك سوف يظهر المعارضون دائماً، ولن يكون هناك استقرار في الأمن».

ويضيف قائلاً: «إننا لو راجعنا دفاتر اليومية الخاصة بالعساكر المعتاد إرسالها من الطابورين الموجودين في جدة يُمكن أن نعرف كم ظلَّ من هؤلاء العساكر المرسلة على قيد الحياة، إذ إن كثيراً من العساكر النظامية الذين يرسلون إلى اليمن يموتون بسبب سوء الأحوال الجوية هناك»[1].

وبقدر ما أوضحه محمد علي باشا من الصعوبات بناء على خبرته في المنطقة وتجربته السابقة في سبيل السيطرة عليها، فهو يناقش مع الصدر الأعظم عبر تقريره الآنف الذكر المردود الاقتصادي والمنافع المادية التي سوف تحصل عليها الدولة العثمانية في حال السيطرة على إمارة (أبو عريش) والسواحل اليمنية، وهل هي تستحق كل هذه التضحيات والنفقات فيقول: «...لقد أرفقت مع الأوراق المرسلة إلى الصدارة إيرادات الموانى المذكورة عن العام الماضي، فهي عبارة عن جزئيات، ولا تساوي شيئاً، وعلى أي حال حتى لو قلنا إنه سوف تتحسن هذه الإيرادات بعد إحكام السيطرة هناك فتلك المناطق ليست خصبة، إن محصولها الوحيد هو القهوة، حتى هذه كثيراً ما يصيبها الضرر من جراء خلافاتهم وحروبهم مع بعضهم البعض، إذ يلجؤون في معاركهم إلى قطع الأشجار؛ ولذلك فمعظم هذه الأشجار قد تلفت، حتى لو اجتهدنا بعد ذلك لإنباتها فهي تحتاج لعدة سنوات، في الوقت الذي أغرقت

(١) التقرير السابق.

أمريكا العالم بقهوتها، فهي تبيعها بثمن أرخص، وتخرج بملايين الأشجار فتوزعها على العالم؛ ولذلك لن نحصل على ثمرة من هذا المحصول، ولو قلنا إننا سنبيع بسعر أرخص منهم فهم أيضاً سوف يقللون أسعارهم...»[١] .

وختم محمد علي ملاحظاته باقتراحاته قائلاً: « ...إنه يجب تأجيل التحرك في تلك المناطق في الوقت الراهن؛ لأنه إذا كان هدفكم السامي هو رفاهية الأهالي وإعمار البلاد فإن العناية بالفلاحة والزراعة في الأناضول والروملي، وعلى سواحل الجزيرة العربيَّة لهو أولى وأجدر بهذه العناية، فإن الوقت ليس مناسباً الآن لتضييع الوقت وإزهاق أرواح الجند، وصرف الأموال في هذه المسألة...» .

ثُمَّ يوضح للصدر الأعظم بأنه اتخذ بعض الإجراءات في سبيل انتظار رد الصدارة العظمى على آرائه، ومن ذلك أن يبقى أشرف بك في مصر مؤقتاً، وأنه كتب إلى كامل باشا - والي صيدا - بأن يحجز العساكر القادمين في بيروت، ويؤخرها حتى صدور القرار الأخير، ثُمَّ أشار إلى أن من ضمن الأسباب في تأخير الجنود هو أن السفن العاملة بين (القصير) و(جدة) عبارة عن ثماني أو عشر قطع ما بين كبيرة وصغيرة، صالحة ومعطلة، وأنها غير صالحة لنقل الذخائر والمهات، وأن هذا يستدعي أن تجهز تلك السفن لكي تبدو في شكل سفن حربية، وأبدى استعداده لتنفيذ المهمة رغم عدم قناعته بها، مع التنويه بأن نقل الذخائر والعساكر والمهمات بصورة منتظمة يحتاج إلى توفير ست أو سبع سفن هندية كبيرة، يتم توفير ثمنها من ميزانية جدة[٢].

---

(١) التقرير السابق.

(٢) نفسه.

وفي نفس الوقت الذي أرسل فيه تقريره إلى الصدر الأعظم كتب إلى كامل باشا مشير (صيدا) يطلب منه عدم إرسال الجنود من جيش بر الشام إلى الإسكندرية حتى يصل الرد من الباب العالي[١]، وبدوره قام مشير (صيدا) بالكتابة إلى القائد العام للقوات الحربية لإحاطته بما كتبه محمد علي باشا بشأن إرسال الأورطتين النظاميتين إلى الحجاز[٢].

هكذا وبأسلوبه المعهود في التهويل الذي كان يتبعه محمد علي باشا أصبحت الإدارة العثمانية في حيرة من أمرها، خاصة وأن الهدف من تلك الحملة لم يكن واضحاً تماماً، فهل هو في سبيل الوقوف ضد الأطماع الاستعمارية ؟ فلم يكن آنئذٍ في الأفق ما يشير إلى تحركات معادية، أم أنه من أجل إخضاع الشريف ؟ فقد أبدى تبعيته، وها هو يطالب بإصدار المرسوم السلطاني بالتجديد له في ولايته، أم أن عدم دفع الضريبة هو السبب ؟، وهل هذا يستحق كل هذه الإجراءات العسكرية والسياسية ؟.

لقد تَمّ جمع تقرير محمد علي باشا وخطابات مشير (صيدا) إلى القائد العام للقوات الحربية، والعرض الذي تقدم به القائد العام في ملف وتَمّ رفعه إلى السلطان بتاريخ ٦ صفر ١٢٦٣ هـ لاستئذانه في عقد مجلس خاص لإعادة النظر في الموضوع برمته في ظل المستجدات التي طرأت، وخاصة موقف والي مصر، وصدرت الإرادة بالموافقة على ذلك من السلطان في ٨ صفر، حيث أكد

(١) مسائل مهمة (يمن) رقم: ١٨٠٣ وتاريخ ١٣ محرم ١٢٦٣ هـ، من محمد علي باشا إلى كامل باشا، مشير صيدا، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

(٢) مسائل مهمة (يمن) رقم: ١٨٠٣ وتاريخ ٢٣ محرم ١٢٦٣ هـ من محمد كامل باشا مشير صيدا، إلى القائد العام للقوات الحربية، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

السلطان بضرورة سرعة الرد على والي مصر بعد التوصل إلى قرار مناسب(١).

وفي يوم الخميس الموافق ١١/صفر ١٢٦٣ هـ عقد الصدر الأعظم مجلساً خاصاً عُرض فيه الملف الخاص بالموضوع، حيث أشار شيخ الإسلام بأن القرارات السابقة كانت تعتبر من أفضل الحلول، ولكن التقرير الذي تقدم به والي مصر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، نظراً لأن مساعدة مصر بمقتضى موقعها الجغرافي يعتبر أمراً ضرورياً، وحيث إنه من المتوقع أن لا يلتزم محمد علي باشا بدعم القضية كما يبدو من تقريره الحانق فإنه يجب التوصل إلى حل المسألة بطريقة أخرى(٢).

واستعرض المجلس رأي أمير مكة بشأن تهويل والي مصر للمسألة، وأن ذلك ناجم عما كابده وتكلفه هو أثناء إدارته لهذا الإقليم، وفسر المجلس من ناحية أخرى تهوين أمير مكة المكرمة للمسألة بأنه يرجع لما له من اهتمام خاص بالمنطقة.

وحينما طرحت فكرة استبعاد والي مصر من الموضوع، وأن ترسل القوات مباشرة إلى الحجاز، رأى المجلس أن في ذلك صعوبة كبرى نظراً لأن والي مصر قد أصبح على علم بذلك، وقد نقل الخبر إلى القنصل الإنجليزي المقيم في الإسكندرية، بل إنه أفصح له عن الإجراءات التي سوف تتخذ وعن قضية التأجيل، وفي هذا خطورة خاصة مع التغيرات والمستجدات السياسية على

(١) مسائل مهمة (يمن) رقم: ١٨٠٣ وتاريخ ٦ صفر ١٢٦٣ هـ، من الصدر الأعظم إلى السلطان، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

(٢) مسائل مهمة (يمن) رقم: ١٨٠٣ وتاريخ ١٥ محرم ١٢٦٣ هـ، من محمد علي باشا إلى الصدر الأعظم، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

الساحة الأوروبية، حيث يؤثر ذلك بشكل أو بآخر على استمرار السيطرة على الساحل اليمني، وقد يشجع ذلك إنجلترا لمد نفوذها إلى موانيه؛ ولذا فلا يُمكن استدعاء أشرف بك من مصر وكأن المسألة قد تركت برمتها[١].

وبعد مداولات ومناقشات رأى المجلس أن من المصلحة عدم إهمال رأي والي مصر، ومن ناحية أخرى فإنه ليس من المصلحة أيضاً استبعاد أمر إرسال العساكر إلى الحجاز؛ ولذلك فلابد من التوصل إلى حلٍ وسط بين إيقاف الإجراءات وتنفيذها، ومن هنا اتجه المجتمعون إلى ضرورة استمرار مهمة أشرف بك مع التعديل في الخطة الموضوعة، وإبلاغه بذلك، كما يجب إبلاغ والي جدة وأمير مكة بالتعديل الطارئ، والذي اقتضته المصلحة العامة، وإفادته بأنه من غير المناسب إرسال الجنود لمجرد أن الشريف حسين أبدى اعتذاره عن دفع الرسوم مع عدم تقصيره في سائر المواد والشروط المطلوبة منه لإعلان التبعية للسيادة العثمانية.

واستقر الرأي على أن يتبع أسلوب المجاملة مع الشريف واسترضاءه، وأن يرسل إليه المرسوم العالي القاضي بتجديد إمارته، مع زيادة الشروط المذكورة في المرسوم السابق[٢].

وبالنسبة لمسألة القوات والمهمات العسكرية فإن المجلس رأى أن يرسل أحد الطابورين اللذين كان من المقرر إرسالهما إلى الحجاز، وكذلك المدفعيون الذين طلبوا قبل ذلك وتسند قيادتهم إلى الفريق محمود باشا بعد التنسيق مع صاحب الدولة مدير المدفعية السلطانية، وسوف يُعد إرسال هذه القوات

(١) التقرير السابق.
(٢) نفسه.

إكمالاً للنقص الموجود في مدفعية الحجاز الذي سبق أن اشتكى منه والي جدة وأمير مكة المكرمة في التقارير السابقة؛ لأنه لا يجوز تقليل الجنود لما في مسألة الحجاز من أهمية حيث إنها تمس مكانة الدولة ومجدها[١].

أمَّا ما يتعلق بالمبالغ التي أمر السلطان بصرفها لصالح القضية فإنه سيتم إبلاغ أشرف بك بإيداعها في خزينة جدة لصالح الخزينة العامة، ويحصل على سند بذلك ويبلغ إلى ناظر المالية، أمَّا بالنسبة لوالي مصر فقد رأى المجلس أن يكتب إليه بالتفصيل عن التعديل الذي تم، وعن تأجيل المسألة، وأن يطلب منه التكفل بنقل الطابور الذي تقرر إرساله دعماً للقوات الحجازية، وبذلك - حسب رأي المجلس - لا تكون الدولة قد أهملت في دعم القوات في الحجاز، وفي نفس الوقت لم تتسبب في إغضاب محمد علي باشا، أو تتجاهل ملاحظاته حول التأجيل.

ورسم المجلس لأشرف بك السياسة الجديدة المتضمنة أن يقوم بمقابلة أمير مكة ووالي جدة ويحصل على المعلومات اللازمة، ثُمَّ عليه أن يتجه إلى (مخا) ليلتقي بالشريف الحسين، ويبلغه التوجيهات الصادرة في هذا الشأن، ويفهمه أنه إذا استمر ملتزماً بالشروط المدرجة في المرسوم العالي، وأظهر الولاء، فإن ذلك سوف يكون سبباً في الإحسان إليه برتبة أعلى، وبعد أن يقوم بمناقشة الشريف وإصلاح أفكاره فإنه يُمكن إرسال موظف للإقامة هناك، وطلب المجلس من أشرف بك أن يبحث مع الشريف عدد الموظفين اللازمين للعمل في الموانئ اليمنية، وعلى أي درجة سيكونون، ثُمَّ يرفع بذلك إلى الباب العالي[٢].

---

(١) التقرير السابق.

(٢) نفسه.

وقد رفع تقرير المجلس الخاص إلى السلطان في ١٥ صفر ١٢٦٣هـ للموافقة عليه، وأرفق به مسودة لما سوف يكتب إلى والي مصر، حيث صدرت التأشيرة من الديوان السلطاني بأن السلطان قد وافق على ما ورد في التقرير، ولكنه أشار إلى ضرورة تسديد المبالغ المحولة إلى والي جدة لحاجة الخزانة لهذه المبالغ.

وهكذا وبناء على ملاحظات والي مصر تحول مسار القضية من عزل الشريف الحسين بالقوة إلى محاولة استرضائه وتثبيته في منصبه، والقارئ يستشف مِمَّا تم عرضه كيف كانت الإدارة العثمانية غائبة عن الأوضاع الحقيقية في المنطقة، وأنها كانت تعتمد على الرأي الأكثر قدرة على فذلكة الأمور، والذي تسنده القوة أو المحسوبية في بعض الأحيان، وبناءً على ما رآه المجلس فقد صدر المرسوم السلطاني بتجديد الولاية للشريف الحسين في أوائل شهر ربيع الأول عام ١٢٦٣هـ، والذي يتضمن شروط الدولة العلية التي سبق أن حددت في الفرمان السلطاني عام ١٢٥٩هـ[١]. (انظر: الملاحق للاطلاع على المرسوم والشروط)، وتم إرساله إلى أشرف بك ليقوم بتسليمه إلى الشريف عند الالتقاء به، بعد التأكد من سلامة نواياه وتبعيته للدولة العثمانية.

وعلى الرغم من هذه التعديلات فإننا لم نلمس ردود فعل من الإدارة العثمانية في الحجاز للدفاع عن وجهة نظرها، بل نجد والي جدة يكتب إلى الصدر الأعظم مؤيداً ما اتخذ من إجراءات، وأن ذلك يدل على اتحاد القلوب والآراء حيال هذه المسألة، ويدل على مدى التوفيق الإلهي للسلطان ظل الله في الأرض، ومن آثار حظه البهي[٢].

---

(١) نامه همايون رقم ١٢ صفحة ٢٠ - ٢١ وتاريخ أوائل ربيع أول ١٢٦٣ هـ.

(٢) وثيقة بدون رقم، تاريخ ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٦٣ هـ من شريف محمد رائف والي جدة إلى الصدر الأعظم، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

وصل أشرف بك إلى جدة لإكمال مهمته في ظل التعليمات الجديدة في ٢٥ جمادى الأولى، والتقى بوالي جدة وشرح له كافة التعليمات المتعلقة بالقضية، ثُمَّ سافر إلى (مخا) لمقابلة الشريف.

ويشير التقرير الذي رفعه والي جدة إلى الصدر الأعظم إلى أن أشرف بك قد التقى بالشريف وتأكد من حسن تبعيته للدولة وصدق طاعته وولائه، ثُمَّ عاد إلى جدة وطلب إيداع مبلغ الأربعة آلاف كيس أقجه التي أرسلت كمصاريف للحملة على السواحل اليمنية إلى خزينة جدة، وقبض السند الخاص بذلك[١].

وفيما يظهر لي أن أشرف بك بعد مقابلته للشريف لم يقم بتسليمه المرسوم السلطاني الذي صدر بشأن تجديد فترة حكمه، حيث يشير التقرير الآنف الذكر إلى أن الشريف كان يعيش حالة خوف وقلق، وأنه يحتاج إلى الاطمئنان، وبناءً على ذلك فقد قام كل من والي جدة وشريف مكة بإرسال ما يطمئنه في بريد خاص وذلك إلى أن يصل إليه أشرف أفندي ويتفاهم معه حول الأصول والنظم التي يجب اتباعها لإقرار الأمن في اليمن[٢]، وقد عاد أشرف بك مرة أخرى إلى الشريف لاستكمال إجراءات مأموريته وتسليم الأمر السلطاني إليه[٣].

أكمل أشرف بك مهمته بنجاح خاصة فيما يتعلق بموافقة الشريف على إرسال الموظفين الخاصين بضبط الجمارك، ولكنه - أي الشريف - اشترط

---

(١) التقرير السابق.

(٢) نفس التقرير.

(٣) مسائل مهمة (يمن) رقم: ١٨٠٩ وتاريخ ٢٣ شوال ١٢٦٣ هـ، مذكرة من الصدر الأعظم إلى رئيس الكتاب، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

لذلك أن تكون الولاية وراثية في أولاده، وأن يمنح رتبة (أمير أمراء) ، وأن يمنح وساماً وخلعة حمراء كل سنة[١].

لقد أبدى والي جدة رأيه حيال شروط الشريف الحسين بأن الجمارك ينبغي ألاّ تحصل في اليمن بل في جدة، وأن موافقة السلطات العلية على طلب الشريف بأن تكون الولاية وراثية سوف يدفع أمراء مكة المكرمة للمطالبة بالمثل، ثُمَّ أكد على ضرورة إرسال قوات كافية سواء كان الهدف عزل الشريف أو حمايته بعد تنفيذ شروطه[٢].

وبعرض الموضوع في مجلس الوزراء الذي رأى أن يتم استبعاد مناقشة ما يتعلق بدور إنجلترا في موضوع الشريف حيث إنها لم تعاود طلبها الترضية، وبناءً عليه فلا داعي لمناقشة المشكلة من ناحية السياسة الخارجية بل يجب التفكير في شقها الإداري والعسكري، وبمناقشة القرار الذي سبق أن درس سابقاً بشأن تعيين موظف كبير لحكم اليمن بدلاً من الشريف، بحيث تتم العملية تدريجياً، وبحسب حساب ما سوف يصدر من الشريف من ردود الأفعال، فقد اتفقت الآراء إلى أنه سوف ينظر في هذه المسألة إذا لم يلتزم الشريف بالطاعة، وصدر عنه ما يهدد سيادة الدولة، ورأى المجلس أنه ليس بالضرورة إخضاع الشريف مائة في المائة، بل يكتفى بإظهاره الطاعة وإعلانه التبعية العثمانية[٣].

ثُمَّ نوقشت مسألة الوسام، حيث اتفقت الآراء على أنه يُمكن أن يمنح

---

(١) وثيقة بدون رقم وتاريخ ١٧ صفر ١٢٦٤ هـ من الصدر الأعظم إلى السلطان، أرشيف رئاسة مجلس الوزراء، إستانبول.

(٢) التقرير السابق.

(٣) نفسه.

الوسام مع رتبة مناسبة مثل (أمير الأمراء) أو رتبة (باشا) ، بشرط أن يكون هناك تفرقة بينه وبين أمير مكة، على أن يوضح له أن ذلك بسبب حسن ولائه وطاعته، ويعطى راتباً مساوياً لراتب والي جدة.

أمَّا بخصوص البند الخاص بإرسال موظفين وكتبة لحساب الإيرادات والمصروفات فإنه على الرغم من عدم موافقة والي جدة على هذا الأمر، وعلى الرغم من أن عمل الموظفين في الحسابات سوف يكون مثل عدمه؛ لأن الشريف سوف يجعل عملهم صعباً، كما يُمكنه أن يزيف الحقائق بحيث تخرج الدولة مدينة، بالرغم من كل ذلك فإن وجود الموظفين هو لتأكيد سيادة الدولة على الإقليم؛ ولذلك فقد اتفقت الآراء على أن يقوم والي جدة وأمير مكة المكرمة بانتخاب أحد موظفي جدة ممن يعرفون اللغة العربيَّة للبقاء بجانب الشريف ليراقب تصرفاته، ويطلب منه إرسال صور من دفاتره إلى الباب العالي، ويعين نائباً للمحكمة، بحيث يتولى الأمور الشرعية.

وقد رفع تقرير المجلس إلى السلطان لاستئذانه في إصدار المرسوم القاضي بمنح الشريف الحسين بن علي بن حيدر الوسام، والرتبة، والخلعة، مع خطاب يوضح له فيه صعوبة جعل ولاية اليمن وراثية في الوقت الراهن[1].

وبعرض الموضوع على السلطان صدرت موافقته على منح الشريف رتبة (أمير الأمراء) وبقائه والياً على إمارة (أبو عريش) والسواحل اليمنية، كما أضاف السلطان إلى أنه يجب التنبيه على الشريف بأن تكون تصرفاته تتفق والقواعد الرسمية المتعارف عليها سواء داخل البلاد أو خارجها، وأنه يجب إعطاؤه - أي الشريف - معلومات عن المعاملات الدولية، وأن يحاط علماً

(١) التقرير السابق.

بالاتفاقيات بين الدولة العثمانية وسائر الدول الأجنبية - وخاصة إنجلترا - نظراً لموقعها، وأن يعرف كيفية معاملة تجارها ورعاياها وضيوفها، وأكّد السلطان على ضرورة أن ترسل إلى الشريف صور من الاتفاقيات الدولية المعقودة بين الدولة العلية وسائر الدول الأجنبية، ولأهمية الموقع الذي يحكمه الشريف الحسين فإنه يجب إرسال نسخة من جريدة (تقويم الوقائع) التي تطبع في إستانبول لكي يكون الشريف على علم بما يدور هنا، حتى لو كانت الجريدة باللغة التركية، وأشار السلطان إلى أن تعيين موظف دائم سوف يكون محل قلق من الشريف وعدم ارتياح؛ ولذا فإن الأفضل المداومة على إرسال الموظفين من العاصمة كل عام مرة.

وإذا كان ذلك سوف يكلف كثيراً نظراً لبعد المسافة فيمكن أن يتم ذلك عن طريق ولاية الحجاز، وطلب السلطان أن يتم دراسة كل ذلك والعرض عن ما يتم التوصل إليه[١].

وقد تَمّ صدور المرسوم السلطاني في أوائل ربيع الأول عام ١٢٦٤ هـ المتضمن منح الشريف رتبة (أمير الأمراء) والوسام السلطاني، إضافة إلى خلعة حمراء ترسل إليه سنوياً، مع التأكيد على الشروط التي سبق صدورها في المراسيم السابقة[٢].

وبناءً على صدور الأمر السامي فقد تم تكليف ناظر الضربخانة العامرة للقيام بتفصيل وترتيب الأقبية التي سترسل إلى الشريف، حيث كان من المقرر

(١) إرادة داخلية بدون رقم بتاريخ ٩ ربيع الآخر ١٢٦٤ هـ، من الصدر الأعظم إلى السلطان، ثُمَّ تأشيرة السلطان وملاحظاته بتاريخ ٢٦ ربيع الآخر ١٢٦٤ هـ، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

(٢) نامه همايون رقم ١٢، صفحة ٢٥ - ٢٧ وتاريخ أوائل ربيع الأول ١٢٦٤ هـ، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

أن يرسل إليه قباءة خضراء اللون، ومطرزة الجيب والصدر بخيوط ذهبية ولآلئ، وأزرارها من الألماس، ولكنها لا تتناسب مع رتبة (أمير الأمراء) المنعم بها عليه مؤخراً، فبدلاً منها يُمكن أن ترسل إليه خلعة شبيهة بالخلع المرسلة إلى ولاة جدة، على أن تكون أخف منها قليلاً، وحمراء اللون مثلها، وبعرض الموضوع على السلطان وافق على ذلك(١).

لقد كانت هذه الإجراءات تتم في العاصمة العثمانية بينما أشرف بك في طريق عودته من مأموريته بعد تسليم المرسوم السلطاني لعام ١٢٦٣ هـ، حيث ظهرت مستجدات جديدة على الساحة اليمنية حيث بدأ صراع الحليفين؛ الشريف الحسين وإمام صنعاء محمد بن يحيى في مطلع عام ١٢٦٤ هـ، مِمَّا حدا بالأوضاع السياسية والاقتصادية في تلك المنطقة إلى السير في منعطف جديد تعاملت معه الدولة العثمانية بإجراءات جديدة، مِمَّا سيكون موضوع دراسة أخرى عن المنطقة ستظهر قريباً بإذن الله تعالى.

* * *

(١) مسائل مهمة (يمن) ١٨١٢ وتاريخ ١١ رجب سنة ١٢٦٤ هـ، من الصدر الأعظم إلى رئيس الكتاب، أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

خاتمة البحث

لقد قدمت هذه الدراسة صورة كاملة عن تطور العلاقات السياسية بين إمارة (أبو عريش) والدولة العثمانية خلال الفترة من ١٢٥٩ - ١٢٦٤ هـ / ١٨٤٣ - ١٨٤٧م، حيث يلاحظ مدى التردد وعدم الوضوح في سياسة الباب العالي تجاه الشريف الحسين بن علي بن حيدر.

وخلال هذه الفترة كان الشريف يتصرف وفق المعطيات المحلية ضارباً عرض الحائط بالشروط العثمانية، مِمَّا كان سبباً في وقوف حكومة الحجاز ضده، وتشجيعها المستمر للباب العالي للقيام بحملة عسكرية على السواحل اليمنية.

ويتضح لنا من خلال العرض السابق كيف كانت الإدارة العثمانية غائبة عن الواقع الحقيقي لتطور الأحداث في المنطقة، حيث كانت تعتمد - وبشكل كبير- على تقارير الشريف محمد بن عون المغرضة التي تدل على مدى تلهفه لبسط نفوذه على تلك السواحل نظراً لأهميتها الاقتصادية الكبيرة.

وقد أظهر البحث مدى الحرص لدى الباب العالي لتأكيد سيادته على المنطقة، وإثبات تبعيتها للدولة العثمانية، حتى لو أدى ذلك إلى أن تتخلى الدولة عن شروطها التي سبق أن فرضتها على الشريف، وتكتفي بإعلانه التبعية والولاء للسلطان العثماني.

وألقى البحث الضوء على سياسة الدولة العثمانية المترددة بشأن الشريف الحسين بن علي بن حيدر، حيث نجدها تندفع في قراراتها إلى درجة التوصية للسلطان بضرورة عزل الشريف والسيطرة على المنطقة بالقوة، ثُمَّ تتراجع عن ذلك وتتجه إلى تهدئة الأمور، ثُمَّ تعيد الكرة مرة أخرى ويتم تصعيد الموقف إلى حد الغليان، ثُمَّ تعود إلى استرضاء الشريف ومنحه الرتب العالية.

وقدم البحث - ولأول مرة - معلومات عن المواقف والآراء المختلفة حيال المتغيرات السياسية في المنطقة سواء كان ذلك في العاصمة العثمانية من خلال مضابط مجلس الوكلاء (الوزراء) أو من خلال تقارير محمد علي باشا والي مصر، وتقارير أمير مكة المكرمة الشريف محمد بن عون، ووالي جدة محمد شريف رائف، وكذلك مراسلات المبعوثين العثمانيين إلى المنطقة مثل أشرف بك وحسين أفندي وغيرهما.

ويُمكننا القول إن الفترة التي أعلن فيها الشريف الحسين بن علي بن حيدر تبعيته للدولة العثمانية تُعد حافلة بالتطورات السياسية الداخلية والخارجية، وإن تلك العلاقة كان يشوبها الكثير من عدم الثقة وتبادل الاتهامات والاعتذارات، إلاَّ أن أهم ما حظيت به المنطقة خلال تلك الفترة الحساسة جداً في مجال التنافس الاستعماري الإنجليزي - الفرنسي أنها نتيجة للتبعية العثمانية نجت من الوقوع في براثن الطامعين في مد النفوذ الاستعماري إليها، حرصاً على عدم المواجهة مع الدولة العلية.

لقد ألقت طموحات الشريف الحسين بن علي بن حيدر بالمنطقة في أتون الصراعات المحلية التي انعكست بدورها على علاقة الشريف بالدولة العثمانية، وأثرت على قدرته في الالتزام بشروط الاتفاق المعقود مع الباب العالي، مِمَّا كان سبباً - وكنتيجة لجهود الشريف محمد بن عون - في أن تتخذ السلطات العثمانية قرارها الأخير - بعد طول تردد - بعزل الشريف الحسين من منصبه كحاكم للسواحل اليمنية، وتجرد عليه حملة عسكرية سيطرت على المنطقة عسكرياً وإدارياً، وهذا ما سيكون موضع بحث آخر إن شاء الله، والله الموفق.

الملاحـــــق

رقم الوثيقة: مسائل مهمة - اليمن (١٨٠١).

تاريخهـــا: ١٤ ربيع الأول ١٢٦٢ هـ.

مـــــن: الصدر الأعظم.

إلـــــى: السلطان.

الموضـــوع: إعادة النظر في الحلول المقترحة لمشكلة حاكم (مخا) بناءً على أوامر السلطان، والتفكير في إعداد حملة عسكرية.

سني الهمم صاحب الدولة والعناية...

كما هو معلوم لمعاليكم أنني تقدمت بمذكرة متواضعة تشمل بيان المباحثات التي دارت في المجلس بناءً على المكاتبات الواردة من والي جدة وأمير مكة المكرمة حول أحوال اليمن ونجد، كذلك ورد بها إشعارات الشريف عبدالمطلب وآراؤه في هذا الشأن، ثُمَّ آراء الوكلاء (الوزراء) في المجلس الخاص، ثُمَّ ذُيِّل هامش هذه المذكرة بالأوامر السلطانية والتي جاء فيها أن الموضوعات المذكورة ما زالت محل بحث وتدقيق، نظراً لأن أي اضطراب في أحوال شيوخ الحجاز ونجد واليمن يُمكن أن يوقع الضرر مستقبلاً في هذه الأراضي المباركة، وقد رأى جناب السلطان أن الحقائق غير كافية، ومن ثَمّ طلبنا الإذن بإعادة بحث الموضوع مرة أخرى.

وبناء على المرسوم الخاص بذلك عقد اليوم - يوم الثلاثاء - مجلس خاص للمشورة يضم الوزراء، وقد قُرئت الإرادة السلطانية في مستهل الاجتماع، كما قُرِئت إشعارات الشريف عبدالمطلب، وكذلك خلاصة أوراق شريف مكة المكرمة، وقد جاء في خلاصة الآراء والمباحثات التي دارت ما يلي:

مع أن أمير مكة المكرمة قد أشار إلى صعوبة السيطرة على إقليم اليمن (حل مسألته) وسهولة حل قضية نجد؛ فإنه لم يقدم أي تصورات في أي مسألة حتى في كيفية تأديب الشيخ فيصل.

ولكن إذا حدث وعاد كاتب الديوان حسين أفندي برسائل من أمير اليمن الشريف حسين لا تتفق مع الهدف المطلوب، فإن على الطرف الآخر أن يدفع ما أخذ الشيخ عائض - شيخ عسير - وهو مبلغ ٢٠,٠٠٠ فرانك من جانب اليمن، ولكي يتم ذلك ولإتمام بعض الأمور الأخرى يجب تأديب الشريف حسين في الحال، ولكي يتم هذا الإجراء ولإجراء الإصلاحات في إقليم نجد يجب تجهيز وتنظيم الطابورين من الجنود السلطانية الموجودين في إقليم الحجاز وموالاة (٢٢٩) مِدْفعي إليها، وإننا نحتاج إلى ما لا يقل عن (٥٠٠٠) كيس أقجه، وبعد ذلك نستأذن في استصدار المرسوم الخاص بذلك مع تدبير لواء نظامي احتياطي لحماية الظهر.

ومع أنه قد أبلغ الوالي بصورة من الأوراق المكتوبة، ومع أن الحال في الوقت الحاضر ما زال غير معروف؛ نظراً لأنه لم ترد إجابة الشريف المذكور (شريف اليمن) فإنه طبقاً لإفادة الشريف عبدالمطلب يُمكن تخليص حكم اليمن من يد الشريف حسين لإسنادها إلى إدارة سليمة في الوقت الحاضر، إلاَّ أنه عندما نشرع في تخليصها أو بعد ذلك يجب إسناد هذه المهمة لأحد الوزراء العاقلين والمدبرين لإقرار إدارة حسنة وسليمة، وأنه يُخصص له مقدار كافٍ من الجنود، وإذا تَمّ ذلك فسوف تحصّل الدولة العلية إيرادات كثيرة من اليمن، على الأقل سوف تغطى منه المصروفات الحجازية كما كان ذلك في عهد الإدارة المصرية، وعلى هذا النحو سوف يكتمل حكم الخلافة العلية في تلك البقاع.

وإذا تيسّر الأمر طبقاً للتوجيهات الميمونة للسلطان - ظل الله على الأرض - فلا شك أن ذلك سوف يدفع الضرر من كل جانب، وسوف يجلب الخير أيضاً من كل طرف.

ولذلك كله فقد أُستدعي أشرف بك صاحب المهمة لدى الشريف المذكور، وتَمَّ استنطاقه في المجلس، فوجدنا أن إفادته لا تختلف عن بلاغات الشريف عبدالمطلب، ففي اعتقاده أن عملية استخلاص اليمن سهلة، وبها فوائد جمة، أمَّا الصعوبة ففي حل المسألة النجدية.

وعندما بحثنا موضوع هل سيكون الإنجليز مسرورين من هذا أم لا بمناسبة ذكر عدن ؟ ورغم أنه من البدهي ألا يكونوا مسرورين من وجود إدارة حسنة في إقليم اليمن، لكنهم لن يجدوا مبرراً للتدخل أو الدفاع (عن وجهة نظرهم)، ولذلك فليس أمامهم سوى السكوت.

والخلاصة: فإننا نرى ألا نفوّت الفرصة بينما الأمور ميسّرة في ظل القدرة والأوامر السلطانية، وبناء على ما أدلى به أشرف أفندي من المعلومات وما أدلى به بقية الأطراف، ولكي تتم الإجراءات على أكمل وجه لكي تعطى الرخصة (الإذن) للأمير المذكور، وبالنظر إلى تنفيذ الإجراءات، فهناك ثلاث قضايا طرحت للبحث:

أولهـــا: وجود موظف محليّ.

ثانيهـــا: تدبير الجنود.

وثالثها: تحديد وتوفير النقود.

بالنسبة للموظف (المقترح تعيينه) فبناء على رأي الشريف عبدالمطلب أفندي

فإن الوالي الذي سيعين على اليمن يجب أن يكون عاقلاً مدبراً، ويُمكن أن يكون هو أو شيخ الحرم النبوي داود باشا؛ فهو واقف على اللغة العربيَّة والمزاج العربي، ونظراً لوجوده في بغداد والبصرة فقد كان قريباً من أحوال اليمن، وهو من ذوي الخبرة في الإدارة المدنية، ويُمكن تعيين عثمان نوري باشا والي البوسنة شيخاً للحرم النبوي بدلاً منه، وإذا اقتضت المصلحة تولية أمير مكة المكرمة مرة أخرى كما كان على اليمن؛ لأنه عالماً بأمور اليمن فإنه يجب تعيين داود باشا معه في المنصب، وفي هذه الحالة يعطى أشرف أفندي أمراً بالتعيين سراً ويظل معه ولا يظهره إلاَّ في حالة الانتهاء من مسألة اليمن ثُمَّ يقول له: إن جو اليمن لا يلائمك، ثُمَّ يصدر مرسوم بإنهاء خدمته وتعيين داود باشا.

وفي حالة تعيين قائد للجنود المرسلة فإنه سيكون ضابطاً كبيراً، وبعد انتهاء المسألة سوف يُعين لفترة قائم مقام، وسوف يكون أشرف بك على علم بالموضوع، وهنا سوف يسأل داود باشا عما إذا كان يقبل هذا المنصب أو لا ؟. فإذا لم يقبل سوف نرشح من هنا شخصاً آخر، وعلى هذا النحو دارت المناقشات وتبودلت الآراء.

وعلى الرغم من ذلك فإنه بالنظر إلى أن الشريف عبدالمطلب يرغب في تقديم خدمات خاصة للسلطان، وقد كانت في عهدته يوماً ما، ونظراً إلى أن المسألة سوف تستغرق وقتاً طويلاً فإن تعيين داود باشا غير مناسب والياً ولا مشاركاً في الولاية، ويؤكد ذلك ما ذكره أشرف بك من معلومات بالاتفاق مع والي جدة وأمير مكة؛ ولذلك صرفنا النظر عن تقديم مسألة تعيين الوالي.

أمَّا فيما يختص بمسألة السيطرة وإحكام القبضة على اليمن فإنه بالنظر إلى أن أشرف بك في مأموريته حينما عين مرافقاً للأمير المشار إليه حصل

على ١٠٠,٠٠٠ قرش (بدل سفر) وبراتب شهري ١٠,٠٠٠ قرش، فإذا وجّهنا إلى هناك عساكر نظامية يجب أن يُعين فريق قائداً عليهم، وبعد أن تتم المهمة بتيسير من الله لابد أن يترك مكانه قائم مقام، وإذا لم يقبل داود باشا المنصب وعين آخر يجب تهيئة الأذهان لذلك، وعند وصول كتابات الشريف وشريف باشا إلى المكان المقصود تكون الإرادة السلطانية قد وصلت إلى قرار مقرون بالشوكة.

ولدى مناقشة الآراء فإنه لإقرار الأمن بصورة قوية يجب المبادرة بسوق العساكر الكافية تحت قيادة الفريق المذكور، وليؤدوا المهمة بتوفيق من الله، وفي ظل حضرة السلطان، وكما اتضح من التفاصيل المشروحة فإن مسألة نجد مشكلة كبيرة؛ ولذلك فإن الشروع في حل مشكلتين جسيمتين في آن واحد لا يتفق مع الحكمة؛ ولذلك فقد رُئي أن نصرف النظر عن التحرك إلى نجد بقوات عسكرية في هذا الوقت، وهذا ما نصح به أيضاً المذكوران (الوالي والشريف)، وكما ذكرا أيضاً فإنه يلزم للمسألتين طابوران من العسكر، وخمسة آلاف كيس، ومائتان وعشرون مدفعي، ثُمَّ لواء من الجنود الاحتياط، ولا يُنكر أنه كلما زاد عدد الجنود ومقدار المال كان ذلك من المصلحة، ولكن إذا وضعنا في الاعتبار أننا سوف نؤخر مسألة نجد الآن، فإن ذلك يُمكن أن يخفض من التكاليف، ونظراً إلى أنه يجب أن نرسل خبراً إلى أماكن وجود العساكر (باشي بوزوق) لنقلهم من الروملي إلى الحجاز فضلاً عن تعيين الفريق ذي الدرجة (الرتبة) والمدفعيين إن كل ذلك صعب إلى حدٍ ما.

ولذلك لكي نسهّل الإجراءات يُمكن الاستعانة بالمتقاعدين من الجنود والضباط والمدفعيين، وسوف يبلغ القائد العام بذلك هو وفتحي باشا، وإذا

فكّرنا في تدبير النقود فإنه يُمكن الحصول على نصفها الآن أي (٢٥٠٠) كيس أقجه من الخزانة الجليلة على هذا البند (أي العسكري) ويسلم إلى أشرف بك، وتسلم له أيضاً حوالة لصرف بدل السفر وراتب الأمير المذكور.

وعند وصول الأمير إلى مكانه يبادر بالتحرك، وعندما يصل إلينا ما يبلغ عن الحاجة إلى مزيد من العساكر سوف نبادر بتدبيرها من العساكر النظامية ونسوقها إليه، وكما هو واضح من المذكرة المرسلة للعرض، والتي كتبت بناء على الرسائل الواردة من محمد علي باشا والي مصر، والتي ذكر فيها أنه مستعد للتعاون في أي أمر، فمن البدهي أنه سوف يساعد في نقل الجنود من هنا إلى هناك؛ لذلك سوف يكتب له بذلك، كما سوف نبلغ والي جدة وأمير مكة المكرمة بأمر المعاونة التي يُمكن تقديمها في هذا الشأن، كما سيتم تبليغ أشرف بك شفاهة بهذه التعليمات، وأن يخبر المشار إليهما بضرورة إرسال السفن إلى جدة لنقل العساكر، ونظراً لما في هذه المهمة من أخطار عالية، فهناك الحاجة إلى التدابير السنية والحاجة إلى أن تكتبوا إلى كل مقام بتعابير مناسبة (مثل: لو تفضلتم بالمهمّة...) وهناك شخص موظف في جمرك الحديدة قال عنه أشرف بك: إنه من أصدقائي، رُبَّمَا نحتاج إلى خدماته، فأرجو الكتابة إليه أو منحه وساماً عالياً من النوع الذي يعطى لـ (قبوجي باشي) على أن يعطى لأشرف بك أيضاً ليسلمه عند الضرورة.

وعلى أي حال فإن هذه المواد قد وافق عليها الحضور ورأوها صواباً، ومع ذلك فالأمر لصاحب الخلافة إذا أمر بأي شيء سوف يكون محل التنفيذ، وقد كتبت هذه المذكرة للعرض والبيان.

١٤ ربيع الأول سنة ١٢٦٢ هـ

ملحوظة:

ذُيلت المذكرة بتأشيرة الصدر الأعظم بعد عرضها على السلطان الذي رأى أن ما جاء فيها صواباً، ولكن نظراً لأهمية الأمر ولبعد المسافة، فإذا ظهرت حاجة إلى مزيد من النقود يجب الإسراع في إرسالها؛ ولذلك وافقنا على صرف أربعة آلاف كيس أقجه لهذا الأمر من دار سك النقود السلطانية.

رقم الوثيقة: مسائل مهمة - اليمن (١٨٠٠).

تاريخهـــا: ١٣ جمادى الأولى ١٢٦٢هـ.

مـــــــن: والي جدة شريف محمد رائف.

إلـــــــى: الصدر الأعظم.

الموضـــوع: تقرير من الوالي الجديد عن مشكلة الشريف حسين حاكم (مخا) والإشعار بخطورة الموقف وضرورة التحرك العسكري مع طلب المزيد من القوات.

معروض من عبدكم،

تسلمتُ كتابكم الوارد من الصدارة السامية والمؤرخ بتاريخ ٢١ محرم سنة ١٩٦٢هـ، والذي جاء فيه: إن الشريف حسين قد استولى على صنعاء تقريباً ولكن شيخ عسير قطع اتفاقه معه، وإن الدولة العلية تريد استعادة السيطرة على صنعاء وتنفيذ ذلك على وجه السرعة، وإن سلفي المرحوم عثمان باشا قد أعدم أحد أبناء أخت الشيخ فيصل شيخ نجد مع أنه كان قد استماله إلى جانب الدولة بالترغيب، وكان قد قال أيضاً إنه سيعطي خالد بك - وهو أحد أقرباء الشيخ المذكور (فيصل) - طابوراً من العساكر لحل مشكلة نجد، مع العلم بأنه مقيم في جدة مع عياله وأولاده.

وطبقاً لما ورد في الأوامر العلية بخصوص السيطرة على إقليم اليمن، فإنه من المأمول سوق (٢٥٠٠) جندي مشاة، و (١٥٠٠) جندي من الفرسان، وصرف (٢٠٠٠) كيس أقجه، مع تعيين كبار الضباط من ذوي الخبرة والشجاعة، وهكذا من المأمول أن نحصل على نتيجة حسنة.

ونظراً لما جاء به الرسول من مكاتبات مرفق بها المذكرة التي تعهد فيها صاحب السعادة أمير اللواء أحمد بك إلى وزارة المالية الجليلة بأنه سيتولى أمر القوات السلطانية النظامية في إقليم الحجاز وأنه بالمقارنة بما أحيل إلى المجلس الأعلى قد ثبت صحة ذلك.

ورغم ذلك كله كان يجب أن يكون لديه علم بذلك، ونظراً لأنه لم يصل إليه أي إشعار بذلك حتى الآن، وبعد أن يرد إليّ نتيجة الاستعلام فإننا سوف نرى ما يجب أن يُتّخذ من الإجراءات.

وإذا وصلت في يوم من الأيام إليه أي معلومات سوف يبلغها لكم على الوجه المذكور، وإلاَّ فإنه سوف يتحقق من الأمر بصورة سرية.

ونظراً لأن من الواجب تحري الصدق في كل ما يخص أمر الحجاز فإن مهمتي سوف تبدأ بالوصول إلى مكة المكرمة، وبحث مسألة اليمن ونجد وعسير مع صاحب الدولة والسيادة شريف مكة، وسوف أرسل إلى الأمير المذكور (أمير مخا) الرسائل بالنصائح الواجبة، وكذلك من قِبَل شريف مكة، وعند ورود الإجابة سوف تُعرض على الدولة العلية لاتخاذ اللازم، وقد رُئي من المناسب أن يذهب الشريف المذكور (شريف مكة) إلى عسير مع الجنود المرافقة له في معية من الجيش السلطاني حتى يحل مسألة عسير وهي من المصالح الهامة.

والآن قد تَمّ - بحمد الله - تحقيق الصلح في عسير على أن تعود بلاد (بيشة) و (حلي) ، وهي من الحدود القديمة إلى إقليم الحجاز، وقد عُين الموظفون المحليون، وذهبوا إلى مقار عملهم وبرفقتهم الجنود، وتمت تسوية الأمر على أكمل وجه.

وقد عاد إلى الطائف الشريف ومن معه من الجنود السلطانية، كما حُسبت ميزانية إقليم الحجاز عن عام ١٢٦١ هـ حسب الأصول المتبعة، وعُرضت على الباب العالي بمعرفة موظفي الخزانة.

وقد وردت إلينا الأجوبة على الخطابات التي كانت قد أرسلت إلى اليمن ونجد على النحو السابق ذكره؛ ولذا فسوف يُتخذ اللازم سواء نحو هذه المسائل أم غيرها بعد إجراء المباحثات وعرضها على الباب العالي؛ ولذلك فقد توجهت إلى الطائف ومعي نفر من الجنود، وعند وصولي التقيت بالشريف وبحثت معه الأمر وفكرنا فيه، ولاحظنا أنه في الوقت الذي يجب تخويف القبائل المسالمة والحربية، فإنه يُمكن أن نفرق بينهم وبين إمارة نجد ثُمَّ نطلب الإذن لتسوية المسألة.

أمَّا بالنسبة لحل مشكلة اليمن فإنه يجب:

أولاً : أن تقبل الدولة العلية - سراً - من الآن أن تدفع سنوياً للشيخ عائض شيخ عسير مقدار خمسة عشر ألف وخمسمائة فرنك فرنسي التي كان يحصل عليها من الشريف حسين من محصولات اليمن.

وثانياً: استمالة الشيخ علي حميدة وغيره من الثائرين ضد (الشريف حسين) وفي نفس الوقت تتحرك قوة بحرية بصورة خفية، بينما تتحرك قوة بحرية بصورة ظاهرة، وهذا يحتاج بعض الوقت.

أمَّا عن ردود الشريف حسين سواء على كتاباتي أو كتابات الشريف (شريف مكة) التي كتبناها سابقاً ولاحقاً، فإنه أوضح أنه على طاعته وولائه للدولة العلية إلى الأبد، ورغم ذلك، فقد اعترف أنه تكاسل في تقديم ما عليه

من مصروفات للحجاز طبقاً للمرسوم السلطاني الخاص بإمارته لليمن، وأنه حارب الشيخ علي حميدة وهزم أمامه، وأن التجار لا يأمنون في البنادر اليمانية بسببه.

وهذا قد يدعو إمام صنعاء أن يطلب الحماية من الدول الأجنبية التي تريد تحقيق الأمن لتجارها في هذه البنادر، وهذا سيؤدي إلى أن تضيع اليمن من يد الشريف لتدخل تحت الحماية الأجنبية، فيصبح حاله خراباً ويُلحق الضرر بالأقاليم الحجازية أيضاً، وهكذا تصبح البلدان الإسلاميَّة في يد أجنبية.

وعلى الرغم من كل هذه المخاطر فإنه سوف يُكتب له أن يتخلى عن أفكاره الانفصالية، وأن يظهر حسن النية قلباً وقالباً تجاه الدولة العلية، وأن يقدم المعونة في المصاريف الحجازية بلا تأخير، وأن يُظهر علامات الصدق والاستقامة.

وإذا التزم بذلك فإن الدولة سوف تساعده بإرسال القوات إليه عند الضرورة بلا تأخير، وأنها سوف تحافظ عليه وتحرسه من كل أيدٍ أجنبية تتطاول عليه، وذلك عن طريق مساندته من ناحية جدة.

وقد كتبنا له كل ما يلزم من النصائح والأمور الخيرية، وقد أخذها له في هذه المرة السيد حسين أفندي كاتب الشريف، وأعطيناه التعليمات اللازمة بربط المرسوم بسند وتعهد حتى لا يذهب إلى أيدٍ أخرى، وإذا لم تأتِ النتيجة كما نأمل فسوف نبلغه بأن الدولة قررت نزع إقليم اليمن منه، وسيتم إرسال القوات البرية، وسوف نسعى لاتخاذ اللازم فيما ترونه مناسباً.

بالإضافة إلى ذلك فإنه بناءً على شرحنا في الشق الأول (البند الأول) فإن الشريف المذكور إذا أصر على دعوى الانفصال، وأخلّ بشروط عهد الإمارة الذي منحته إياه الدولة ولم يؤد واجبه على أكمل وجه تجاه قراءة اسم السلطان في الخطبة، ودفع المصاريف الحجازية كما هي، وحسن معاملة تجار الدول المجاورة وقناصلها؛ فإنه سوف يكون في هذه الحالة عاصياً، وللعلم فإنه نما إلينا بطريق الاستخبارات من أطراف مطلعة أنه يتعاون مع إمام صنعاء الذي هو تابع للدولة في الظاهر وعدوها القوي في الخفاء، وأنه تعهد له أن يُمكنه من السيطرة على إقليم اليمن في خلال ستة أشهر.

وعلى هذا النحو سوف تصبح السواحل اليمنية تحت حماية أيدٍ أجنبية مثل سواحل الهند، ويتوقف تماماً الحصول على جمارك جدة، وسوف تنتقل إليها البنادر القريبة من الحجاز مِمَّا يشكل ضرراً بالغاً، وهذا من الأمور البدهية.

ولذلك فإنه في حالة التفكير في حل عسكري فإنه يجب إضافة طابورين آخرين إلى الطابورين حتى يصلا إلى لواء (آلاى) وكذلك يجب نقل الجنود من مشاة و (باشي بوزوق) ومهماتهم إلى المكان الذي سوف نراه مناسباً في اليمن، وعند الضرورة يرسل والي مصر ثلاث قطع من السفن الموجودة في بحر السويس تحت قيادة بك إلى ميناء جدة، وأن يُكتب إلى الوالي المذكور بأن يرسل ما يُطلب منه من مهمات وإمدادات عند اللزوم، وأن يكتب على وجه السرعة بالطابورين العسكريين النظاميين المطلوبين وإرسالهما أولاً بأول، إذ لابد من وجود ٢ آلاي من العساكر النظامية في الأقطار الحجازية من أجل المحافظة عليها، بحيث تكون القوة العسكرية المحافظة موزعة على النحو التالي:

طابور في مكة، وآخر في المدينة، وطابور في جدة، ونصف طابور في ينبع البحر، والآخر في القنفذة، كذلك فإن الآلاي الثاني من قبيل الاحتياط العسكري يرسل إلى أي منطقة يطلب فيها.

وفي حالة صدور الإرادة السنية بإرسال القوة المساندة وهي آلاي عسكري وترحيله في حينه، تساق القوات العسكرية من (الباشي بوزوق) والمشاة والفرسان بمعية شريف مكة، ولنقل مثل هذه القوات يلزم جِمَال ومصاريف نقل بما لا يقل عن (٥٠٠٠ كيس أقجه) يُمكن تدبيرها من الزائد من المرتبات الحجازية أولاً بأول وترسل إلى خزينة جدة.

وهذا ما رُئي فيه المصلحة، وفي حالة السيطرة والنجاح لكم الشكر، وفي حالة تعسر الأمر يجب النظر مرة أخرى في أمر إرسال العساكر، وعلى كل حال الأمر لحضرة من له الأمر.

والي إيالة جدة

شريف محمد رأفت

رقم الوثيقة: مسائل مهمة - اليمن (١٨٠٠).

تاريخهـــا: ١٩ رجب ١٢٦٢ هـ.

مـــــــن: والي جدة: شريف محمد رائف.

إلـــــــى: الصدر الأعظم.

الموضـــوع: انتشار مرض الكوليرا في المدينة المنورة وحول جدة ومكة المكرمة وسوء الأحوال الاقتصادية في الحجاز.

صاحب الدولة والسيادة (... إلخ الألقاب)

عاد صاحب السيادة شريف مكة المكرمة من عسير بعد أن أعاد الأمور إلى نصابها وأعاد الحدود السابقة، وعاد معه الجنود النظامية المكلفون بمعيته كما أوضحنا لسيادتكم من قبل في معروضاتي، وقبل ثمانية أيام من تاريخ كتابة هذه الرسالة بحثت مع الأمير المذكور مسألة الحجاز وما سوف يتخذ من التدابير بشأنها، ولهذا الغرض كنت قد توجهت إلى الطائف، وها أنذا أكتب إليكم عن الأحوال الحالية بالحجاز لإبلاغها إلى كل المسؤولين بالباب العالي.

كان الوباء اللعين الذي يسمى (الكوليرا) قد ظهر بصورة خفيفة في أطراف مكة المكرمة وجدة، ثُمَّ انتقل إلى المدينة المنورة، مِمَّا أدى إلى وفاة كثير من الناس ووجهاء القوم، منهم قائم مقام شيخ الحرم عثمان آغا، ومدير المدينة المنورة وابنه، ورئيس الكتبة حسين جمال بك، وغيرهم، وكثير من المجاورين الكرام، والعربان، وكثير من الفئات العسكرية، وإلى جانب ذلك لا يوجد أي أموال، وقد وصلت الفاقة مداها، ولا يُمكن الاستدانة من أي أحد نظراً لتراكم الديون الكثيرة، وقد أرسلت بشكل خاص - قبل ذلك بفترة -

دفاتر حسابات ميزانية جدة عن العام المنصرم ١٢٦١ هـ، وكتبنا فيها كل شيء بالتفصيل، وهذه المرة عاد إلينا نجا بك من الشام الشريف بعد أن أدى مهمته في معاينة وفحص القلاع وعيون المياه (البِرَك) على طريق الحج، وقد أرسلنا نسخة من نتيجة المعاينة إلى الوالي المذكور (والي الشام) والأخرى أودعت مع هذه المعروضات، على أن يأخذها مراسلنا أدهم آغا المسافر بحراً.

لذا فإنه عندما يصل إليكم بإذن الله، وتعرفون فحوى المعروضات، أرجو المسارعة بإبلاغ المقامات العالية، وأن تعاد الرسائل مع الإجابة السامية على ما جاء في معروضاتنا السابقة والحالية، وأن ترسلوا دفعة واحدة - نقداً أو حوالةً - كل مرتبات الحجاز عن السنة الحالية ١٢٦٢ هـ، وقد بذلت كل جهدي في كتابة وإرسال هذه المعروضات لعرضها على الذوات العظام.

١٩ رجب ١٢٦٢ هـ

والي جدة

شريف محمد رائف

رقم الوثيقة: مسائل مهمة - اليمن (١٨٠٠).

تاريخهـــا: ٢٣ رجب ١٢٦٢ هـ.

مـــــــن: شريف رائف والي جدة والشريف محمد بن عون.

إلـــــــى: الصدر الأعظم.

الموضـــــوع: تقرير عن الحالة الأمنية في جنوب الجزيرة العربيَّة إبان أزمة الشريف حسين وطلب إرسال الأموال اللازمة.

البند الأول:

غني عن العرض والبيان لمعاليكم أنه بعد الخلاف بين حاكم اليمن الشريف حسين والإنجليز، وبعد مهمة أشرف بك إلى هناك، عُهدت إمارة اليمن إلى الشريف حسين المذكور على أن يتم تجديدها كل ثلاث سنوات، وبالشروط المذكورة، وقد قبل الشريف الشروط وتعهد بتنفيذها، ولكنه أهمل الشروط وشُغل بتقوية نفسه.

أمَّا الإنجليز فقد تخلوا عن مطالبتهم السابقة، وأبدوا عدم رغبتهم في إقامة مراسٍ في السواحل اليمنية، أعقب ذلك أن احتفظ عثمان باشا - والي جدة السابق (المتوفى) - بصور المكاتبات، وترك المسألة تدريجياً؛ ولذلك فقد شعر الشريف المذكور بأنه غير تابع لولاية جدة، وبدأ يتصرف بصورة مستقلة، وتزداد قوته يوماً بعد يوم، حتى إنه في أواخر ١٢٦١ هـ وضع يده - حرباً - على جبال اليمن وتعز، وكذلك صنعاء مركز حكومة اليمن، وطرد إمام صنعاء بعد عزله، وعيّن بدلاً منه إماماً من طرفه، وهو من نسل الأئمة السابقين.

البند الثاني:

كما أوضحنا في البند الأول كيف أخذت تحركات الشريف المذكور في العام الماضي شكلاً آخر، ومن ثَمّ فإن ما أخبر به الأميرالاي أحمد بك قائد العساكر النظامية يدل أولاً على أن تلك المعلومات ترجع إلى أواخر العام الماضي طبقاً لدلالات المكاتبات وتواريخها، كما أن الضعف الذي أبداه هذا القائد قد يؤدي إلى ضياع اليمن، ومن الواضح أن ما كتبه يدل على عدم الوقوف على الأمور، ولا يعدو كونه كلاماً مثل الذي يدور من حين لآخر في الشوارع والأسواق.

البند الثالث:

عندما تشرّف شريف باشا والي جدة الحالي بالوصول إلى مكة أوائل ١٢٦٢هـ، وعند لقائه بالأطراف المعنية بالأمور الحجازية واستشارتهم، لاحظ أنه يجب العناية بأمور اليمن ونجد، وبعد التأمل والمذاكرة لوحظ الآتي:

أن الشريف حسين المذكور - في أول الأمر - لم يهتم أو يعبأ بمسألة تبعيته إلى جدة بأي شكل حتى الآن، ورغم أن المرسوم السلطاني يقضي بضرورة تبعية حكومة اليمن لولاية جدة فإن المتوفى عثمان باشا ترك حبله على الغارب؛ ولذلك فقد رأينا من المناسب أن نطلب منه الآن الإعانة المعلومة والواردة في الشروط، ولاسيما أنه - أي الشريف - قد استولى على جبال مشهورة بكثرة محصولها من القات والبن، وعلى بلاد كبيرة مثل: تعز وصنعاء، ولذلك لو تركناه يتصرف كما يشاء - مثلما حدث في عهد سلفي - فإنّ أمره سوف يستفحل، ودعواه الانفصالية سوف تصبح أكثر قوة.

ومن ثَمّ رأينا أن نفتح باب المكاتبة بيننا وبينه عن طريق المعاملة بالمجاملة، فكتبنا إليه مستفسرين عن حاله، ومبينين مميزات ومحاسن أن يُبدي الطاعة والولاء إلى الدولة العلية مجمع الشرفاء، وكان سلفي قد أرسل إليه مثل هذه المكاتبات، ولكن لم نحصل على نتيجة حتى الآن بسبب حسن دفاعه عن نفسه.

البند الرابع:

نشب خلاف بين الشريف المذكور والشيخ علي حميدة وهو شيخ له مكانته بين قبائل اليمن، وقادر على قيادة المعارك، ورغم أن الشريف قد تمكن من السيطرة على مستودع الذخيرة الموجودة في المعسكر كان من الواضح أن الشيخ علي حميدة على وشك أن يغلبه، ثُمَّ توسط شيوخ عسير ويام بين الطرفين.

ونتيجة لهذه الوساطة توقفت الحرب بينهما، ورغم ذلك فإن الطرفين ما زالا في وضع الاستعداد، فضلاً عن ذلك فإن الشريف قد بدا عليه حال من الضعف؛ ولذلك لم يقدم إلى خزانة جدة الإعانة المطلوبة، ولكنه عندما حلّ موعد تجديد إمارته طلب المرسوم العالي الخاص بذلك، وأوضحنا له أنا والباشا المذكور (والي جدة) أن الاستجابة لطلبه مرهونة بدفع ما عليه من مستحقات، فأجاب بأنه مشغول بمشكلة علي حميدة، وأنه سوف يؤدي كل التزاماته حالما ينتهي من هذه المشكلة.

ومن الواضح أن كل هذه الردود لمجرد كسب الوقت فقد اتضح أن الشريف المذكور يعاني من مشكلة أخرى غير مشكلة علي حميدة؛ وهي أن إمام صنعاء الذي عينه قد تغيّر من ناحيته، وقد تنامى إلى أسماع والي جدة من بعض الأوربيين أنه إذا بادر إمام صنعاء إلى قتال الشريف المذكور أو محاربته فإن

لدى الإمام وعود من الدول الأجنبية بأنهم سيقدمون له كل المهمات والمواد الحربية اللازمة، وأنهم تعهدوا له بإخضاع الشريف الحسين؛ ولذلك فإن الباشا المذكور عندما وصل إلى الطائف علم بخطورة الموقف، وبعد طول مباحثات واستشارات تقرر إرسال شخص في مأمورية إلى الشريف المذكور، ويطلع على كل الحقائق والتفاصيل، ويذكّره بأنه إذا أطاع الدولة العلية فسوف يحصل على المهمات اللازمة، وأنه إذا لم يدفع ما عليه من مستحقات ويبدي كل ضروب الطاعة والولاء، فإن اليمن لن تنعم بالهدوء والأمن، وأنه إذا أراد حماية الدولة العلية لإشاعة الأمن والاستقرار فإنها سوف ترسل إليه الجنود من جانب الحجاز لمساعدته في حماية البنادر اليمانية، أسوة بما هو متبع في كل البلاد الإسلاميَّة.

وقد تقرر إرسال السيد حسين أفندي - وهو كاتب في الديوان الخاص بنا وهو من الأساتذة في الديوان السلطاني - وكان قد ذهب سواء في عهد الإدارة المصرية أو في عهد عثمان باشا في خمس أو ست مهمات، وذلك لإفهامه مميزات الطاعة والولاء للدولة، وعيوب العكس، وهو واقف على أحوال اليمن، ولديه معلومات عنها، ومعه كتاب بالنصائح اللازمة.

البند الخامس:

كما أوضحنا أعلاه؛ فإننا نأمل أن يقوم السيد حسين بإفهام الشريف المذكور المعنى المقصود بسهولة، وأن يعود إلينا وقد قاده إلى طريق الصلاح، وفي الوقت نفسه يكون قد وقف على خطورة الموقف في اليمن، وعلى تصرفات وسكنات علي حميدة وإمام صنعاء، وإذا أعاد الشريف إلى حظيرة الطاعة

ظاهراً وباطناً فنعم بها، وإلاَّ فإننا سوف نسوق القوات من الحجاز إلى اليمن براً وبحراً تنفيذاً للأوامر السلطانية التي تطلب إصلاح هذا الشريف، كما يلزم أخذ الاحتياط من ناحية علي حميدة، ولكن إذا تعهدنا إلى أهالي عسير بدفع ما هو مرتب لهم من حاصلات اليمن وهو مبلغ (١٥٠٠٠) فرنك فرنسي بالإضافة إلى (٥٠٠٠) فرنك أخرى التي تعهد بدفعها حسب الأوامر السلطانية يعني (٢٠٠٠٠) فرنك فإنهم سوف يكفون عن مساعدة الشريف المذكور، وهكذا لو كسبنا إلى جانبنا علي حميدة وأهالي عسير فسوف يصبح الشريف حسين وحيداً، وتحل مشكلة اليمن بمنتهى السهولة، نسأل الله محقق الآمال أن تكون كذلك.

البند السادس:

وفي هذه الحالة فإنه يلزم وجود خمس أو ست قطع بحرية كبيرة وصغيرة، سواء من أجل نقل العساكر بحراً أو لاستعراض القوة؛ ولذلك فإنه يجب أمر وإشعار صاحب الدولة والفخامة والي مصر لكي يبذل الهمة والمساعي لإرسال خمس أو ست قطع من السفن التي تعمل بين (القصير) وجدة لنقل الذخائر والمهمات وغيرها.

البند السابع:

وفي حالة إذا عاد سيد حسين أفندي خائب الآمال يائساً - لا سمح الله - فإن المصلحة والضرورة تقضي بأن توالونا بالإشعارات أولاً بأول عما يُمكن اتخاذه من التدابير؛ هل سنعلن الحرب على اليمن دون إضاعة وقت أم لا؟.

البند الحادي عشر[١]:

أضف إلى ذلك أنه رغم هذه الحال يوجد طابوران فقط في الأقطار الحجازية من الفرسان والمشاة، سواء من غير النظاميين (باشي بوزوق) أو النظاميين، والمدفعيون النظاميون المرتبون للقلاع السلطانية سواء على الساحل أو الداخل - عددهم قليل، باستثناء المدفعيين أصحاب المدافع ذات (عيار واحد)، ونظراً لشدة الحاجة فقد طلب سلفنا إرسال (٣٠٠) مدفعي للمحافظة على القلاع وحسن إدارتها، ولم يُرسل منهم سوى سبعين مدفعياً، ويبدو أنه صُرف النظر عن إرسال الباقي، ولا يخفى على أحد أنه إذا أردنا بإذن الله ويُمنه وبعد صدور الأمر السامي بإخضاع البنادر اليمانية والمناطق النجدية فإننا سوف نحتاج إلى كثير من الجيوش التي سوف نرسلها إلى هاتين الجهتين من مشاة وفرسان ومدفعية، حتى بعد إتمام إخضاعها بعون الله فسوف نحتاج إلى ترك مقدار كاف من الجنود والحرس لحمايتها والحفاظ عليها، وفي هذه الحالة سوف نوالي تعيين وإرسال جنود بالترتيب (مناوبة) إلى الناحيتين من بين الذين مكثوا في داخل ولاية جدة - هذه الأرض المباركة - ممن تأقلموا على مائها وهوائها وتجانسوا مع أهلها....

(١) البنود الثامن والتاسع والعاشر تتعلق بالأوضاع في نجد وقد تركتها اختصاراً.

رقم الوثيقة: مسائل مهمة - اليمن (١٨٠٤).

تاريخهـــا: ٢٩ شعبان ١٢٦٢ هـ.

مـــــــن: سيد حسين أفندي كاتب ديوان أمير مكة المكرمة.

إلـــــــى: أمير مكة المكرمة ووالي جدة.

الموضـــوع: تقرير سيد حسين أفندي عن مهمته لدى الشريف حسين علي بن حيدر حاكم اليمن.

عندما وصلت إلى ميناء الحديدة علمت أن الشريف حسين موجود في مكان يسمى (الزيدية)، فاتجهت إليه ووصلت إلى مكانه، وسلمته ما في يدي من رسائل، ونقلت له ما أمرت أن أبلغه شفوياً بموجب التعليمات، وأبلغته النصائح أيضاً، وفي أثناء المحادثة التي تمت بيننا سألني عن المطلوب منه، وأعلن أنه منقاد ومطيع للسلطان الذي طاعته من طاعة الله، فأجبته بالآتي:

أولاً: ضرورة حفظ ووقاية الديار اليمنية من تسلط المعتدين، وحمايتها من أذى المفسدين، ووقايتها حتى لا يستولي عليها أرباب الفساد والفتنة بمساعدة الدول الأجنبية.

ثانياً: بما أن هذه المناطق تعد من الأراضي المحروسة السلطانية فإنه يجب إرسال معونة سنوية للمساعدة في مصروفات الحرمين الشريفين، وإعلان كامل الولاء بين العام والخاص للدولة العلية.

فأجاب قائلاً: إنني لم أقصر في حراسة تلك الأقطار وحمايتها من الفجّار بعون الله الباري ثم توجيهات السلطان، وأنا في غاية اليقظة إلى ذلك، ولا يكون في تفكيركم أو يشغل بالكم تسلط أي دولة أجنبية أو قبول مساعدة أجنبية بأي شكل من الأشكال أو تدخلها بأدنى درجة، أمَّا عن إعلان طاعتي

وولائي للدولة فهذا أوضح من الشمس، فإنه يُدعى للسلطان صاحب الشوكة على كل المنابر في كل المساجد الموجودة فيما تحت تصرفي من الأراضي، وإننا ندعو له بدوام السلطنة، وإنني أعلنها بين العام والخاص أنني عامل من قِبَل السلطان، وإنني عبده من بعد الله سبحانه وتعالى.

أمَّا موضوع تقديم شيء من محصول اليمن لميزانية الحرمين الشريفين ففي الحقيقة إني في طريقي إلى تدبير ذلك، إلاَّ أنه نظراً لأن بلاد اليمن بلاد قبائل وعشائر، فهي تعاني من هجوم ونفوذ الأشقياء والمفسدين، ولكي يتم حراستها وتوفير الأمن لسكانها حتى يدعوا للسلطان، فهذا يتطلب عساكر كبيرة ومصروفات؛ ولذلك فإن ما أحصل عليه من إيرادات لا يكفي المصروفات.

ولهذا السبب تجدني مديناً للعساكر بمبلغ (١٥٠ ألف ريال) ولا أستطيع أن أفي بها، وإذا كان ثمت شك في عدم صحة أقوالي فليرسل من جانبكم عشرة أشخاص من الكتبة، وليكتبوا جميع الإيرادات والمصروفات، وبعد الحسابات فليخصص الفائض للميزانية الجليلة والحرمين الشريفين، وإذا تبيّن لكم أن المصروفات أكثر من الإيرادات، فألتمس المساعدة، أو إذا رأت الإرادة السنية أن استخدام العساكر العرب غير صحيح، ورأت أنه يجب إرسال عساكر من طرفكم، عندئذٍ أرجو أن يخصص لي وللأشراف الآخرين رواتب كافية، وفي حالة إرسال عساكر سلطانية أيضاً فإنني سوف أجتهد للقيام بوظيفة الحراسة، وحماية هذه الديار بالاستعانة بهم، مع ترك أمر الإيرادات والمصروفات بما فيها من خسارة أو مكسب.

وقد أوضح الشريف المذكور أنه في كل الأحوال سوف يطيع وينفذ الأوامر السلطانية، وقد كتب هذا التقرير كما هو نصاً للعرض على أولي النعم.

رقم الوثيقة: مسائل مهمة - اليمن (١٨٠٩).

تاريخهـــا: ١١ رمضان ١٢٦٢ هـ.

مـــــن: الشريف محمد بن عون أمير مكة وشريف محمد رائف والي جدة.

إلـــــى: الصدر الأعظم.

الموضـــوع: تقرير عن مهمة سيد حسين أفندي كاتب ديوان أمير مكة إلى الشريف حسين حاكم اليمن، وعرض ما أفاد به الموظف المذكور وطلب الرأي في الخطوات المقبلة.

معروض عبدكم.

لقد قدمنا من قبل عريضة مرفقة بتقرير عن أحوال الأقطار اليمنية في الحاضر والمستقبل، وكما هو معروف فإن هذه الأقطار تشترك مع الأقطار الحجازية في الحدود، وكما هو موضح في التقرير فقد أرسلنا سيد حسين أفندي - من كتبة ديوان إمارة مكة المكرمة - إلى الشريف حسين بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات، ولتقديم الرسائل التي كتبنا بها النصائح للشريف المذكور، والآن نقدم لكم تقريراً عن الردود الشفاهية التي عاد بها:

لقد التقى بالشريف في بلدة تسمى (الزيدية) من الموانى اليمنية، وأفهمه الهدف من مهمته، وعندما قدم إليه الرسائل التي أعطيناها له. قال له: «إنّ طاعته وولاءه للدولة العلية - مجمع الشرف - أوضح من الشمس، وأنه إذا قام بدفع الرسوم المقررة للميزانية الجليلة (ميزانية الحرمين الشريفين) فلن يبقى له من إيرادات اليمن شيء».

ونظراً لهذه الحالة فإنه مدين بمبلغ (١٥٠,٠٠٠) فرنك؛ لأن المصروفات تزيد على الإيرادات، وإذا لم يصدقوا دعواه فليرسلوا عشرة من الكتاب لكي يحرروا الإيرادات والمصروفات، ويجروا المحاسبة، وإذا تبقى شيء منها فليرسل إلى الميزانية الجليلة، أمّا إذا تأكد أن الإيراد لا يكفي الإنفاق فإنه يُمكن أن يؤذن بإرسال مقدار كاف، من الجنود السلطانية لحراسة اليمن، وأن تخصص الدولة له مرتباً كافياً وأن تُضبط الإيرادات والنفقات بواسطة موظفين يتم تعيينهم، فإذا وُجد أن الإيرادات تزيد على المصروفات يخصص الفائض للمزاينة، وإذا وُجد العكس يُقدّم الدعم من الأموال الأميرية.

كما أوضح (المذكور) في الرسالتين اللتين بعث بهما ممهورتين أنه لم يقصّر ولن يقصّر في أمر الطاعة للدولة.

وعندما عاد حسين أفندي من مهمته قدم تقريراً عن المحادثات الشفاهية التي دارت بينه وبين الأمير فضلاً عن الورقتين اللتين جاء بهما، وقد أرفقناهما للعرض على الأعتاب السنية.

ونظراً للتحقيقات التي أجراها حسين أفندي المذكور فإن العلاقة بين الأمير وإمام صنعاء الآن تقوم على أساس المجاملة، ويحاولان أن تبدو العلاقة حسنة، كما أنه يجمع العساكر من هنا وهناك لكي يؤدب الشيخ علي حميدة الذي هو في خلاف معه لكي يقضي عليه.

وبالنظر إلى الأجوبة الشفوية والرسائل التي أعطاها لحسين أفندي فإنه من المستبعد أن يقبل دفع الرسوم، وإذا أصر على موقفه الذي ذكره في كلامه، وتركنا الإيرادات والمصروفات للحسابات الأميرية، فسوف يتعمد بجعل

المصروفات تزيد على الإيرادات، أي أنه لن تكون هناك فائدة؛ ولذلك فإنه في هذه الحالة وكما ذكرنا في التقارير السابقة: إذا كان الهدف السامي هو إخضاع الأقطار اليمنية مثل بقية الألوية فيلزم استخدام القوة الجبرية، أمَّا إذا كان من المصلحة أن نحيل الأمر للشريف ونتركه على حاله ومزاجه، فإنه يجب إصدار الأمر السامي - الواجب الطاعة - بتجديد مدته؛ لأن مدة الحكم المحددة له قد انتهت، والفرصة المحددة له لدفع الرسوم قد انقضت.

وهكذا ننتظر أمركم حينما تصل إلى علمكم هذه الأمور والأمر لمن له الأمر.

١١ رمضان ١٢٦٢ هـ

محمد بن عون

شريف رائف

رقم الوثيقة: مسألة مهمة - اليمن (١٨٠٠).

تاريخهـــا: ١٧ شوال ١٢٦٢ هـ.

مـــــن: المجلس العالي.

إلـــــى: الصدر الأعظم.

الموضـــوع: تقرير عن المناقشات التي دارت حول مسألتي اليمن ونجد، ومناقشة اقتراحات شريف مكة ووالي جدة.

• كما هو معلوم لسيادتكم أنه بناءً على الأوامر السنية التي صدرت بعقد المجلس الأعلى لمناقشة مسألة اليمن، وبناء على قرار المجلس أرسلنا نستعلم والي جدة شريف باشا حول مسألتي اليمن ونجد، وقد جاءت إلينا التقارير الواردة من الوالي في بضعة أوراق، ومعها التقارير التي كتبت عن المحادثات التي أجريت مع الشريف، ثُمَّ الرسائل الخاصة بذلك.

وعند قراءة هذه الأوراق في المجلس المذكور اتضح الآتي:

أن الشريف المذكور لم يرع الشروط التي وافق عليها فيما سبق، وانفرد برأيه في تصرفاته، حيث قام بالاستيلاء على صنعاء وعزل إمامها، وعيّن محمد منصور وهو من عائلة الإمام السابق، كما أعلن الحرب على الشيخ علي حميدة، وهو شيخ مرهوب الجانب قادر على الحرب والقتال، فتغلب على الشريف، وتدخل شيوخ عسير ويام بالتوسط وإقرار الصلح، ولكنّ الطرفين عاودوا الاستعداد للقتال، وقد كان الشريف يبدو أكثر ضعفاً؛ ولذلك فقد أعلن أنه سوف يراعي الشروط المطلوبة، وأنه سيدفع ما عليه من رسوم بعد أن ينتهي من مشكلة علي حميدة، ولكننا نفهم أن ذلك نوع من كسب الوقت؛ لأن

معاملة الإمام المذكور له قد تغيرت أيضاً واتخذ موقفاً معادياً منه، وفي حالة قيام الحرب بين الطرفين فإن الإمام سوف يطلب المعونة من الأجانب، وفي هذه الحالة سوف تقع اليمن تحت الاحتلال الأجنبي، وهذا ما سمعه الوالي المذكور (والي جدة) من بعض الأوربيين في جدة؛ ولذلك فقد قام الوالي بإبلاغ الشريف أنه إذا أبدى الطاعة والولاء ودفع ما عليه من مستحقات فسوف يتمتع بالحماية من كيد الأشقياء، مثل كل البلاد الإسلاميَّة الخاضعة للدولة العلية، وسوف نرسل إليه بعض القوات من إقليم الحجاز، ولتحقيق ذلك أرسل حضرة شريف مكة كاتب ديوانه إلى الشريف المذكور (الحسين) مقدماً له النصح، ولكنه لم ينتصح.

ولذلك لم يعد أمامنا لكي نبسط النفوذ على موانى وأقاليم اليمن إلاَّ أن نؤيد وندعم الشيخ علي حميدة، ونسوق العساكر من الحجاز للاستيلاء عليها براً وبحراً.

ونظراً لأن الشريف مدين لأهالي عسير بـ ١٥ ألف فرانك فرنسي قيمة حاصلات اليمن، فإنهم سوف يكفون عن مساعدته ولاسيما إذا أعلن السلطان أنه سوف يزيد هذا المبلغ خمسة آلاف، أي سوف يصبح عشرين ألفاً، مِمَّا يغري أهالي عسير بالتزام الحياد ويتركون الشريف وحيداً بلا ظهر، مِمَّا يسهّل عملية بسط النفوذ والاستيلاء على الإقليم.

وإذا حدث ذلك فسوف نستعين بخمس أو ست قطع من السفن المصرية التي تعمل بين (القصير) وجدة لنقل العساكر والمهمات، ومن ثَمّ يُمكن مكاتبة والي مصر في هذا الشأن، ولقد تمت مناقشة هل سوف نعلن الحرب على اليمن أم لا في حالة عودة الموظف المكلف بالمسألة خاوي الوفاض (يائساً)...

يوجد في الأقطار الحجازية كثير من الفرسان والمشاة والمتطوعين، وطابورين من النظاميين، ولكن المدفعيين قليلون جداً، وقد طلبنا من قبل (٣٠٠) مدفعي، فوصلنا سبعون فقط؛ ولذلك فهناك نقص حوالي (٢٢٠) نفر من المدفعيين، فالرجاء إرسالهم مع طابوري الجيش النظامي، وكذلك يجب إرسال (٥٠٠) كيس أقجه مصروفات القوات في اليمن ونجد، ونظراً لأن خزانة جدة تكفي المرتبات القديمة فقط، فإننا لا نستطيع الاقتراض من أي شخص نظراً لظروف الوباء القاتل، وقد أرسلت لكم من قبل ميزانية جدة لعام ١٢٦١ هـ، ويلزم دفع مرتبات عام ١٢٦٢ هـ دفعة واحدة مقدماً (وهذا ما أفاد به والي جدة).

• عندما بحثنا وناقشنا الموضوعات السابقة، توصلنا إلى أن حماية أمن الأقطار الحجازية لهو من أهم وألزم الرغبات السلطانية، وأن أمنها مرتبط بإقليم اليمن، ونظراً لأن حل مسألة اليمن وإخضاعها للسيطرة يتطلب خلع (طرد) الشريف الحسين.

ولكن الوسائل التي فكرنا فيها لا يُمكن المبادرة باتخاذ أي منها سواء من حيث إرسال القوات لليمن، أو من حيث توفير المصروفات اللازمة للقوات الحجازية؛ وذلك لأنه لم يأت حتى الآن جواب من ناحية اليمن، ومن ثَمّ فإنه بعودة الموظف الذي أرسله الشريف سوف نعرف حجم المشكلة، وبعدها يُمكن اتخاذ التدابير اللازمة ومنها: كتابة خطاب إلى الوالي المذكور طبقاً لما سيأتي من الرد، وأخذ رأي والي مصر في هذا الشأن نظراً لقرب موقعه ولخبرته بالمنطقة؛ ولأننا سوف نستعين بسفن من عنده لنقل المهمات والجنود، وقد اتفقت الآراء على أن تكون المكاتبات مع والي مصر سرية نظراً لأنه لم يتخذ

قرار حتى الآن لاقتراب موسم الحج، مع تعليق مسألة نجد حتى انتهاء وباء الكوليرا، وقد بحثنا موضوع تأمين طريق المدينة المنورة، وهذا الأمر يتوقف على ورود الجواب أيضاً من الموظف المذكور، ومن ثُمَّ يجب أن نستعجل وصول هذا الرد، وأن يتدبر أمر مصروفات الحجاز من ميزانية جدة.

ولذلك كله تقرر الكتابة إلى كل من والي جدة وشريف مكة المكرمة ووالي مصر، وسوف نجمع الإجابات التي سوف تأتي من كل منهم ونعقد مجلساً خاصاً لمناقشتها، والأمر لمن له الأمر.

أعضاء المجلس:

محمد مختار، محمد منيب عبده، حسني، محمد عارف، عارف، السيد محمد سعيد، رفعت محمد.

ملاحظة: حذف من التقرير عدد من الصفحات خاصة بالمسألة النجدية ولا علاقة لها بموضوع البحث.

رقم الوثيقة: مسائل مهمة - اليمن (١٨٠٠).

تاريخهـــا: ٢٠ شوال ١٢٦٢ هـ.

مـــــن: الصدر الأعظم.

إلـــــى: الديوان السلطاني.

الموضـــوع: تقرير عن مسألة اليمن ونجد والمباحثات التي جرت بشأنها في مجلس الأحكام العدلية.

سيدي سني الهمم، صاحب الدولة (إلخ الألقاب)

رداً على الاستعلام الذي كنا قد أرسلناه إلى والي جدة حول مسألتي اليمن ونجد وتطوراتهما، فقد أرسل إلينا بعض المكاتبات، وأضفنا إليها المكاتبات المشتركة الأخرى، والتقرير الذي يضم المحادثات مع أمير مكة المكرمة، والمضبطة التي كتبت عن المحادثات والآراء والمناقشات التي دارت في المجلس الأعلى للأحكام العدلية، وتم قراءة كل هذه الأوراق في المجلس الخاص الذي عقد في يوم الخميس، وقد جاء في فذلكة هذه المحادثات ما يلي:

لا شك أن إقرار الأمن والأمان وتأمين المصالح السلطانية في الأقطار الحجازية لهو من أهم مطالب السلطنة السنية، وعلى الرغم من أنه صدر قرار بخلع الشريف حسين من منصبه في حالة عدم التزامه بما قطع على نفسه من تعهدات، وإذا لم ينفذ الشروط التي جاءت بالأمر السلطاني.

كما تقرر أيضاً بسط النفوذ على اليمن، إلاَّ أنه بالنظر إلى المكاتبات والأوراق فإنه رؤي تكليف موظف بمهمة إبداء النصح للشريف، ولما لم يكن قد عاد بعد، ونظراً لعدم معرفتنا هنا أو معرفتهم هم هناك (في الحجاز) بالنتائج

التي حصل عليها الموظف المكلف بالمهمة فقد عُلّق القرار إلى حين ورود الرد، وعند عودته إذا لم يأت الرد موافقاً للمطلوب فإنه يجب إعداد المأمورية من الآن، وترتيب وإعداد العساكر المطلوبة والنقود المطلوبة لتأديب الشريف حسين.

أمَّا إذا عاد برد يتفق وتأمين المصالح فإنه سوف يكتب إلى الوالي المذكور لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

ونظراً لأننا سوف نبحث فيما هو مناسب طبقاً للرد الذي سيأتي، ونظراً لأنه من الأمور الطبيعية أن نبلغ والي مصر، ولاسيما أننا سنطلب منه إرسال بعض السفن والمهمات فإنه من المسلّمات أن نطلب رأي الوالي مرة أخرى، وقد رأينا أنه من الممكن توفير الجنود والنقود المطلوبة في الأمر السامي، ولكن ما لم يرد جواب من الموظف المكلف بالمهمة فإن إبداء الرأي يعد من قبيل إصدار الحكم على المجهول، فضلاً عن ذلك ونظراً لبعد هذه الأراضي فإنه سيكون من الأمور الصعبة والمكلفة إرسال قوات ومبالغ نقدية إذا اقتضت الضرورة ذلك عندما تنذر الوقائع بالخطر.

أضف إلى ذلك أن ظهور داء الكوليرا في المناطق المباركة أدى إلى تعليق مشكلة تأديب أهالي نجد والمنطقة الشرقية، كما أن اقتراب موسم الحج جعل من الصعب محاربة قبائل البادية في مثل هذه الظروف.

وقد طالعنا في بعض الصحف أن أحد شيوخ الجزائر قام بجمع بدو كثيرين من المناطق اليمنية حوله بعد أن أدى فريضة الحج، وشرع في الاستيلاء على قلعة عدن التي هي في يد الإنجليز الآن، وقاتل كثيراً لتحقيق ذلك، ولكن لم يستطع أن يوقع بها أي ضرر نظراً لمناعة القلعة وقوة

استحكاماتها، ومن المعروف أن الشريف حسين استولى على ما بيد إمام صنعاء من أراضٍ على الرغم من استمرار الخلاف والحرب بينهما.

وبناء على ذلك كله فإنه يُمكن الجزم بأن هذه الأحوال مع انشغال الحجاز وتلك المناطق (اليمن) بالمشاكل سوف يؤدي إلى أخطار جسيمة، عدا ذلك فإنه من الثابت في كتب التاريخ أنه رغم دخول الأراضي اليمنية في حوزة السلطنة السنية وتعيين الولاة عليها فإنه لم تتحقق رغبة الإدارة بحكم متصل في تلك الأقاليم لموقعها البعيد.

والسؤال هو: هل هناك أمل في الحصول على فوائد ومزايا هذ المرة بعد أن انتقل الحكم فيها من يد إلى أخرى ؟ ومن ثَمّ هل يعني قبول تبعية الشريف حسين مقابل تنفيذ بعض الشروط أننا حصلنا على نتيجة حكيمة ؟ أم لا ؟.

ونظراً لأنه يجب أن تعرف السلطنة السنية تلك الأراضي حق المعرفة فإنه طبقاً للشق الثاني المتفرع من الأمور الثلاثة يجب انتظار الرد الذي سيأتي به رسول أمير مكة المكرمة، إذ إن التحرك سيكون طبقاً لما سوف يقدمه لنا من معلومات.

وفي حالة ما إذا جاءت الآراء بغير تفاصيل، أو جاء ملخص لها فقط، ولم تُرسل صورة منها أو الأصل، فإننا سوف نحرص على تدوين التقرير الشفوي الذي سيدلي به الموظف المكلف بالمهمة، وهذا ما سوف أؤكد عليه في خطابي إلى والي جدة، وسوف أستفسر سراً عن الموضوع من والي مصر، وإذا اقتضى الأمر سوف نرسل طيه التقرير المذكور، بعد ذلك نضم كل الآراء والتقارير لندرسها ونناقشها بعمق.

وعلى أي حال فإن أي قطعة في الممالك السلطانية لا تقارن بالأقطار الحجازية؛ ونظراً لأن الإرادة السلطانية اتصفت منذ القدم بحسن السياسة

والحكمة السديدة، فإن ذلك يلزمنا بأن يكون التحرك سواء في أمر المصالح اليمنية والمسألة النجدية، أو فيما يختص بالأقطار الحجازية كالآتي:

بناء على أن الأمـــيـــرآلاي إبراهيم بك - وهو رجل من سلك الجنود النظاميين وذو خبرة، وعلى خلق مستقيم - سوف يحمل الأوامر العلية التي كتبت، والإنعامات التي وهبها السلطان إلى كل من الوالي وأمير مكة، وسوف يغادر الآن إلى هناك، يُمكن أن يعطى تعليمات سرية لإجراء المباحثات مع الأمير المذكور، ويبحث الأمور وفق ما يُطلب منه، وعند عودته بإذن الله إلى إستانبول سوف نقارن بين ما أجراه من تحقيقات وما جاء به من رسائل، وعلى هذا النحو يتم تسوية الأمر بالمباحثات مع الأطراف.

وكان الحضور قد رأوا من المناسب أخذ رأي السيد الشريف عبدالمطلب أفندي؛ ولذلك فتحنا معه الحديث عن الأحوال الحجازية، وفي سياق الكلام جاء الحديث عن الأراضي اليمنية، وكان من رأيه أن إخضاع اليمن وإحكام سيطرة الدولة العلية علَيْه كافة لن يتكلف مثل هذه التكاليف، ففي رأيه أنه يكفي طبقاً لسياسة السلطنة السنية أن تستأجر بعض السفن التجارية بمعرفة الإنجليز الموجودين محلياً، وعليها يتم تسريب بعض العساكر والمهمات اللازمة من ناحية البصرة سراً، وعلى هذا النحو يُمكن أن تستولي الدولة على السواحل اليمنية دفعة واحدة.

وبعد أن يصدر الأمر بضم الأطراف والأكناف إليها يُمكن استخدام مقدار كاف من الجنود للحفاظ عليها، نظراً لاتساع رقعة الإقليم، على الرغم من أن الأمر لا يحتاج إلى عساكر دائمة، عدا ذلك فالأمر يحتاج إلى تعيين: أحد الوزراء العاقلين المدبرين والياً عليها.

وبعد إحكام الإدارة بشكل مناسب يُمكن أن يتم تحصيل إيرادات كثيرة من رسوم وجمارك البضائع الكثيرة الواردة من الهند إلى اليمن، فضلاً عن المحاصيل المحلية، ويُمكن تغطية مصروفات هذا الإقليم من هذه الإيرادات، بل إن والي مصر كان يدفع الإعانة الحجازية من هذه الإيرادات أثناء وجودها تحت الإدارة المصرية.

وعلى أي حال فالأمر والحكم - مهما يكن - بشأن هذه الآراء والموضوعات المذكورة هو لصاحب الخلافة ظل الله على الأرض، وسوف نتحرك بناء على ما يصدر منه من إرادة، ولذلك سطرنا هذه المذكرة.

٢٠ شوال ١٢٦٢ هـ

تأشيرة الديوان السلطاني:

معروض على سيادتكم،

لقد تفضل السلطان بنظره الثاقب، وبصره الحافظ، وشمل برعايته هذه المذكرة المبجّلة، وما هو مرفق بها من مضابط وأوراق، وقد وافق على الإشعارات والإفادات الواردة من الشريف، وعلى شكل المباحثات التي دارت حول مسائل نجد واليمن، ويرى أنها صائبة ومناسبة، ولكنه تفضل بإعلام الآتي: أنه بالرغم من الخطر الذي يحيط بالأراضي المباركة والتي تعد حمايتها ورعايتها وتحقيق الأمن فيها فرض عين علينا، فإنها لم تحظ بما تستحقه من البحث والتحقيق؛ ولذلك فقد صدر الأمر بإعادة دراسة هذا الموضوع، وإجراء المزيد من المباحثات بين الأطراف، وبناء عليه تعاد المذكرة مع المضبطة والأوراق إلى منصب الصدارة العليا.

٢٧ شوال سنة ١٢٦٢ هـ

ملاحظة:

حذف من التقرير ما يتعلق بالمسألة النجدية اختصاراً.

رقم الوثيقة: نامه همايون رقم (١٢) ص (١٥ - ١٦).

تاريخهـــا: أواخر شوال ١٢٦٢ هـ.

مـــــــن: السلطان.

إلـــــــى: الشريف محمد بن عون

الموضـــوع: مرسوم من السلطان إلى الشريف محمد بن عون يشكره على إنهاء المشكلة العسيرية ويمنحه نيشاناً وسيفاً.

هـذا أمـرنا الشـريف السـلطاني (إلخ الألقـاب) الذي أصـدرناه إلى جناب صـاحب الإمـارة والإيالـة المخـتص بالسـعـادة والسـيـادة والنبـالـة جنـاب (إلخ الألقاب) أمير مكة المكرمة الشريف محمد بن عون دام سعده، غب وصول التـوقيع الرفيع الهمـايوني فيـعلم أن شيـخ عـربان العـسيـر عـائض بن مـرعي من زمن انتكابه الآتي ذكـره، لما أظهـر أمـوراً من الحـركـات الرديئـة التجاوزية في الأراضـي الحجازية المقدسة، وقام خالعاً نقاب العار عن وجهه بداعية التسلط على تلك الأماكن الطيبة المحروسة، فاستدعت تلك الحركات الرديئة الإغارة عليه، لدفع مضرته وإطفاء نار مفسدته.

ولأجل ذلك توجه من الطائف مع العساكر الوافية النظامية ومن العساكر السائرة إلى حواليه، وفي خلال الطريق حصل الإصلاح بالهمة والسعي بين العربان، واندفع الفساد الذي يكون بينهم قبل هذا الأوان، ولما أدخل بالهمة أكثر القبائل دائرة المطاوعة والانقياد؛ جزم الشيخ المرقوم بعدم المقاومة مع العساكر السلطانية، فرجع عاجزاً وعاد، وأحكمت أحوال تلك الحوالي بالرابطة القوية، وحددت على أن تكون (بيشة) داخلة تحت الحكومة الحجازية

كما كان، وأدّب وهدّد على مقتضى الحال بعض رؤساء أهل الفتنة والعصيان، وبعد النصب ببعض الحدود الفاصلة أميراً ومأموراً من الأشراف الكرام، وإثر إقامة العساكر الوافية بها بالاهتمام، عوّد مع اندفاع الغائلة المزبورة بالعون والعناية من قبل الرب النصير عز شأنه وعظم، وبالإمداد الروحاني من النبي الأمين صلى الله تعالىٰ عليه وسلم وبارك وكرم.

وإن هذا الخبر الخير في ضمن تخلية تلك الأماكن المبروكة عن الضير، وخبر العزم على التثبت من بعد ذلك والاعتناء باستحصال أسباب الأمنية في الأقطار الحجازية، مع الاتفاق والاتحاد بوالي جدة المعمورة مع ملحقاتها، الدستور المكرم والمشير المفخم نظام العالم وزيري محمد شريف باشا أدام الله تعالى إجلاله، لما تبين عند علمنا الشامل، وتحقق لدى فهمنا الكامل، من تحريراتكم ومن إشعارات الوالي المشار إليه التي وردت إلى عتبتنا العلية، وسدتنا السنية، فكان باعثاً لحظنا الموفور، وسبباً باستحساننا وقبولنا المشكور، وأكّدت على التحقيق همتكم الكاملة، وحركتكم الفاضلة، في اندفاع غائلة الشيخ المرقوم، خلوصنا السلطاني إلى طرف سيادتكم، ورضائنا الخاقاني إلى جانب إمارتكم؛ لأن غاية المطلوب عندنا العالي بالبداهة استراحة أهالي كافة ممالكنا المحروسة، ونهاية أمنيتنا في قلبنا السامي أمنية تبعة دولتنا السنية المأنوسة، مع كمال الأمن والسلامة، وحضور البال بلا ملامة، ولاسيما سلامة الحجاج ذوي الابتهاج، في الذهاب والإياب من كل البلاد والفجاج، ولما حصل ما حصل من الحظوظ عندنا، والممنونية لدينا، بهذا السعي المشروح، والفعل الممدوح، خصصناكم على مقتضى المحبة والمخالصة المتعلقة لذاتكم بهذا الأمر الجليل الصادر بإرادتنا من ديواننا العالي، وأمرنا البادر باهر المعالي، الموشح

أعلاه بخطنا المسعود السلطاني، وبأثر حكمنا المبروك الخاقاني، تحسيناً لخدمتكم البهية، وإعلاناً بمخالصتنا السنية، مع السيف المرصع ليكون زيناً لمنطقة حميتكم، ومساعداً لساعد حماستكم، وعيّنّا بإيصال الأمر العالي، والسيف المرصع المتلالي، مأموراً من ضابط الأركان الحربية، المستخدم حالاً في الخدمة المعني بها بمعية سر عسكري بشعار يا ور حرب، وهو افتخار الأمراء المكرمين ميرا لاي إبراهيم بك، زيد إقباله، وأرسلناهما معه.

هذا ثم إن هذه الكيفية الاستحسانية، والعواطف العلية السلطانية، إذا صار معلوماً عند فطانتكم وتبين لدى دراستكم، فاسعوا بعد ذلك كما كان على مقتضى الجوهر، المعتبر المخزون في كنز فطرتكم في الحمية والفطانة إلى حسن محافظة الأقطار المباركة المرقومة، ومحاربتها عن تعدي الأشقياء من العربان، وعن تطاول أيدي المضرة والخسران، وإلى خصوص أمنية الحجاج المسلمين وراحتهم في الذهاب والإياب، وإلى حضور الأهالي والتبعية المتوطنة بالبلاد الحجازية، وإلى ترفه بالهم، واعتدال أحوالهم، متفقاً مع الوالي المشار إليه، ببذل جل الاهتمام، وصرف الوسع والسعي على الصفاء التام، وفريد الاعتناء باستراحة القطان على الدوام، حتى تزايد وتأبد حسن وثوقنا السلطاني، واعتمادنا وتوجهنا الخاقاني على حقكم، فاعملوا ذلك بالفكر اللطيف، واعتمدوا على العلامة الشريف.

تحريراً في أواخر شهر شوال المكرم لسنة اثنتين وستين ومائتين وألف.

رقم الوثيقة: إرادة داخلية رقم (٦٥٦٤).

تاريخهـــا: ٢٩ شوال ١٢٦٢ هـ.

مـــــــن: الصدر الأعظم.

إلـــــــى: رئيس الكتاب.

الموضـــوع: إرسال المرسوم الخاص بالشريف محمد بن عون إلى السلطان لتوقيعه.

صاحب الدولة والعناية والعطوفة وسني الهمم حضرة سيدي:

كما هو معلومكم العالي فإن الأمر والفرمان، الواجب الإذعان، الصادر من حضرة السلطان، كان يقضي بتسطير وتسيير أمر عال بالعربيَّة إلى صاحب السيادة حضرة الشريف محمد أفندي - أمير مكة المكرمة - للجهود الكبيرة والمساعي الحميدة التي بذلها في سبيل دفع غائلة شيخ العسير عائض بالسهولة.

وقد تم تقديمه لفاً لتوشيح وتزيين أعلاه بالخط المبارك المبحوث لحضرة ظل الله في الأرض، وللبيان تم تحرير هذه المذكرة المشتملة على الثناء الجميل سيدي.

٢٩ شوال سنة ٦٢

المعروض عليكم من قبل العبد المخلص هو أن مذكرتكم السامية الصادرة من مقام صدارتكم حظيت بالمطالعة السنية لحضرة السلطان، وتم توشيح الأمر العالي المذكور وتزيينه في أعلاه بالخط المبارك السعيد لحضرة ظل الله في الأرض، وإعادته إلى صدارتكم السامية، والأمر والفرمان في هذا الباب لحضرة من له الأمر.

٣ من ذي القعدة سنة ٦٢

رقم الوثيقة: مسائل مهمة - اليمن (١٨٠٢).

تاريخهـــا: ١٥ من ذي الحجة سنة ١٢٦٢ هـ.

مـــــــن: الصدر الأعظم.

إلـــــــى: الديوان السلطاني.

الموضـــوع: ترجمة الخطاب الذي سيحمله أشرف بك إلى العربيَّة وطلب ترقيته والإنعام عليه بوسام من الدرجة الثانية.

سني الهمم صاحب الدولة (إلخ الألقاب)

كما هو معلوم لجنابكم أن الإرادة السنية اقتضت إعطاء أشرف بك المكلف بالمهمة اليمنية تعليمات شاملة تضم المسائل المكلف بها، وقد كُتبت مسوّدة لها، ونرى من المناسب أيضاً إصدار أمر سامٍ ببعض المواعيد تسهيلاً لحل مسألة الشريف حسين، وقد أراد ذلك أشرف أفندي نفسه، وبالفعل كتبنا له الأمر السامي وأرسلنا صورة منه إلى حضرة النقيب أفندي (نقيب الأشراف) لترجمته إلى اللغة العربيَّة وصياغته في أسلوب محكم العبارة، ولو كان ذلك موافقاً لأمر وإرادة السلطان - صاحب العزة - فسوف نتخذ اللازم نحوه، ولذلك فقد أرسلنا إلى أعتابكم المسودات المذكورة علّها تنال شرف اهتمامكم.

ولقد حظي أشرف بك قبل قيامه بهذه المأمورية بوسام من الدرجة الثالثة، ولكن نظراً لكبر هذه المهمة وحساسية وضعها، فإننا نود الإشارة إلى أن تقضي الإرادة السلطانية بترقيته، والواقع أننا رأينا ترقيته لأهمية المأمورية، ولدرايته وخبرته ووقوفه شخصياً على الأمور اللازمة لها، وخاصة أن أمثاله من الـ (قبوكتخدا) قد حصلوا على الدرجة الثانية، وهذا الأمر مرهون بإصدار الإذن

السلطاني، فلو أمرتم جنابكم سوف يرقى إلى الدرجة الثانية، ويُنعم عليه بالوسام ذي الشأن، وتعطى الدرجة الثالثة التي ستخلو بترقيته إلى رفعت بك؛ وهو من الموظفين الممتازين ذوي الاستعداد والموهبة، ويعمل في قلم التحريرات الخارجية بديوان الرسائل، وتُمنح الرابعة إلى جلال بك؛ وهو من الموظفين في دائرة المذكور (أشرف بك) وتعطى الخامسة إلى نسيب بك؛ وهو مخدوم أشرف بك أيضاً، ومن الكتبة في ديوانه، إن هذا العطاء سوف يكون مسلسلاً على النحو المذكور إذا أصدرتم الأوامر بذلك، وهذا مَا أردنا عرضه في هذه المذكرة.

١٥ من ذي الحجة سنة ١٢٦٢ هـ

تأشيرة الديوان السلطاني:

نُظر المعروض، وقد شمل نظر معاليه المسودات المذكورة في مذكرة الصدارة العظمى، وقد رأى - جنابه - أنه من المناسب صياغة الأوراق بعبارة سليمة، وقد وافق على منح أشرف بك الدرجة الثانية، وعلى صدور الأوامر بذلك وبمنح الدرجات على التسلسل المذكور، وقد أعيدت المسودات للصدارة بعد الإحاطة بها، والأمر لمن له الأمر.

١٦ من ذي الحجة سنة ١٢٦٢ هـ

رقم الوثيقة: نامه همايون رقم (١٢) ص (١٨ - ١٩).

تاريخهـــا: أواسط ذي الحجة سنة ١٢٦٢ هـ.

مـــــــن: السلطان العثماني عبدالمجيد.

إلـــــــى: الشريف الحسين بن علي بن حيدر.

الموضـــوع: مرسوم عزل الشريف من ولاية (مخا) .

هذا أمـرنا (إلخ الألقـاب) الذي أصدرناه إلى افـتخـار الأعـالي والأعـاظم، المختص بمزيد عناية الملك الدائم، الشريف حسين الحاكم في السابق بـ (مخا) دام علوه.

بعـد وصـول هذا التـوقـيع الرفـيع المبـارك إليك، فليـعلم بـالجـزم الأتَمّ أن مـراسي بلاد (مخـا) وأراضي تهامة وجبالها التي من ممالك دولتنا العلية، قد فوضت إدارة أمورها من قبل ببعض الشرائط المخصوصة إلى عهدتك، على ما سطر وحـرر في أمـرنـا الشـريف المؤرخ بمحـرم الحـرام لسنـة تسع وخـمـسين ومـائتين وألف، ولكن إلـى هذا الآن مـا وقـعت منك ذمـة في إبقـاء الشـرائط المحررة أصـلاً، وما صدر منك سعي وغيرة في إجراء الشروط قطعاً، وما عدا ذلك فـالمحـال والأمكنـة التي وجـدت تحت إدارتك وتوليـتك كـانت مـشـوبة بالاخـتـلال، ولم يزل فـيـهـا الاضطرابات عن الاحـتـمـال، فصـارت أهالي تلك الحوالي وسكنتها خالون عن الراحة والحضور، وبلوا بالمكدرات والفتور.

ثُمَّ إن ذلـك الاخـتـلال في خـلال هـذا الأوان بلغ إلى سـمـعنـا السلطاني، وحصل العلم بذلك عند حضورنا الخاقاني، والحال أنه لا حاجة إلى البيان، ولا يخفى عليك أن ذاتنا الملكي المتوسد بمسند الخلافة الكبرى، والمتصاعد

بمقام الإمامة العظمى، معروف بتعريف أمير المؤمنين، وموصوف بتشريف خليفة الأرض عند جميع المسلمين، وأنّ كلّ صنف من التبعة والرعايا وقطان كافة القرى والبلاد والبرايا وديعة من قبل الرحمن عز شأنه تعالى بيدنا المؤيدة، على أن ننظر دائماً إلى وقاية حضور قلبهم وراحتهم، ونستكمل وسائل ترفيههم وأمنيتهم في كل الأحوال، وكان ذلك النظر والاستكمال من شعارنا الممدوحة المليكي، وعدلنا المشكور السلطاني، ولما فقد الأمل منك في إجراء الشرائط المسطورة بالأمر الشريف المذكور، قد قصدنا خالصاً راحة أهالي تلك النواحي والحوالي وسكنتها بحول الله سبحانه، وأردنا أن يكون كل واحد منهم مظهراً لحسن التعيش مثل سكان سائر ممالكنا المحروسة بعناية ربنا عظم سلطانه، وعيّنّا بموجب أمرنا المسعود الصادر عن قريحتنا الصائبة، شفقة على خلق الله تعالى، مرسلاً من رجال دولتنا العلية الآن، وقد أرسل هو إلى ذلك الطرف قبل هذا الزمان، وهو افتخار الأكابر والأكارم، أشرف بك، زيد علوه، لإخراج الحوالي المرقومة عن عهدتك، ولأجل إدراج الإدارة المطلوبة وتنسيقها بإعطاء التعليمات المخصوصة المحررة فيها معدلتنا، والأوامر اللازمة بيده، وأرسل إلى ذلك الجانب.

وحين وصول المبعوث المومى إليه لديك، فاعمل بموجب إفادته إليك، وذلك أن تظهر المطاوعة إلى دولتنا العلية، وتترك في الحال المواقع والمحال الكائنة تحت توليتك، وتسير عجلاً إلى بلدك وهو (أبو عريش) وتقيم فيها مواظباً بإبقاء مراسم المطاوعة والامتثال في كل الأحوال، وهذا الحال والامتثال يكون في حقك مستدعياً بالمعاملة اللطيفة ومسلتزماً لتعيين (...) ريال معاشاً في كل سنة، ولتخصيصها لك مداراً على مصارفك، وإمَّا بالفرض والتقدير إن

كنت على خلاف المطاوعة والامتثال، واجتسرت على الحركات الرديئة متبعاً بالهوى والضلال، فعند ذلك يقتضي الإعمال بالقوة الجبرية، فتصير إقامتك وراحتك مفقودة في بلدك المزبور، ويضيع في يدك نقد الفرح والسرور، فاعلم ذلك الإخطار يقينا، والتزم لوازم الامتثال والمطاوعة بأول الأمر، والعمل أميناً، وبادر وسارع إلى الانقياد، واجتنب بغاية الاجتناب عن خلاف ما أمرناك وعن العناد، فاعلم ذلك وتعتمد بالعلامة الشريفة كل الاعتماد.

تحريراً في أواسط شهر ذي الحجة الشريفة لسنة اثنتين وستين ومائتين وألف.

رقم الوثيقة: مسائل مهمة - اليمن (١٨٠٣).

تاريخهـــا: ١٣ محرم سنة ١٢٦٣ هـ.

مـــــــن: والي مصر محمد علي باشا.

إلـــــــى: كامل باشا مشير صيدا.

الموضـــوع: طلب محمد علي عدم إرسال قوات من الشام حتى يصل الرد من إستانبول.

ملاحظة:

في أعلى الوثيقة التأشيرة التالية: (هذه صورة من الأوراق التي وردت من حضرة والي مصر) .

وصل إلى هنا أشرف بك بن سليم ثابت ومعه الأوراق في مهمة له في إقليم اليمن، وقد فهمنا من قبل من الخطابات الواردة من الصدارة العظمى أنه سوف يُرسل طابوران من الجنود النظامية من جيش بر الشام، وقد كتبت إلى الباب العالي بعض ملاحظاتي ومعلوماتي الصادقة عن هذا الموضوع، وقد تأخر وصول الرد عليها حتى وصل الموظف المذكور (أشرف بك).

وبناءً على ذلك فإننا نحيط جنابكم علماً بأن إرسال الجنود سوف يعلَّق إلى حين ورود الجواب الآخر، وأملي أن تأمروا بصرف النظر عن إرسال الطابورين إلى الإسكندرية حتى يصل الرد من الباب العالي.

محمد علي

رقم الوثيقة: مسائل مهمة - اليمن (١٨٠٣).

تاريخهـــا: ١٥ محرم ١٢٦٣ هـ.

مـــــن: محمد علي والي مصر.

إلـــــى: الصدر الأعظم.

الموضـــوع: رأي محمد علي بصدد قضية إحكام السيطرة على إقليم اليمن والذي يقضي بتأجيل التحرك، لعدم ملاءمة الظروف وصعوبة المشكلة.

حضرة صاحب الدولة... (إلخ الألقاب)

لقد وصل إليَّ من جانب أمير مكة وصاحب العطف والي جدة الإشعار الذي مفاده الآتي: إن الشريف حسين قد بادر إلى الدعوة بالاستقلال في جانب اليمن، وبعد أن قام من جانبه بعزل إمام صنعاء وتنصيب آخر من جانبه اندلعت الحرب بينه وبين الشيخ المدعو علي حميدة؛ ونظراً لأن الضعف أصابه نتيجة لذلك فإنه من المأمول أن نلزم جانب علي حميدة، ونسوق العساكر إلى بنادر اليمن براً وبحراً لبسط النفوذ على إقليم اليمن؛ ولذلك استوجب الأمر الحاجة إلى مقدار من المدفعيين، وطابورين من العساكر النظامية، عدا الطوابير الموجودة أصلاً في الحجاز، ومقدار مناسب من النقود، كما يلزم تعيين خمس أو ست قطع من السفن المصرية العاملة بين (القصير) وجدة لنقل الجنود وتنظيم وتوفير المهمات وغير ذلك مِمَّا يلزم عند الضرورة.

ومن المعروف أنه إذا تَمّ هذا الموضوع على أكمل وجه فإن ذلك سوف يدفع الضرر ويجلب النفع.

ولكي يتم نقل حكم الإقليم المذكور إلى السلطنة السنية بدون صعوبة وبصورة صحيحة تماماً فقد أرسل صاحب العزة أشرف بك، ثُمَّ تسلمت المكاتبات ذات الآيات السامية من الصدارة العظمى التي تفيد بأنه بعد البحث والتقصّي أفاد المشار إليهما (أمير مكة ووالي جدة) بأنهما سوف يسارعان بإبلاغي عند الضرورة وعند الحاجة إلى سرعة إرسال العساكر إلى مواقعها، والمهمات والسفن الحربية المذكورة، وقد وافق ذلك الإرادة السنية.

وأحب أن أشير إلى أن تنفيذ ما فيه فائدة للمصالح السلطانية وما يستوجب منافعها والتعاون على ذلك هو من وظائف عبوديتي، ومنذ سنوات طوال وأنا أقدم خدمتي في سبيل الدولة العلية؛ ولذلك كسبت اهتمام سلطاننا وسيدنا صاحب الشوكة والقدر السامي، واستحوذت على عطفه بلا منّة.

وبناء على أنني من قدامى العبيد للسلطنة السنية فإنني أعتبر أن عرض المعلومات التي أعرفها وتقديمها لكم مرة أخرى لهو من فرائض هذه العبودية، ومن ثَمّ فإنني أبادر وأخبركم وأوضح لكم الآتي، وبعد ذلك سوف تكون الحركة بمقتضى ما يصدر عن الإرادة السلطانية.

فإذا رغبتم يمكنكم الرجوع إلى المكاتبات التي أرسلتها إلى صاحب العطوفة (والي جدة) عن مادة عسير (مشكلة عسير) العام الماضي، فإن المسألة ليست سهلة كما صوّرها الأمير المذكور (أمير مكة)، بل إن أفكاره وآراءه هذه تدل على بدويته وخطأ حساباته، ومشاركة الوالي في هذه الآراء هي أيضاً ناجمة عن عدم خبرة الأخير في شؤون الحرب والقتال، إذ إن القيام بتأديب الشريف المذكور وعمل اللازم تجاه مشكلته سوف يحتاج إلى مصاريف كثيرة وخسائر جمة، ولن تكفي خزانة مصر (ميزانيتها) لذلك، بل إنه بعد أن

نصرفها بالكامل سوف يحتاج الأمر إلى إضافة (٣١٠٠٠) كيس (أقجه) إليها، حتى لو فرضنا أننا استطعنا توفير هذا المبلغ وتحمل هذه الصعوبات فإن الأمر لن يقف عند هذا الحد، فهناك في تلك الأقاليم شيوخ أقوياء أصحاب قدرة مثل الشريف تماماً؛ وذلك لأن وراءهم قبائل كثيرة، وهي أوطانهم، ولذلك سوف يظهر المعارضون دائماً، ولن يكون هناك استقرار في الأمن.

أضف إلى ذلك أنه لو راجعنا دفاتر اليومية الخاصة بالعساكر المعتاد إرسالها من الطابورين الموجودَيْن في جدة يُمكن أن نعرف كم ظل من هؤلاء العساكر المرسلة (على قيد الحياة)، إذ إن كثيراً من العساكر النظامية الذين يرسلون إلى اليمن يموتون بسبب سوء الأحوال الجوية في اليمن، أسوق ذلك آملاً أن توضع هذه المحاذير في عين الاعتبار.

ونظراً لاحتمال المطالعة وإبداء الرأي، فقد أرفقت مع الأوراق المذكورة المرسلة إلى الصدارة إيرادات الموانى المذكورة عن العام الماضي، فهي عبارة عن جزئيات ولا تساوي شيئاً، على أي حال من الأحوال حتى لو قلنا: إنه سوف تتحسن هذه الإيرادات بعد إحكام السيطرة هناك، فتلك المناطق ليست خصبة، إن محصولها الوحيد هو القهوة، حتى هذه كثيراً ما تصيبها الأضرار من جراء خلافاتهم وحروبهم مع بعضهم، إذ يلجؤون في هذه المعارك إلى قطع أشجار بعضهم البعض؛ ولذلك فمعظم هذه الأشجار قد تلفت، حتى لو اجتهدنا بعد ذلك لإنباتها، فهي تحتاج لعدة سنوات في الوقت الذي أغرقت أمريكا العالم بقهوتها، فهي تبيعها بثمن أرخص، وتخرج بملايين الأشجار فتوزعها على العالم؛ ولذلك لن نحصل على ثمرة من هذا المحصول، ولو قلنا أننا سنبيع بسعر أرخص فهم أيضاً سوف يقللون من أسعارهم.

ولذلك كله فإنني أعتبر أنه من واجب عبوديتي الخالصة للسلطنة السنية أن أقول: إنه يجب تأجيل التحرك في تلك المناطق في الوقت الراهن؛ لأنه إذا كان هدفكم السامي هو رفاهية الأهالي وإعمار البلاد، فإن العناية بالفلاحة والزراعة في الأناضول والروملي وعلى سواحل الجزيرة العربيَّة أولى وأجدر بهذه العناية، فإن الوقت ليس مناسباً الآن لتضييع الوقت، وإزهاق أرواح الجند، وصرف الأموال في هذه المسألة.

وبناء على هذه الحسابات فإنني رأيت أنه من المصلحة أن يتوقف الأمير المذكور في مصر حتى يأتي مرسوم آخر من الصدارة العظمى بتأخير ذلك، ومن ثَمّ كتبت إلى صاحب العطوفة كامل باشا - والي صيدا - بأن يحجز أورطتين من العساكر في بيروت (يؤخرهما) وأودعت هذا الخطاب في السفينة التي تأتي من مارسيليا ذاهبة إلى بيروت، وإلاَّ لا يُفهم أن عدم إرسال العساكر المأمورة أو تأخير إرسال الموظف هو تقصير مني.

ولكن هناك مسألة: إن السفن العاملة بين (القصير) وجدة هي عبارة عن ثماني أو عشر قطع ما بين كبيرة وصغيرة، صالحة أو معطّلة، فإذا ما تساءلنا هل ستصلح لنقل الذخائر أو خلافه فإن ذلك ما سوف يقرره الأمير المذكور بنفسه، أمَّا من ناحيتي فإننا نجهز السفن الآن لكي تبدو في شكل سفن حربية، ونحن نبذل الجهد امتثالاً لأمر الإرادة العلية بشأن محاصرة الموانى، ورغم ذلك فإن عملية نقل الذخائر بصورة منتظمة تحتاج إلى توفير ست أو سبع قطع من السفن الهندية الكبيرة، على أن يوفّر ثمن شرائها من ميزانية جدة.

وخلاصة الكلام إن الانشغال بهذه المسألة الآن هو من قبيل إنفاق المصروفات في عمل لا طائل منه، وأقول ذلك رغبة مني في الخير، وبعد أن أخبرت معاليكم يا صاحب الصدارة بملاحظاتي فإنني سوف أثابر لتنفيذ كل ما تأمرون به، وسوف أتحرك أينما تأمرون والأمر لصاحب الأمر.

١٥ محرم سنة ١٢٦٣ هـ

محمد علي

رقم الوثيقة: مسألة مهمة - اليمن (١٨٠٣).

تاريخهـــا: ٢٣ محرم ١٢٦٣ هـ.

مـــــــن: محمد كامل باشا مشير صيدا.

إلـــــــى: القائد العام للقوات الحربية.

الموضـــوع: الإحاطة بما كتبه إليه محمد علي.

معروض من عبدكم،

لقد وردت إليَّ رسالة من صاحب الدولة (محمد علي باشا) والي مصر وطلب مني فيها أن أوقف الطابورين من الجنود النظامية المزمع إرسالها من جيش الجزيرة العربيَّة السلطاني إلى إقليم الحجاز حتى يرد أمر آخر من دار السعادة (إستانبول)، وقد أرفقت مع هذه الرسالة عريضتي المتواضعة التي كتبتها إلى الوزارة بتاريخ ٢٠ محرم ١٢٦٣ بهذا الشأن بعد أن عرضت الأمر على مشير الجيش السلطاني المذكور.

ومع أنني أعطيتها وسلمتها إلى المشير المذكور، وأن العريضة قد سجلها المشير، وأرسلها مع البريد المعتاد المرسل إلى القيادة العسكرية العليا، فقد فكّرت أن يتأخر وصولها في الطريق أو تتعطل لأي سبب من الأسباب، فأرسلت مع هذه الرسالة صورة من العريضة المذكورة على سبيل الاحتياط حتى تبادروا وترسلوها إلى صاحب الاختصاص، وهذا للعلم والأمر لمن له الأمر.

٢٣ محرم سنة ١٢٦٣

محمد كامل - مشير صيدا

رقم الوثيقة: مسألة مهمة - اليمن (١٨٠٣).

تاريخهـــا: ٦ صفر ١٢٦٣ هـ.

مـــــن: الصدر الأعظم.

إلـــــى: السلطان.

الموضـــوع: مذكرة بشأن كتاب محمد علي باشا والي مصر وكتابات كل من القائد العام ومشير صيدا حول تأخير إرسال القوات وتأجيل التحرك.

سني الهمم صاحب الدولة... (إلخ الألقاب)

كما هو معلوم لمعاليكم أننا كتبنا إلى والي مصر عن التدابير التي نوقشت فيما يختص بمسألة اليمن، وعن الإجراءات التي سوف تتخذ في الإسكندرية، وقد أرسلنا هذا الكتاب مع صاحب العزة أشرف بك، ومن ثَمّ فقد أرفقنا طيّ هذه المذكرة الأوراق التي تحتوي على رد الوالي المذكور، ومعها في نفس الملف ما كتبه الوالي إلى صاحب العطوفة مشير صيدا حول إيقاف - مؤقتاً - الطابورين من العساكر النظامية السلطانية المكلفين من جانب الجيش السلطاني في الجزيرة العربيَّة، ومعها أيضاً كتاب المشير المذكور وصور من المكاتبات الأخرى المرسلة من المشير إلى صاحب الدولة القائد العام للقوات، ثُمَّ المذكرة التي كتبها القائد للعرض على السلطان.

ونظراً لأن تطورات هذا الموضوع قد نوقشت في المجلس الخاص للوكلاء (الوزراء) فإننا سوف نعرض هذه الرسائل في مجلس خاص يتكون من نفس الأشخاص الذين ناقشوا الأمر في المجلس السابق، وسوف نرد على الوالي

المذكور وفقاً للقرار الذي سيصدر عن المجلس، فإن كان ذلك الإجراء يتفق مع الإرادة السلطانية فسوف نبحث الأوراق والرسائل المذكورة، وبعد اتخاذ القرار سيعرض على الأعتاب السنية لحضرة السلطان، وسوف نكتب إلى الوالي المذكور أعلاه طبقاً لأمر حضرة السلطان - ظل الله على الأرض - ولهذا كتبت هذه المذكرة.

٦ صفر ١٢٦٣ هـ

ملحوظة:

جاءت التأشيرة في أسفل الوثيقة كالآتي:

بعد العرض على صاحب الأنامل العظيمة، أحيط جناب السلطان علماً بها وبما تحتوي من موضوعات، وبناءً على استئذان الصدارة بشأن صدور الأوامر السلطانية بعقد المجلس والكتابة إلى الوالي بعد اتخاذ القرار من قبل المجلس، أحيط بذلك علماً وأعيدت الأوراق إلى الصدارة، والأمر لولي الأمر.

٨ صفر ١٢٦٣ هـ

رقم الوثيقة: مسألة مهمة - اليمن (١٨٠٤).

تاريخهـــا: ١٥ صفر ١٢٦٣ هـ.

مـــــــن: الصدر الأعظم.

إلـــــــى: السلطان.

الموضـــوع: تقرير بشأن الاجتماع الخاص الذي عقد لمناقشة تقرير محمد علي وكل الأوراق السابقة الخاصة بمشكلة اليمن، والآراء التي توصل إليها المجلس.

سني الهمم صاحب الدولة... (إلخ الألقاب)

كما هو معلوم لمعاليكم أننا قد أرسلنا للعرض عليكم - لتنال شرف لحاظ نظراتكم - الأوراق التي أرسلها والي مصر بشأن تأجيل الإجراءات الخاصة بمسألة اليمن، وذلك نظراً للمعلومات المحلية التي جاء بها وذكرها في كتاباته، وقد عقدنا مجلساً لبحث المسألة ومناقشتها، ونعرض على أعتابكم السلطانية ما توصلنا إليه من قرارات:

نظراً لأن كتابة الرد إلى الوالي المذكور متعلقة بالإرادة السلطانية، ها نحن قد عقدنا اليوم الخميس مجلساً خاصاً، وفي هذا المجلس قرأنا وناقشنا الأوراق والمكاتبات التالية: كتاب أمير مكة المكرمة الذي أرسله من قبل إلى الشريف حسين مع كاتب الديوان، ثُمَّ ما كتبه أمير مكة ووالي جدة بعد عودة كاتب الديوان حسين أفندي، ثُمَّ الرد الذي كتبه إليهما الشريف حسين.

وعندما علم صاحب السماحة شيخ الإسلام بتطورات الموضوع أفاد بأنه نظراً لأن الأمر برمته سيعود بالخير والفوائد الملكية فإن أحسن الحلول هو

إجراء ما اتخذ من قرارات سابقة، ولكن ما دام صاحب الدولة والي مصر قد أشار بتأجيل الإجراءات - كما هو وارد في القرارات السابقة - ونظراً لأن مساعدة مصر - بمقتضى موقعها - أمر ضروري وبديهي، ونظراً لأنه غير متوقع أن يلتزم الوالي بالقضية كما هو واضح من إظهار حنقه وغضبه في الخطاب الذي أرسله،... نظراً لذلك كله فسوف تتأخر الإجراءات بالطبع، ولكن طرحنا أيضاً أثناء المناقشات أن الأمير المذكور (أمير مكة) يرى أن تضخيم والي مصر المسألة (تهويله إياها) ناجم عما كابده وتكلفه هو أثناء إدارته هذا الإقليم، فمن المعروف أن العسيريين أطلقوا على بلادهم هذا الاسم لشدة بأسهم وقسوتهم، ومن جهةٍ أخرى فإنه يُمكن تفسير رأي أمير مكة بشأن التهوين من المسألة إنَّما يرجع لما له من اهتمام خاص بالمنطقة.

وهناك مسألة أخرى: لو أردنا إرسال العساكر من هنا إلى إقليم الحجاز دون النظر إلى مساعدة والي مصر المأمول فيها فإن ذلك يبدو غير صحيح إذا وضعنا في اعتبارنا ملابسات التغييرات والانقلابات الجارية الآن في أوروبا.

ومع ذلك فإن ما أفادت به وزارة الخارجية الإنجليزية يدل على أننا مهما حافظنا على سرية المسألة هنا فإن الوالي المذكور قد كشف المسألة للقنصل الإنجليزي المقيم في الإسكندرية، بل إنه أفصح عن الإجراءات التي سوف تتخذ وعن قضية التأجيل.

ورغم كل ذلك فإنه لن يكون مناسباً أن نستدعي أشرف بك ونأمره بالعودة وكأننا تركنا المسألة برمتها، وبعد إجراء المزيد من المناقشات توصلنا إلى النتيجة الآتية:

إن من مزايا التقرير الذي قدمه كاتب ديوان الأمير المذكور (أمير مكة) حسين أفندي، وعلى النحو الوارد في كتابات أمير مكة ووالي جدة شريف باشا يتضح الآتي:

أن يُعامل الشريف حسين معاملة تميل إلى الاسترضاء، على الرغم من أنه قدم طلباً بإعفائه من الرسوم نظراً لادعائه بأن الإيرادات المحلية لا تكفي المصروفات، وقد ذكر أيضاً في معرض حديثه أنه إذا ثبت عدم صحة ادعاءاته يُمكن أن تُدوَّن الإيرادات والمصروفات ويُؤخذ إلى الخزية ما هو زائد، وإذا كانت أقل من الإيرادات فإنه يجب أن يخصص له وللأشراف مرتبات كافية.

ومع ذلك فقد أفاد المذكوران (أمير مكة ووالي جدة) أن احتمال قبوله مسألة الضريبة أمر بعيد، وأن إضافة الإيرادات والمصروفات إلى الأموال الأميرية سيكون مكلفاً ولن تجني (الدولة) من ورائه شيئاً.

ومع ذلك فقد أوضحنا أنه إذا كان هدف السلطنة العلية السيطرة على اليمن فيجب أن تبادر إلى الأخذ بأسباب الشدّة، أمَّا إذا رجّحت (الدولة) ترك الحال على ما هو عليه فإنه يجب إصدار وإرسال المرسوم الذي يقضي بتجديد إمارة المذكور؛ نظراً لأن مدة المرسوم السابق قد انتهت.

من ذلك كله يتضح الآتي: عدم إهمال الإخطار الذي أرسله والي مصر، وأن استبعاد أمر إرسال العساكر جميعاً من هنا من الأمور غير المقبولة لدى الأطراف المجتمعة، وما دام الرأي الأرجح مسايرة الشريف حسين، وأن من المصلحة الاستجابة لما طلبه فإن أحسن وأنسب الحلول هو: عدم اتخاذ إجراء فعلي، وعدم ترك الأمر كلية، ونظراً لأن الموضوع يقتضي المعالجة الحكيمة

والدقيقة، فقد رُئي الاستمرار في إرسال أشرف بك مرة أخرى إلى الحجاز وتسليمه تعليمات جديدة وفقاً للملاحظات الأخيرة، وإبلاغ المذكورين (شريف مكة وشريف باشا) بالتعديل الطارئ على المصلحة، وإرسال المرسوم العالي القاضي بتجديد إمارة المذكور مع زيادة عدد الشروط المذكورة في المرسوم السابق وتصديره إلى مقره، وتفويض أمير مكة بهذه المهمة.

وعند وصول التعليمات إلى ناحية الحجاز، ونظراً للتعليمات الجديدة، فقد رأينا أنه من غير المناسب إرسال الجنود كافة لمجرد أن الشريف حسين أبدى اعتذاره عن دفع الرسوم - مهما كان السبب - مع عدم التقصير في سائر الشروط، وعدم التجربة (الاختبار)، وبعد أن يبين أشرف بك إلى كل من الوالي والأمير (أمير مكة) حقيقة مأموريته، وبعد أن يحصل منهما على المعلومات اللازمة عليه أن يتجه إلى (مخا) ويلتقي بالشريف حسين ويبلّغه التوجيهات الصادرة بشأنه، ويفهّمه بأنه إذا استمر ملتزماً بالشروط المدرجة في المرسوم العالي فإن ذلك سوف يكون سبباً في سلامته وسعادته، وإذا نفّذ التعهدات الخاصة بتبعيته وولائه فإن ذلك سوف يستوجب الإحسان عليه برتبة أعلى.

وبعد أن يقوم بتصحيح أفكاره كما يجب - نظراً للرأي الصادر عن دار الفتوى الشريفة - يُمكن إرسال موظف للإقامة هناك لما في ذلك من فائدة على الواقع المحلي، وذلك بعد أن يقوم أشرف بك بتصحيح أفكار الأمير المذكور (الشريف حسين)، وحتى يتم ذلك يُمكن أن يبحث أشرف بك كم عدد الموظفين اللازمين لذلك، وعلى أي درجة سيكونون، ويردّ علينا في هذا الشأن، مع عدم إهمال تعزيز الأسباب التي تحقق تابعية المذكور للدولة، وتلك هي المواد التي حظيت بالموافقة والتصويب.

وفي هذه الحالة فإنه لم تعد هناك حاجة للمبالغ التي أمر صاحب الشوكة (السلطان) بصرفها لصالح مسألة اليمن، كما يوجد في الخزانة الجليلة (الميزانية) عشرة آلاف كيس أقجه، والمبالغ الجاهزة كانت قد أرسلت من قبل؛ ولذلك فإنه عندما يصل إلى إستانبول سند المقبوض الخاص بالمبالغ التي أعطيت لوالي جدة، سوف يُسلم إلى الخزينة الجليلة، وسوف يوضح لأشرف بك الموضوع ويعطى الرسائل، وتبلغ الوزارة المعنية بالموضوع (المالية)، ونظراً للملاحظات المذكورة (ملاحظات محمد علي) فإنه يجب النظر في أمر توقيف طابوري الجنود النظامية إلى حين ورود أوامر أخرى وهو الموضوع الذي أبلغه والي مصر إلى مشير صيدا.

وحول سؤاله عن الاستئذان والاستعلام عما يجب عمله بشأن إرسال القوات النظامية كلها أو بعضها، فإنه نظراً لأنه لا يجوز تقليل الجنود لما في مسألة الحجاز من أهمية، ولما فيها من مساس بشأن الدولة ومجدها، فإنه يُمكن مثلاً أن نطلب من الوالي (والي مصر) إرسال واحد من الطابورين، وفي هذه الحالة لا نكون قد قللنا من القوات الموجودة في الحجاز (من ناحية)، ولا نكون قد تسببنا في إغضاب الوالي المذكور بأننا لم نراع ملاحظاته حول تأجيل الإجراءات من ناحية أخرى، أي أننا بذلك نكون قد أحسنّا فهم إشعاره.

وسوف نكتب إليه بالتفصيل عن التعديل الذي تم، وعن تأجيل المسألة، وعلى ذلك لا نكون قد تركنا المسألة برمتها، ولا نكون قد التزمنا باتخاذ إجراءات، وسوف يذهب الطابور المذكور إلى المواقع المذكورة لحمايتها، وبعد ذلك سوف يذهب - بإذن أيضاً من السلطان - المدفعيون الذين طلبوا قبل ذلك، ويكونون بصحبة صاحب السعادة الفريق محمود باشا، على أن يُرتب

الأمر ويُنظم بمعرفة صاحب الدولة مدير المدفعية السلطانية العامرة، وأن ذلك سوف يكون إكمالاً للنقص الموجود في مدفعية الحجاز، وأنه لم يكن بسبب مشكلة اليمن؛ ولذا يجب المسارعة بإرسالهم.

إن النظر في الأمور على الوجه المشروح، وما دار من مناقشات وما جاء من آراء كلها من النوايا والأمور الخيرية، وعندما يأتي دورها -إن شاء الله- حينما يعود أشرف بك من مهمته - ويصدر القرار السلطاني أيضاً بذلك - فسوف نعيد النظر فيما يجب اتخاذه على ضوء المعلومات التي سيأتي بها.

وفي هذا الشأن فإنه بصدور أوامر وإرادة حضرة السلطان صاحب الرأي الصائب فسوف نبادر إلى تنفيذ ما ينطق به من أوامر منيفة، وقد أرسلنا الأوراق المذكورة للعرض على جناب حضرته، ونظراً لأن الأمر هو ما ينطق به، فقد كتبنا مسودة لما سوف نرسله إلى والي مصر محمد علي باشا، ليشملها بكريم اهتمامه، وقد كتبنا المذكرة للعرض والتقديم.

١٥ صفر سنة ١٢٦٣ هـ

ملحوظة:

جاء في التأشيرة الصادرة عن الديوان السلطاني: أن السلطان قد أحيط علماً بكل ما ورد في المذكرة ووافق عليه، ولكنه أشار إلى ضرورة تسديد المبالغ المحوّلة إلى والي جدة الآن وفوراً نظراً لحاجة الخزانة لهذه المبالغ.

١٨ صفر ١٢٦٣ هـ

رقم الوثيقة: نامه همايون رقم (١٢) ص (٢٠ - ٢١).

تاريخهـــا: أوائل ربيع أول ١٢٦٣ هـ.

مـــــــن: السلطان العثماني عبدالمجيد.

إلـــــــى: الشريف الحسين بن علي بن حيدر.

الموضـــوع: مرسوم تثبيت الشريف حاكماً على (مخا) .

إلى افتخار الأعالي والأعاظم، مستجمع جميع المعالي والمفاخم، المختص بمزيد عناية الملك الدائم، الشريف حسين الحاكم بـ (مخا) دام علوه.

غب وصول ذاك التوقيع الرفيع المسعود إليك، فليعلم ذاتُك المحترم بالفكر الأتم إنه لما تحقق عند علمنا العالي الشامل بالأطراف، وذهننا المتلالي الكامل بأحوال الأكناف، إقدامك الظاهر واهتمامك الباهر، بالحال والمال، في حسن انضباط أمور المحال الكائنة في حوزة حكومتك، والداخلة في دائرة مأموريتك، من ممالكنا المحروسة السلطانية، ومسالكنا المأنوسة الخاقانية، على مقتضى عسجد ديانتك وحميتك، المكنون في فطرتك الأصلية ودرّ فطانتك ودرايتك، المخزون في خلقتك الذاتية، أُبقي وقرّر إدارة بلاد (مخا) مع مراسيها وأرض تهامة وجبالها في عهدتك كما كان، بموجب أمرنا المبارك الصادر المستبان عن عواطفنا العلية، وعوارفنا السنية، في اليوم العشرين من صفر الخير لسنة ثلاث وستين ومائتين وألف، فليكن ذاتك من بعد ذلك كما في الأول، بل بالطور الأكمل، على مقتضى رؤيتك المشكورة، ومبتغا غيرتكم المفطورة عاملاً بموجب التوقيع الصادر بسنة تسع وخمسين، والمرسولة إليك باللطف المبين.

وعملك المقصود منا هو أن تحسن ضبط المحال والمواقع المحولة إلى عهدة حكومتك، وإدارتها على وجه المطلوب المرغوب من طرفنا السلطاني، وجانبنا الخاقاني، وإقدامك واهتمامك في معمورية تلك المحال فوق عمرانها السابق، ووقاية أهاليها وصيانة سكنتها عن الظلم والاعتساف، بالسعي الخالص الصادق، وأن تبذل وسعك ومقدرتك في حماية كل مشغول بصنعته وحرفته واكتسابه، من المقيمين والمسافرين والزوار والتجار، وكافة السكان والقطان، والتبعة والبرايا، وهم ودايع المولى سبحانه وتعالى، وتبرز في ساحة الفعل آثار المعدلة والحقانية في حقهم على السواء، وأن تهتم في تطبيق كل أمرٍ وخصوص بالشرع الشريف، وفي توفيقها برضائنا المتيمن وبالأصول الملتزمة العدلية على الوجه المنيف، وتجلب بذلك العمل الدعوات الخيرية إلى طرفنا المليكي من عامة البرايا والرعايا في الصباح والمساء، وأن تبادر سريعاً بالترتيبات المعينة الحجازية وإيفائها بوقتها وزمنها، وأن تواظب وتراعي بمراسم المكاتبة والمراسلة مع أمير مكة المكرمة جناب الأمير الأمجد... (إلخ الألقاب).

ومع والي جدة المعمورة الدستور المكرم (إلخ الألقاب)، وأن تتابع برأيهما، وتوافق بإفادتهما في كل الأحوال، بصفوة القلب والبال، وأن تبذل الرؤية على وجه مبين ومسطور في أمرنا الشريف المذكور المؤرخ بسنة تسع وخمسين، في حماية تجار الدول الفخيمة المتعاهدة مع دولتنا العلية، وسلطنتنا السنية، وبالخصوص تجار الدولة الإنكليزية الواردين إلى تلك النواحي، والصادرين منها حسب المصلحة ولأجل التجارة، حماية لائقة، وفي حماية من وجد بأيديهم البروات الشريفة، والأوامر المنيفة، من دولتنا المؤيدة، وهم قونسلوس ووكلائهم على موجب المعاهدات المرعية.

وهذه المطالب العالية العدلية أمرنا إليك، وقد أصدر هذا الأمر الجليل من ديواننا المبارك السامي تنبيهاً واهتماماً لإقدامك، وتأكيداً لمأموريتك، وأرسل بيد من سُيّر مقدماً إلى ذلك الجانب من رجال دولتنا العلية، وهو افتخار الأكابر (... إلخ الألقاب).

هذا ولما صارت الكيفية معلومة عند فكرك الثاقب، وعملت بما حرر من أجمل المساعي والمناقب، فابرز معالم الصدق والاستقامة، وأظهر مكارم السداد بالاستدانة كما هو المنتظر من جانبنا السلطاني، واصرف السعي المزيد في حصول تزايد توجهاتنا الحسنة الملكية واستقرارها، وأشعر الأحوال والآثار التي لزم إنهاؤها على وجه الاقتضاء إلى المشار إليهما، والي دار خلافتنا، بالكتاب والعريضة، فاعلم ذلك بتصديق الفؤاد، وتعتمد بالعلامة الشريفة كل الاعتماد.

تحريراً في أوائل شهر ربيع الأول لسنة ثلاث وستين ومائتين وألف.

رقم الوثيقة: بدون.

تاريخهـــــا: ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٦٣ هـ.

مـــــــــن: شريف محمد رائف والي جدة.

إلـــــــــى: الصدر الأعظم.

الموضـــــوع: التماس من والي جدة باستكمال قوات الحجاز، وتقرير عن قلق الشريف حسين، ومن ثَمّ الطلب بإرسال ما يطمئنه من الباب العالي.

معروض من عبدكم،

لقد ورد ما يفيد بأن الشريف حسين - أمير مخا - ما زال مقيماً على الطاعة، ثابتاً في حدود الأوامر السلطانية، وقد جاء ذلك سواء في التقارير التحريرية أو الشفاهية التي قدمها إلينا أشرف أفندي الذي جاء مكلفاً بحل المسألة اليمنية إلى جدة هذه المرة بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٦٣ هـ، أو في التقرير المشترك الذي قدمناه مع أمير مكة المكرمة تنفيذاً للأوامر الصادرة من الصدارة العظمى، أو في البلاغات التي أبلغها الشريف حسين، سواء تحريرياً أو شفهياً للأشخاص الذين أرسلناهم إليه، أو في الرد الذي جاء من طرف والي مصر، والذي كنتم قد أرسلتم إليه للاستفسار منه بعد أن تأخرنا في اتخاذ التدابير اللازمة وتغيرت الأوامر.

كل ذلك إنَّما يدل على اتحاد القلوب والآراء حيال هذه المسألة، ويدل على مدى التوفيق الإلهي للسلطان ظل الله في الأرض ومن آثار حظه البهي.

وطبقاً للأوامر السنية التي صدرت مؤخراً بصدد الأحوال السابق ذكرها فقد عرفنا أنه تَمّ صرف النظر عن سوق العساكر إلى إقليم اليمن حالياً، والاكتفاء بالارتفاع بمستوى الجيش السلطاني في الجزيرة العربيَّة.

وفي هذا الخصوص لقد طلبنا قبل ذلك استكمال النقص بإضافة طابور آخر إلى جيش الحجاز فضلاً عن الطابورين النظاميين الموجودين حالياً، كما طلبنا إرسال رجال المدفعية اللازمين، وقد أرسلتم إلينا أشرف أفندي لشرح هذه القضية للشريف (أمير مكة) ولي شخصياً، ولكي يقوم في الوقت نفسه بالتحقق من صدق وعد الشريف حسين بالطاعة والولاء، وعند وصوله إلى (مخا) استطلع أمر صدق وإخلاص الشريف حسين وتأكد منها، ولدى عودته فهمنا من الأوامر السنية التي يحملها أن علينا إيداع مبلغ الأربعة آلاف كيس (أقجه) التي أُرسلت من قبل كمصاريف حجازية إلى خزينة جدة، وإعطاءه سنداً بذلك، كما سلّمنا المذكور (أشرف أفندي) ورقتين من الأوامر تلغي ما قبلها من الأوامر الصادرة إليّ وإلى شريف مكة المكرمة، والحمد لله فقد وُفقنا - وكان ذلك من الألطاف الإلهية - إلى تنفيذ كل ما طُلب منا، وتَمّ تسوية الحساب، وأودعنا المبلغ المذكور - أربعة آلاف كيس أقجه - إلى خزينة جدة الجليلة، وحصلنا على السند المطلوب، ثُمَّ أجرينا المزيد من المحادثات والتحقيقات حول مواد المسألة اليمنية، واستعرضنا الأحداث التي مرت ونتائج التحقيقات والاستطلاعات التي أجريت في هذا الشأن، وقد عرضنا ذلك فيما سبق على أعتابكم السامية، أمَّا الآن - وطبقاً لهذه الأحوال - نفيدكم بالآتي:

إن الجنود والقوات الموجودة ضمن خطة تسوية مشكلتي اليمن والأقاليم النجدية هي الآن في الرس والقصيم التي تبعد من ٨ إلى عشرة منازل من

المدينة المنورة، وعشرين منزلاً من جدة، ونظراً لبعد المسافة هذه فقد كتبت إليه أنا وشريف مكة رسائل وأرفقنا بها الأوامر الأولى، والأوامر اللاحقة الصادرة عن الصدارة العظمى وأرسلناها مع هجّان مخصوص.

أمَّا بخصوص اليمن فإنه طبقاً للتقارير الواردة عن أهل عسير فإن الشريف المذكور - وقد تراكمت عليه الضريبة - قد اضطربت أحواله، وزاد ضغطه ومطالبته للأهالي؛ ولذلك بدأ الأهالي يتذمرون منه ويبتعدون عنه.

وقد كتبنا إليه بهذا الشأن على أن يسارع باتخاذ التدابير قبل أن تفوت الفرصة فإن علامات الخطر تلوح في الأفق، وطبقاً لما عرفنا من أحوال الشريف حسين فإنه يعيش الآن في حالة خوف وقلق، وقد رأينا أنه يحتاج إلى الاطمئنان والإحساس بالأمن، وقد كتبنا إليه - أنا وأمير مكة المكرمة - رسالة عربية العبارة تحمل هذا المعنى، وأكدنا له فيها أن الدولة في صفه وأنها تحميه وترعاه، ولكن في نفس الوقت عليه ألا ينسى أن رضا الرعية وراحة العباد وأمنهم من شروط الحصول على اهتمام السلطان وتوجهاته، وقد أرسلنا له في بريد خاص على قارب، وذلك إلى أن يصل إليه أشرف أفندي ويتفاهم معه حول الأصول والنظم التي يجب اتباعها لإقرار الأمن في اليمن، وفي نفس الوقت أرسلنا صوراً من هذه الرسائل للعرض على أعتابكم (أطال الله عمر السلطان ووفقه إلى خير الأمة والعباد... إلخ).

وبعد ذلك فإنه حينما يأتي الموظف المذكور (أشرف أفندي) بتقريره بعد إجراء المباحثات حول النظم اليمانية مع الشريف حسين سوف نجري المباحثات طبقاً لما يرد إلينا، وإن شاء الله وبفضل حسن التوجيهات السلطانية

سوف تنتظم الأمور في اليمن بلا حرب أو قتال، مثلما حُلّت الأمور النجدية، وسوف نحقق الراحة والأمان لأهلها وسكانها، وكذلك المنطقة الحجازية.

أمَّا عن المرتبات القديمة المفروضة على أهل عسير فإننا سوف نبحثها بعد إجراء المحادثات مع الشريف المذكور (حسين) وسوف نصل إلى حلّ - إن شاء الله - بالاتفاق مع أمير مكة المكرمة، وسوف نبذل كل الجهد للوصول إلى حل بكل سهولة بفضل يُمن حضرة السلطان وحسن طالعه إن شاء الله، وليكن في علمكم أنني مسؤول عن تنفيذ النظم الخيرية في اليمن إن شاء الله، والأمر لمن له الأمر.

٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٣

شريف محمد رائف

والي جدة

رقم الوثيقة: مسائل مهمة - اليمن (١٨٠٢) لفة (٥).

تاريخهـــا: ٢٧ شعبان ١٢٦٣ هـ.

مـــــــن: الصدر الأعظم.

إلـــــــى: رئيس الكتاب.

الموضـــوع: حول مهمة أشرف بك وإعادة المبالغ إلى الخزينة الجليلة.

صاحب العطوفة حضرة سيدي:

تَمّ عـرض وتقـديم ثلاثة تحـريرات وردت من صـاحب العطوفـة حضـرة الباشا والي جدة وصاحب العزة أشرف بك المأمور في المسألة اليمانية إلى المطالعة السنية السلطانية، وكما هو مستفاد من مضامينها أن الأمير المشار إليه وصل إلى جدة، وسلم ما حمله من تحرير يتعلق بمأموريته إلى الوالي المشار إليه، كما سلم المبلغ المالي المخصص للمصاريف الحجازية وفق القرار المتخذ أخيراً وقدره أربعة آلاف كيس أقجه إلى خزينة جدة.

وبما أن صاحب السيادة حضرة الشريف أمير مكة المكرمة موجود الآن في الحوالي النجدية فقد بعث والي جدة إليه لأخذ رأيه ومطالعته في المسألة المذكورة بشأن تأمين الشريف حسين حاكم (مخا) ، والمشار إليه في انتظار الرد من حضرة الشريف لمعرفة رأيه فيما يلزم اتخاذه من تدبير في المسألة، وعلى ضوء ذلك وبفضل الإرادة السنية الصائبة لحضرة السلطان سيتم الإقدام وبذل الجهد في سبيل استحصال أسباب التسوية لهذه المسألة بسهولة.

ويبدو أنه لم يتبين بعد رأي حضرة الشريف المشار إليه في القضية المزبورة، وكيفية التشاور مع الشريف حسين، ومن أجل ذلك فالتحريرات

المذكورة لا حكم لها الآن، ويرى الباب العالي تحرير وإرسال رد إلى والي جدة والأمير المذكورين بضرورة إبلاغ إستانبول عما يتم التوصل إلى اتخاذه محلياً من تدابير وفق ما يرد إليهما من رد من الشريف المشار إليه، وإن كان هذا موافقاً للإرادة السنية السلطانية فيتم التبادر إلى العمل بمقتضاها المنيف، ويحال السند المقبوض بشأن تسليم أربعة آلاف كيس أقجه المذكورة إلى وزارة المالية الجليلة لتسوية حسابها لدى الخزينة، وللبيان حررت هذه المذكرة المشتملة على الثناء الجميل سيدي.

٢٧ شعبان سنة ٦٣

المعروض عليكم من قبل العبد العاجز هو أن مذكرة صدارتكم السامية والتحريرات المذكورة والأوراق عرضت على المطالعة السنية السلطانية، وكما جاء في إشعاركم أن التحريرات المذكورة لا حكم لها الآن، ومن ثَمَّ قضت الإرادة السنية السلطانية بتسطير وإرسال رد من قبل معاليكم إلى الوالي والأمير المذكورين بضرورة إبلاغ إستانبول عما يتم التوصل إليه محلياً من اتخاذ تدابير في القضية المذكورة عند ورود رد عليهما من الشريف المشار إليه، وحوالة السند المذكور إلى الوزارة المشار إليها لتسوية حسابه لدى الخزينة، وبناءً على ذلك تم إعادة التحريرات المذكورة والأوراق إلى صوب صدارتكم السامية، والأمر والفرمان في هذا الباب لحضرة من له الأمر.

٢٨ شعبان ١٢٦٣ هـ

رقم الوثيقة: مسائل مهمة - اليمن (١٨٠٩).

تاريخهـــا: ٢٣ شوال ١٢٦٣ هـ.

مـــــــن: الصدر الأعظم.

إلـــــــى: رئيس الكتاب.

الموضـــوع: بشأن مغادرة أشرف بك إلى (مخا) .

عطوفة حضرة سيدي:

بناء على الأمر والفرمان العالي الشأن الصادر مؤخراً من حضرة صاحب الخلافة السلطان كان قد تَمّ اتخاذ قرار في المسألة اليمنية وتَمَّ تبليغه تحريراً إلى عطوفة حضرة الباشا والي جدة، وسعادة الأمير أشرف بك المأمور في المسألة المذكورة.

وقد ورد تحرير جوابي من المشار إليهما مفاده أن الأمير المذكور غادر جدة متوجهاً إلى (مخا) حسب مأموريته، وتَمّ عرض وتقديم هذا التحرير الجوابي للمطالعة السنية السلطانية، وللبيان حررت هذه المذكرة المشتملة على الثناء الجميل سيدي.

٢٣ شوال سنة ٦٣

المعروض عليكم من قبل العبد العاجز هو أن مذكرة صدارتكم السامية والتحرير المذكور حظيا بالمطالعة السنية السلطانية، وتَمّ إعادتهما إلى صوب صدارتكم السامية، ولدى إحاطتكم علماً بذلك، فالأمر والفرمان في هذا الباب لحضرة من له الأمر.

٢٢ شوال سنة ٦٣

رقم الوثيقة: بدون.

تاريخهـــــا: ١٧ صفر ١٢٦٤ هـ.

مـــــــن: الصدر الأعظم.

إلـــــــى: السلطان.

الموضـــــوع: مضبطة مجلس الوزراء الخاص الذي عقد لمناقشة التقارير الواردة من أمير مكة المكرمة ووالي جدة وأشرف بك المكلف بمهمة اليمن ومعاون مكة المكرمة، واقتراح الحلول المناسبة لحل القضايا المعروضة.

ملخص:

تجمعت الأوراق الواردة من أمير مكة المكرمة ووالي جدة وأشرف أفندي، المكلف بمهمة إيجاد حل لمشكلة اليمن، ثُمَّ التقارير عن الاستجوابات الشفهية، قُرِئت هذه الأوراق في المجلس العادي الذي عقد يوم الخميس، ثُمَّ عقد مجلس خاص لبحثها وإبداء الرأي.

وخلاصة هذه الأوراق:

١ - اجتمع الموظف المكلف بالسفر إلى (الحديدة) بالشريف حسين الذي قدم له بعض الشروط مقابل طاعته وولائه مثل: أن تكون الولاية وراثية، وأن يُمنح وساماً وخلعة حمراء كل سنة، ويُمنح رتبة أمير أمراء أسوة بالشيخ فيصل.

٢ - يُمكن للباب العالي إرسال موظفين لضبط جمارك حاصلات اليمن.

٣ - اتفق أمير مكة ووالي جدة على أن الشريف حسين يريد كسب الوقت، فضلاً عن رأي والي جدة الذي يرى بأن الجمارك ينبغي ألا تحصّل في اليمن بل في جدة، كما أن وراثة الولاية سوف تجعل أمراء مكة يطالبون بنفس المعاملة، أي أن تكون إمارة مكة متوارثة فيهم، ولم ينتظر أمير مكة عودة أشرف بك من اليمن فسار إلى الشيخ فيصل وحصّل منه (١٥) ألف فرنك فرنسي قيمة الرسوم عليه وأودعها بخزانة جدة، وقد قمنا بمطابقة الرسائل الواردة من كل الأطراف على بعضها.

٤ - المطلوب من الباب العالي إرسال قوات كافية لليمن، سواء إذا كانت مضطرة لطرد الشريف حسين إرضاء لإنجلترا، أو إذا كانت سوف تستخدمها لحمايته بعد تنفيذ ما طلب من شروط.

٥ - إذا لم تكن هناك النية لتنفيذ طلب الأمير المذكور بخصوص جعل ولاية اليمن وراثية في أبنائه يجب البحث عن طريقة لإثنائه عن هذا الطلب.

٦ - بعد مناقشة موضوع الوسام اتفقت الآراء على أنه يُمكن أن يمنح هو والي جدة وسام الامتياز، ويُمكن مناقشة أمر الراتب الذي يطلبه الشريف حسين بناء على ما يعطى لوالي جدة، ولكن بعد الانتهاء من إخضاع منطقة نجد.

٧ - نظراً لأن إنجلترا لم تعاود طلبها الترضية من الشريف حسين فلا داعي لمناقشة المشكلة من ناحية السياسة الخارجية بل يجب التفكير في شقها الإداري والعسكري الداخلي.

٨ - عندما أخذنا رأي الحاضرين حول مسألة تعيين والٍ أو أحد الموظفين من قبل الدولة لحكم اليمن بدلاً من الشريف إذا لم يدخل تحت الطاعة بحيث

تتم العملية تدريجية، ويُحسب حساب ما سوف يصدر من الشريف من ردود الأفعال.

اتفقت الآراء على أنه سوف يُنظر في هذه المسألة إذا لم يلتزم بالطاعة، وصدر عنه ما يهدد سيادة الدولة، ورأى المجلس أنه ليس من الضرورة إخضاع الشريف الحسين مائة في المائة بل يكتفى بإظهاره الطاعة وإعلانه التبعية العثمانية.

٩ - نوقشت بعد ذلك مسألة منحه الوسام وقد اتفقت الآراء على أنه يُمكن أن يُمنح الوسام مع رتبة مناسبة مثل (أمير الأمراء) أو رتبة (باشا) بحيث يكون هناك تمييز بينه وبين أمير مكة، ولكن بشرط أن يُوضح أنه أعطي هذا الوسام، وتلك الرتبة لإظهار الطاعة وحسن الولاء ولخدماته للدولة، وذلك بعد أن يثبت ذلك بالدليل القاطع.

١٠ - أمَّا بخصوص البند الخاص بإرسال موظفين وكتبة لحساب الإيرادات والمصروفات فإنه على الرغم من عدم موافقة والي جدة على هذا الأمر، وعلى الرغم من أن عمل الموظفين في الحسابات سوف يكون مثل عدمه لأن الشريف يستطيع أن يتصرف كما يشاء ويجعل عملهم صعباً، وتدخلهم مستحيلاً، كما يُمكنه أن يزيّف الحقائق بحيث تخرج الدولة مدينة، بالرغم من كل ذلك فإن وجود الموظفين هو لتأكيد سيادة الدولة على الإقليم، وخاصة بعد التصرفات الغريبة التي صدرت عن الشريف عندما قابل أشرف بك القنصل الإنجليزي على ظهر السفينة الإنجليزية؛ ولذلك اتفقت الآراء على أن يقوم والي جدة وأمير مكة المكرمة بانتخاب أحد موظفي جدة ممن يعرفون اللغة العربيَّة للبقاء

بجانب الشريف حسين ليراقب تصرفاته ويفهّمه كيف يتصرف، ويطلب منه إرسال صور من دفاتره إلى الباب العالي، ويعين نائباً للمحكمة بحيث يتولى الأمور الشرعية، وهكذا يتم الأمر بصورة تدريجية، وعلى هذا النحو نستأذن السلطان في إصدار الفرمان القاضي بمنحه الوسام، والرتبة، والخلعة، مع ورقة أخرى توضح له فيها صعوبة جعل ولاية اليمن وراثية الآن، وتكليف أشرف بك بإسداء النصح له، مع تعيين الموظفين السابق ذكرهم.

١١ - التحدث إلى الشريف أمير مكة المكرمة بخصوص أسرته ومسألة الشرافة، وإزالة وساوسه من ناحية الشريف عبدالمطلب، وإفهامه أنه لا يطمع في الشرافة (إمارة مكة المكرمة).

١٢ - اتخاذ اللازم نحو إشعار شيخ نجد بمنحه الوسام وما يتصل به من تفاصيل.

١٣ - تصنيع وسام خاص للشريف (أمير مكة) يكون أفضل مِمَّا يُقدم إلى الولاة بحيث يتوسطه الماس ويكون أكثر ثقلاً، وذلك لتميّز درجته وإرساله إليه.

١٤ - الإنعام على ابن الأمير الأكبر (ابن أمير مكة) برتبة (أمير أمراء) والصغير برتبة (أمير لواء) والإنعام على كل منهما بوسام.

١٥ - الإنعام على معاون مكة المكرمة برتبة (أمير أمراء) وزيادة راتبه إلى مائة ألف قرش.

١٦ - إحالة موضوع التعيينات التي طلبها والي جدة إلى الوزارة المعنية، كذا إحالة إيرادات ومصروفات ميزانية جدة إلى وزارة المالية لبحثها واتخاذ اللازم.

١٧ - يجب بحث موضوع الجمارك في ضوء التفاصيل الواردة في البند الثاني، وكذا موضوع التنبيهات والشروط التي سوف نكتبها إلى الشريف حسين، وموضوع الخلع السنية التي سوف ترسل من جانب إستانبول أو الشام الشريف، وإحالة موضوع القوات الحجازية إلى دار الشورى، والنظر في موضوع أن يكتب والي مصر نصائح من جانبه إلى الشريف حسين.

١٨ - فيما يختص بالبند الأخير الخاص بطلب الشريف حسين إرسال المدافع وبعض المهمات فإنه يجب أن يكتب إليه الآن رداً مناسباً، ويعلّق الموضوع إلى حين عودة أشرف بك من اليمن.

رقم الوثيقة: نامه همايون رقم (١٢) صفحة (٢٥ - ٢٧).

تاريخهـــا: أوائل ربيع أول ١٢٦٤ هـ

مـــــــن: السلطان.

إلـــــــى: الشريف الحسين بن علي بن حيدر.

الموضـــوع: المرسوم السلطاني بتثبيت الشريف في منصبه ومنحه رتبة (أمير الأمراء) .

هذا فرماننا (الألقاب)، صادر إلى أمير الأمراء الكرام، معتمد الكبراء الفخام، ذي القدر والاحترام، صاحب العز والاحتشام، المختص بمزيد عناية الملك الأعلى حاكم (مخا) المحلى الآن جيداً طاعته تكرماً وإحسان من رتب دولتنا العلية الملكية برتبة (إمارة الأمراء) المعنونة بالباشوية، مع إبقاء وتقرير ولاية القطر اليماني في عهدة أهليته كما كان، الشريف حسين باشا دام إقباله.

عقب وصول التوقيع الرفيع الهمايوني فليكن معلوماً أنه من مفهوم ترجمة المكتوب، وسند التعهد المختوم، اللذين أرسلتهما لطرفي الهمايوني، ومن معاني المعروضات والمراسلات المتقدمة لأعتاب سلطنتي الرفيعة المنار، ملاذ الشوكة ومأوى الاقتدار، من قبل أمير مكة المكرمة حالاً جناب (الألقاب) الشريف محمد بن عون دام سعده، ومن الدستور المكرم المشير المفخم (الألقاب) والي جدة وملحقاتها المعلومة حالاً وزيري الحاج محمد شريف باشا أدام الله تعالى إجلاله، ومن خدام دولتي العلية المرسول لطرفك بأمري الشريف الصادر في أوائل ربيع الأول سنة ثلاث وستين الماضية، بإبقاء وتقرير ولاية ما هو من

ممالكي المحروسة الجاري، من مدة مديدة في حوزة حكمك ويد إدارتك، وذلك إقليم (مخا) ومن بها، وعرض تهامة وجبالها، بموجب سنوح أمري، والإرادة السنية الملوكانية، والمتوجه قبلاً لتلك الجهات اليمانية، وهو افتخار الأكابر والأكارم أشرف بك دام علوه.

قد صار مزيناً بإحاطة معالي علمي الشريف السلطاني، أنك حين وفود المأمور عليك، ووصوله إليك، قد أبرزت مآثر الطاعة والمطاوعة، على مقتضى جوهر الصدق والاستقامة، المركوز في فطرتك الأصلية، ومظهر المعارف والدراية المرموز في خلقتك الذاتية، وما هو جلي عن الإيضاح، وغني عن البيان والإفصاح، أن التعطف وتربية الرعايا وديعة باري البرايا من مقتضيات الشيم الكريمة البهية، التي هي موهبة إلهية لذاتي، تلك الخلافة والسلطنة، المؤيدة من ذي الجلال بكل صفة مستحسنة؛ ولذلك في زمان سلطنتي المشرق بالعدل والإنصاف، أن كل من يسلك في السبل المرضية بالاستقامة والرشاد، ويثبت في مركز الإطاعة والانقياد، ينال دائماً من ملوكانيتي أسنى اللطف والانعطاف، ونظير ذلك كل من شطّ وانحرف عن دائرة الرضى والاستقامة ولو بطرفة عين، فإنه يؤاخذ ويعاتب في الدارين، ولكون حركاتك وأطوارك الظاهرة، جاءت بالاستقامة والمطاوعة، موافقة لإتمام رسوم الطاعة والمتابعة، قد جاء واجباً أن يتوجه إليك حسن أكسير نظر مكارم ملوكانيتي، ويضيء[1] عليك كوكب توجهات سلطنتي.

فبناء على ذلك بموجب سنوح أمري السلطاني، المقرونة بالعناية السامية، والمواهب الزائدة النامية، الصادر في الرابع والعشرين من شهر صفر الخير

(١) الأصل: ويضيع.

في هذه سنة أربع وستين ومائتين، قد تقررت وأُبقيت ولاية القطر اليماني في عهدة أهليتك، كما كان قبلاً في يد درايتك، ولترفيع مقدارك، وأعلا اعتبارك، قد أسبل على حميتك رتبة بهية منيفة، من الرتب الملكية المقررة في سلطنتي الشريفة، وهي رتبة (إمارة الأمراء) مع الإحسان بنيشان بهيج الأشراف والشان، مخصوص لتلك الرتبة المذكورة وعلامة لرفيع هذه المنزلة المشهورة، وصدر إليك من ديواني الهمايوني أمري هذا الجليل القدر والاعتبار، متضمناً تأكيد مأموريتك ونوالك الرتبة المذكورة واكتسابك المباهاة والافتخار، وبُعث إليك الآن أيضاً بخلعة حمراء، ترسل إليك - إن شاء الله تعالى - من الآن وصاعداً كل سنة لتزيدك شأناً وقدراً.

هذا وينبغي منك أنك أنت أيضاً في وصول الفرمان الجليل العنوان، تجري من الآن وصاعداً بمقتضى ما بين لك وصرح في الأوامر العالية المرسولة إليك في سنة ثلاث وستين، وسنة تسع وخمسين ومائتين، على مقتضى مأموريتك، والهمة التي جبلت بها، والغيرة التي فطرت عليها غير منفصل عن مركز العبودية والطاعة، ولا منعزل عن دائرة الصدق والاستقامة، وتبذل الجد والاجتهاد بحسن ضبط وإدارة البلاد والمهاد السالفة الذكر، المحوّلة لعهدة درايتك، على وفق مطلوب سلطنتي العادلة، وتسعى بتعميرها وإحيائها زيادة عن الأول، ووقاية وصيانة أهاليها وساكنها من كل ظلم وجور واعتساف، لتحصل لهم المسرة والراحة من جميع الوجوه والأطراف.

وبالجملة فاصرف وأطلق جل طاقتك، ووسع قدرتك لإبراز مآثر الشفقة والحقانية، وأيضاً لوازم المعدلة والإنسانية، في حق جميع الرعية والتبعة المقيدين بأشغالهم، والمشغولين بكسبهم وأعمالهم، من قاطن وساكن وزائر

وتاجر ومقيم ومسافر، واجعل كل الأمور مطابقة للشرع الشريف، موافقة للأصول العدلية الملتزمة لرضائي الملوكاني المنيف، مع كمال إمكانك باستجلاب الدعوات الخيرية من الجميع لطرف سلطنتي، مجمع الشرف الرفيع.

وفي الأمور المهمة والمهام الجسيمة دائماً كاتب وذاكر واعلم وخابر الأمير والوالي المشار إليهما، ولدى الاقتضاء اعرض لأعتابي الملوكانية، وبموجب ما يصدر من الرأي والإرادة تجري العمل، وما يبلغك إياه شفاهاً المأمور المومى إليه من الوصايا والتنبيهات تعتني بإجرائها كما هو حقها، وكما حصل التنبيه والبيان في أوامري الشريفة السالفة الذكر، من أجل الواردين لتلك الأطراف بحسب المصلحة، ولأجل التجارة، من تبعة وتجار جميع الدول الفخيمة، المصادقين والمعاهدين سلطنتي، وقناصلهم ووكلاء قناصلهم الذين في أياديهم براآتي وأوامري العلية، فابذل لهم جميعاً الحماية والصيانة، وحسن المعاملة والمصاحبة، بموجب المعاهدات والشروط المنعقدة بين دولتي العلية والدول المشار إليهم، كذلك فاجعل جل إمكانك باكتساب الأحوال والأطوار التي توجب لك ترقي وتزايد توجهات سلطنتي الكريمة الغايات، واجتهد بامتثال أوامري المنيفة، واعتمد علامتي الشريفة.

حرر في أوائل ربيع أول سنة ٦٤

رقم الوثيقة: إرادة داخلية (بدون رقم).

تاريخهـــا: ٩ ربيع الآخر ١٢٦٤ هـ.

مـــــــن: الصدر الأعظم.

إلـــــــى: السلطان.

الموضـــوع: تقديم المسودات الخاصة بالمراسيم السلطانية التي سوف ترسل إلى والي اليمن حسين باشا، وأمير نجد، ومحمد علي باشا والي مصر، ووالي جدة.

سيدي صاحب العطوفة:

كما هو معلوم لمعاليكم أنه بمقتضى الأحكام الجليلة السلطانية الصادرة بالشرف بعد تداعيات المشكلة اليمنية، وبعض ما أملته ظروف صاحب السيادة الشريف، فقد أمرنا بكتابة ست مسودات من الأوامر السلطانية، واحدة إلى حسين باشا والي اليمن، وإعلان بمأمورية صاحب العزة مدير نجد، وكتابة اثنتين: واحدة للشريف المذكور، والأخرى إلى محمد علي باشا، ووالي جدة، وسوف ترسل إلى أشرف بك، ونحن نقدمها للعرض على صاحب السعادة السلطان، فإذا ما كانت ملائمة شكلاً وموضوعاً، وكانت جيدة العبارة، فإننا سوف نبادر إلى تنفيذ اللازم عند صدور الإرادة السنية بذلك.

٩ ربيع الآخر سنة ١٢٦٤ هـ

التأشيرة الواردة أسفل الوثيقة:

وصلت مذكرة الصدارة السامية إلى أنامل السلطان، وشملها بكريم رعايته، وأحيط علماً بمضمونها، واطلع على المسودات الخاصة بالأوامر

السلطانية، وقد وجد صاحب السلطنة السنية أن المسودات المذكورة مناسبة المدلول، وسليمة العبارة، باستثناء ورقة واحدة رُئي تصحيح أحد مواضعها، وبمقتضى الإرادة السنية فقد وافق السلطان على منح رتبة (أمير الأمراء) للشريف حسين لطاعته وولائه، كذلك تقرر إبقاء الأقاليم اليمنية في عهدته، ولكن يجب التنبيه عليه بأنه يجب أن تكون تصرفاته وحركاته تتفق وقواعد السلطنة السنية ذات المحاسن، سواء في داخل البلاد أو خارجها، ويجب إعطاؤه معلومات عن المعاملات الدولية، وسائر الأصول والقواعد السنية، ومن ضرورات الوضع الحالي أن يحاط علماً بالاتفاقيات بين الدولة العثمانية وسائر الدول الأجنبية، وخاصة إنجلترا - نظراً لموقعها - وأن يعرف كيفية معاملة تجارها ورعاياها وضيوفها، على أن يرسل إلى الشريف المذكور صوراً من هذه المعاملات الدولية المعقودة بين الدولة العلية وسائر الدول الأجنبية.

ونظراً لأن البلاد اليمنية ذات موقع حساس داخل الممالك المحروسة فإنه يجب إرسال نسخة من جريدة (تقويم الوقائع) التي تُطبع هنا لكي يكون على علم بما يدور هنا وما يحدث من وقائع حتى لو كانت الجريدة باللغة التركية، وبعد أن يفهم الموظف - الذي سوف يقوم بالمعاونة له - بالمطلوب منه سوف نبحث الطريقة التي سوف ترسل بها الجريدة إلى هناك، ونظراً لأنه حتى الآن لم نرسل موظفاً من هنا إلى تلك الأقاليم، ولم يختلط الشريف المذكور بأي من الموظفين فإنه يجب أن نتلافى ذلك وندوام على إرسال الموظفين من هنا دائماً، فإنهم سوف يوافونا بالمعلومات عن تحركات الشريف وسكناته؛ ولذلك سوف يكتب الأمر السلطاني بأن يرسل أحد الخدمة مرة كل عام إلى هناك وليكن من (موظفي الخدمة) السلطانية.

وإذا كان ذلك سوف يكلفنا كثيراً لبعد المسافة، يُمكن صرف النظر عن ذلك وأن نكتب إلى أمير مكة المكرمة أو شريف باشا بأن يرسلا موظفاً من طرفهما، ويجب أن تبحثوا وتناقشوا ما إذا كان الأمر يتم بهذه الصورة أو على صورة أخرى، وعليكم اتخاذ القرار بعد مناقشة الأمر مع كل الأطراف، ثُمَّ يعرض على أعتابنا القرار لصدور الأمر بتنفيذه، وقد أعيدت المسودات إلى الصدارة العظمى والأمر لمن له الأمر.

١٦ ربيع الآخر سنة ١٢٦٤ هـ

رقم الوثيقة: مسائل مهمة - اليمن (١٨١٢)، لفه (٢).

تاريخهـــا: ١١ رجب ١٢٦٤ هـ.

مـــــــن: الصدر الأعظم.

إلـــــــى: رئيس الكتاب.

الموضـــوع: الاستفسار بشأن الخلع والأقبية التي سترسل إلى الشريف حسين وغيره.

عطوفة حضرة سيدي:

كما هو معلومكم العالي فإن دولة حضرة الباشا ناظر الضربخانة العامرة كان قد كلف بموجب الإرادة السنية السلطانية بالقيام بتفصيل وترتيب الأقبية التي سترسل إلى كل من سعادة حضرة الشريف، وسعادة حسين باشا والي اليمن، من جانب الشام بواسطة آغا القفطان، وأمير الحج، وأمين الصرة.

وقد وردت مذكرة من حضرة الباشا الناظر يلتمس فيها بيان مواصفات الأقبية المطلوبة، ولدى التأمل والتشاور مع حضرات الباشوات والمستشارين المعنيين استقر الرأي على أن تكون أقبية حضرة الشريف التي يحملها إلى سيادته آغا القفطان خضراء اللون كما كان سابقاً، ومطرزة الجيب والصدور بخيوط ذهبية ولآلئ، وأزرارها من الألماس.

أمَّا ما يحمله أمير الحج وأمين الصرة من الأقبية فتكون مطرزة الجيوب فقط، وأمَّا حسين باشا المشار إليه فكان من المقرر إرسال قباءة إليه أيضاً ولكنها لا تتناسب مع رتبة (أمير الأمراء) المنعم بها عليه مؤخراً فبدلاً منها ترسل إليه خلعة شبيهة بالخلع المرسلة إلى ولاة جدة، على أن تكون أخف منها قليلاً وحمراء اللون مثلها.

كما استقر الرأي على تبديل وتصحيح الرتبة المنعم بها على مدير خزينة جدة الحاج أحمد آغا بناء على مذكرة سعادة كشاف أفندي (كتخدا الباب).

وكل ذلك منوط بما تصدر به الإرادة السنية السلطانية وعلى أي وجه تصدر يتم التبادر إلى العمل بمقتضاها الجليل، وقد تم عرض وتقديم المذكرتين المذكورتين للمطالعة السنية السلطانية، وللبيان حررت هذه المذكرة العاجزية سيدي.

١١ رجب سنة ٦٤

المعروض عليكم من قبل العبد العاجز هو أن مذكرة صدارتكم السامية، والمذكرتين المذكورتين، حظيت بالمطالعة السنية السلطانية وصدرت الإرادة السنية بالموافقة على ما جاء في إشعاركم السامي من أعمال لتنظيم الأقبية التي سترسل إلى حضرة الشريف المشار إليه بواسطة آغا القفطان، وأمير الحج، وأمين الصرة، على الوجه المشروح في مذكرتكم، وتبديل القباءة المقرر إرسالها إلى حسين باشا المشار إليه بخلعة مناسبة شبيهة بالخلع المرسلة إلى ولاة جدة، على أن تكون أخف منها قليلاً وحمراء اللون مثلها، لأن القباءة لم تعد تتناسب مع رتبة (أمير الأمراء) المنعم بها عليه من قبل حضرة السلطان، وتعديل وتصحيح الرتبة الممنوحة لأحمد آغا المومى إليه، وقد تم إعادة المذكرتين المذكورتين إلى صوب وزارتكم السامية، ولدى إحاطتكم علماً بذلك فالأمر والفرمان في هذا الباب لحضرة من له الأمر.

١٧ رجب ١٢٦٤ هـ

رقم الوثيقة: بدون، أرشيف رئاسة الوزراء - إستانبول.

تاريخهـــا: ٩ شعبان ١٢٦٢ هـ.

مـــــن: الشريف الحسين بن علي بن حيدر.

إلـــــى: الشريف محمد بن عون.

رقم الوثيقة: بدون، أرشيف رئاسة الوزراء - إستانبول.

تاريخهـــا: ٩ شعبان ١٢٦٢ هـ.

مـــــن: الشريف الحسين بن علي بن حيدر.

إلـــــى: والي جدة.

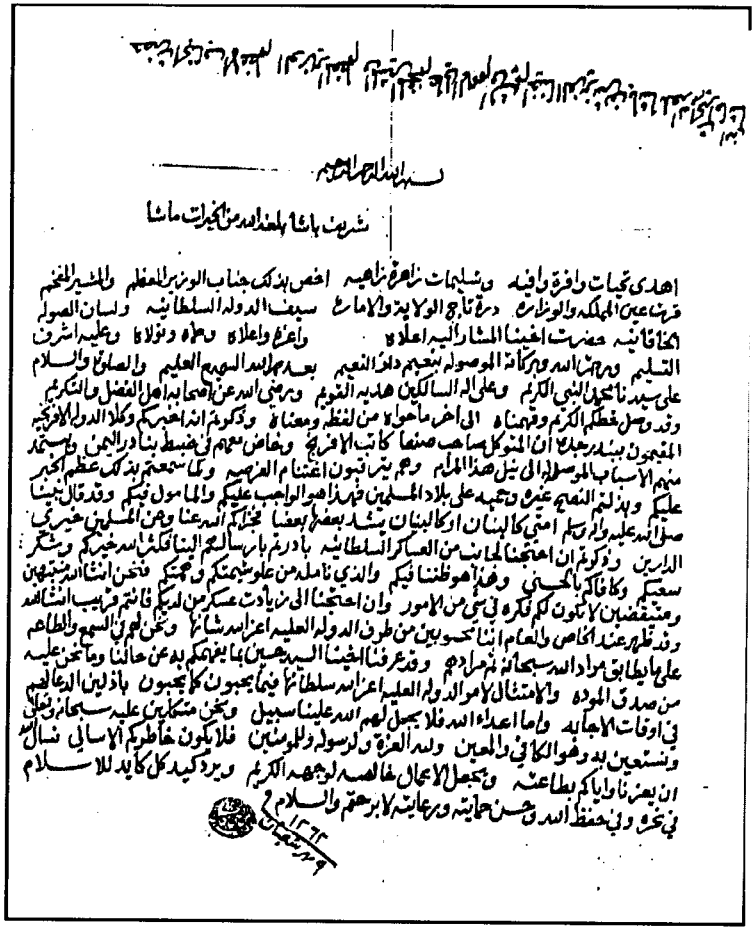

رقم الوثيقة: بدون، أرشيف رئاسة الوزراء - إستانبول.

تاريخهـــا: ٢٩ شعبان ١٢٦٢ هـ.

مـــــن: حسين بك - ديوان أمير مكة والمندوب إلى إمارة (أبي عريش)

إلـــــى: الشريف محمد بن عون ووالي جدة.

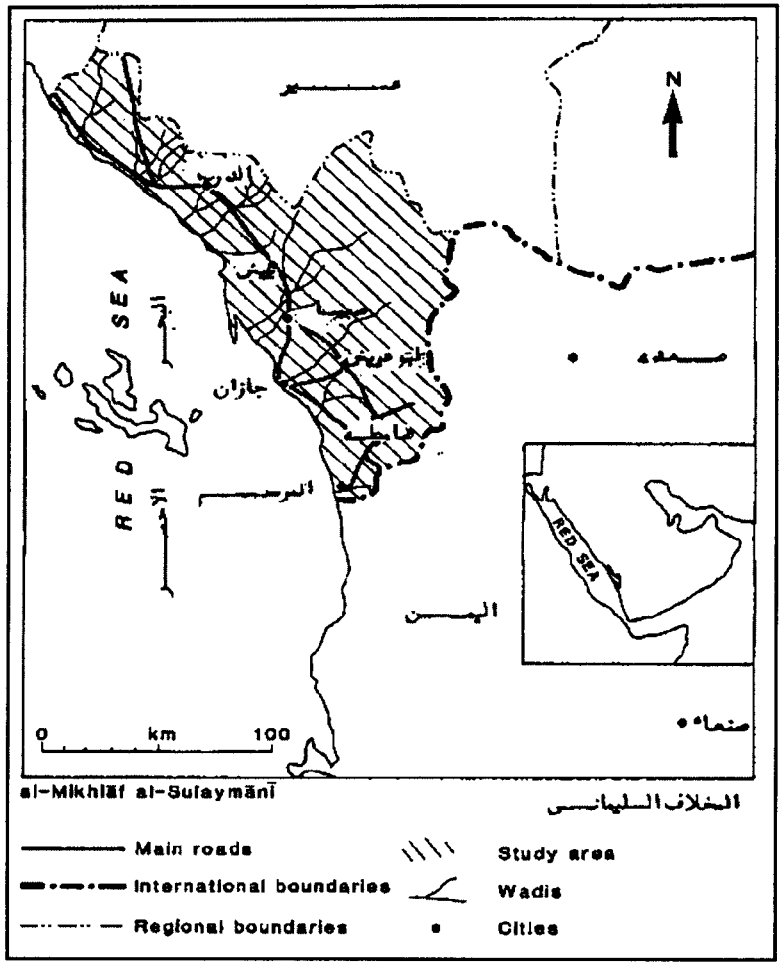

إمارة (أبو عريش) في عهد الشريف الحسين بن علي بن حيدر

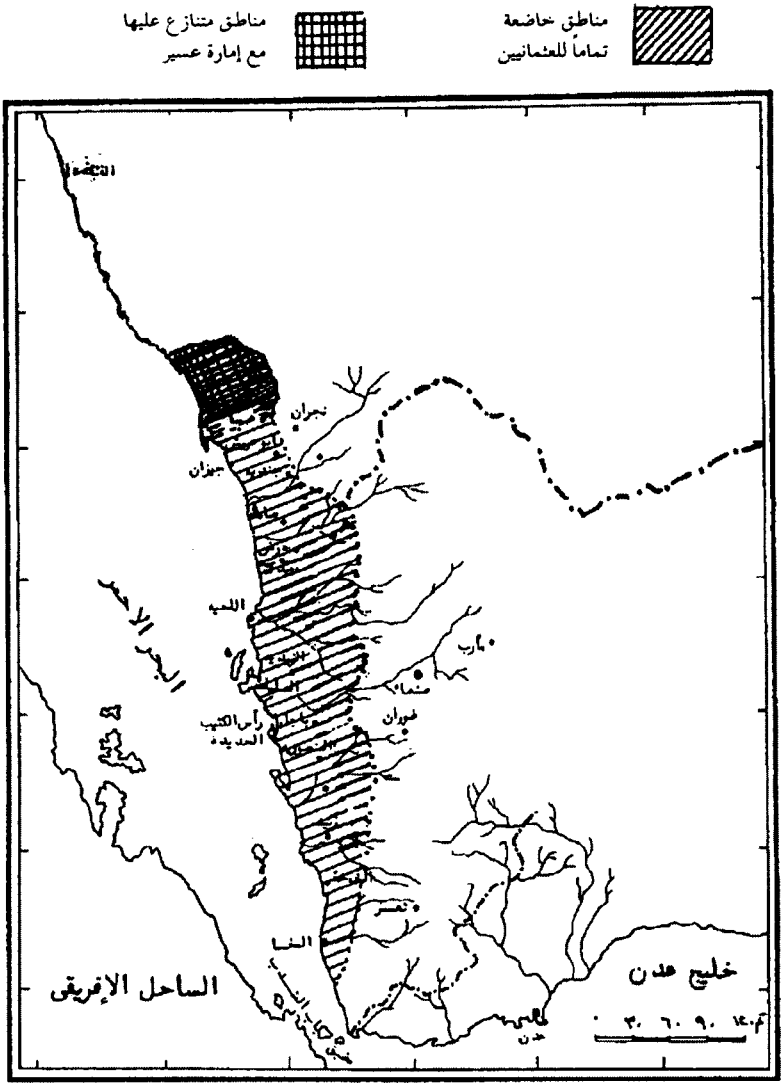
مناطق خاضعة تماماً للعثمانيين
مناطق متنازع عليها مع إمارة عسير
نجران
جيزان
اللحيه
رأس الكثيب العديدة
الساحل الإفريقي
خليج عدن

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة

ثانياً: الوثائق المنشورة

ثالثاً: المراجع العربية

رابعاً: المراجع الأجنبية

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

أرشيف رئاسة الوزراء - إستانبول:

- Basbakanlik Arsivi - Istanbul :

١ - تقرير من الصدر الأعظم إلى السلطان، مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٠١ في ١٤ ربيع الأول ١٢٦٢ هـ.

٢ - تقرير من والي جدة شريف محمد رائف إلى الصدر الأعظم: مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٠٠ في ١٣ جمادى الأولى ١٢٦٢ هـ.

٣ - رسالة من والي جدة شريف محمد رائف إلى الصدر الأعظم: مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٠٠ في ١٩ رجب ١٢٦٢ هـ.

٤ - تقرير من والي جدة شريف محمد رائف إلى الصدر الأعظم: مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٠٠ في ٢٣ رجب ١٢٦٢ هـ.

٥ - تقرير من المبعوث العثماني حسين أفندي إلى أمير مكة ووالي جدة: مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٠٤ في ٢ شعبان ١٢٦٢ هـ.

٦ - تقرير من محمد بن عون أمير مكة وشريف محمد رائف والي جدة إلى الصدر الأعظم: مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٠٩ في ١١ رمضان ١٢٦٢ هـ.

٧ - تقرير من المجلس العالي إلى الصدر الأعظم: مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٠٠ في ١٧ شوال ١٢٦٢ هـ.

٨ - تقرير من الصدر الأعظم إلى السلطان: مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٠٠ في ٢٠ شوال ١٢٦٢ هـ.

٩ - الفرمان السلطاني بمنح الشريف محمد بن عون نيشاناً وسيفاً، نامه همايون رقم (١٢) ص (١٥ - ١٦) وتاريخ أواخر شوال ١٢٦٢ هـ.

١٠ - خطاب من الصدر الأعظم إلى رئيس الكتاب: إرادة داخلية رقم (٦٥٦٤) وتاريخ ٢٩ شوال ١٢٦٢ هـ.

١١ - الفرمان السلطاني بعزل الشريف الحسين من ولاية (مخا) ، نامه همايون رقم (١٢) ص (١٨ - ١٩)، وتاريخ أواسط ذي الحجة ١٢٦٢ هـ.

١٢ - مذكرة من الصدر الأعظم إلى السلطان: مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٠٢ في ١٥ من ذي الحجة ١٢٦٢ هـ.

١٣ - رسالة من محمد علي باشا والي مصر إلى محمد كامل مشير صيدا: مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٠٣ في ١٣ محرم ١٢٦٣ هـ.

١٤ - تقرير من محمد علي باشا والي مصر إلى الصدر الأعظم: مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٠٣ في ١٥ محرم ١٢٦٣ هـ.

١٥ - رسالة من محمد كامل باشا مشير صيدا إلى القائد العام للقوات الحربية: مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٠٣ في ٢٣ محرم ١٢٦٣ هـ.

١٦ - مذكرة من الصدر الأعظم إلى السلطان: مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٠٣ في ٦ صفر ١٢٦٣ هـ.

١٧ - تقرير من الصدر الأعظم إلى السلطان: مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٠٤ في ١٥ صفر ١٢٦٣ هـ.

١٨ - الفرمان السلطاني بتثبيت الشريف حاكماً على (مخا) :نامه همايون رقم (١٢) ص (٢٠ - ٢١) وتاريخ أوائل ربيع أول ١٢٦٣ هـ.

١٩ - مذكرة من شريف محمد رائف والي جدة إلى الصدر الأعظم: مسائل مهمة (يمن) رقم بدون في ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٦٣ هـ.

٢٠ - مذكرة من الصدر الأعظم إلى رئيس الكتاب: مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٠٢ في ٢٧ شعبان ١٢٦٣ هـ.

٢١ - مذكرة من الصدر الأعظم إلى رئيس الكتاب: مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٠٩ في ٢٣ شوال ١٢٦٣ هـ.

٢٢ - مضبطة مجلس الوزراء مقدمة من الصدر الأعظم إلى السلطان: مسائل مهمة (يمن) رقم بدون في ١٧ صفر ١٢٦٤ هـ.

٢٣ - الفرمان السلطاني بمنح الشريف الحسين بن علي بن حيدر رتبة (أمير الأمراء) نامه همايون رقم (١٢) صفحة (٢٥ - ٢٧) في ربيع الأول ١٢٦٤ هـ.

٢٤ - مذكرة من الصدر الأعظم إلى السلطان: إرادة داخلية بدون رقم في ٩ ربيع الآخر ١٢٦٤ هـ.

٢٥ - مذكرة من الصدر الأعظم إلى رئيس الكتاب: مسائل مهمة (يمن) ١٨١٢ في ١١ رجب ١٢٦٤ هـ.

٢٦ - رسالة من الشريف الحسين بن علي بن حيدر إلى الشريف محمد بن عوف: بدون رقم في ٩ شعبان ١٢٦٢هـ.

٢٧ - رسالة من الشريف الحسين بن علي بن حيدر إلى والي جدة: بدون رقم في ٩ شعبان ١٢٦٢هـ.

٢٨ - تقرير من حسين بك إلى الشريف محمد بن عون ووالي جدة، بدون رقم في ٢٩ شعبان ١٢٦٢هـ.

ثانياً: الوثائق المنشورة:

١ - وثائق الجزيرة العربيَّة في عصر محمد علي باشا (المجلد الأول والثاني) نشرها د. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٣ م.

ثالثاً: المراجع العربيَّة:

١ - آل زلفة، محمد بن عبدالله، دراسات من تاريخ عسير الحديث، ط١، مطابع الشريف بالرياض، ١٤١٢ هـ.

٢ - أباظه، فاروق عثمان:

- الحكم العثماني في اليمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب؛ القاهرة، ١٩٨٦ م.
- عدن والسياسة البريطانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧ م.

٣ - أبو علية، عبدالفتاح، الدولة السعودية الثانية، مطبعة المدينة، الرياض، ١٤٠١ هـ.

٤ - أنيس، محمد، الدولة العثمانية والمشرق العربي ١٥١٤ هـ - ١٩١٤ م، القاهرة.

٥ - ابن بشر، عثمان بن عبدالله، عنوان المجد في تاريخ نجد، مكتبة الرياض الحديثة، (د. م)، (د. ت).

٦ - ابن مسفر، عبدالله بن علي، أخبار عسير، ط١، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٣٩٨ هـ.

٧ - البهكلي، عبدالرحمن بن أحمد، نفح العود في سيرة دولة الشريف حمود، تحقيق الأستاذ محمد بن أحمد العقيلي، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٠٢ هـ.

٨ - الجبرتي، عبدالرحمن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الجيل، بيروت.

٩ - الجرافي، عبدالله بن عبدالكريم، المقتطف من تاريخ اليمن، ط٢، منشورات العصر الحديث، بيروت، ١٤٠٧ هـ.

١٠ - الحبشي، عبدالله محمد، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، منشورات مركز البحوث والدراسات اليمني، صنعاء.

١١ - الحداد، محمد يحيى، تاريخ اليمن السياسي، ط٤، منشورات المدينة، بيروت، ١٤٠٧ هـ.

١٢ - حراز، سيد رجب، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، منشورات معهد البحوث والدراسات العربيَّة، ١٩٧٠ م.

١٣ - الحفظي، إبراهيم بن علي، تاريخ عسير، تحقيق: محمد بن مسلط البشري، ط٥، ١٤١٣ هـ.

١٤ - دحلان، أحمد بن زيني، خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام، ط١، المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٣٠٥ هـ.

١٥ - الرافعي، عبدالرحمن، عصر محمد علي، ط٥، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٩ هـ.

١٦ - شاكر، محمود، عسير، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٣٩٦ هـ.

١٧ - طه، جاد، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربيَّة، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة.

١٨ - عاكش، الحسن بن أحمد:

- الديباج الخسرواني في ذكر أخبار أعيان المخلاف السليماني، تحقيق: د. إسماعيل بن محمد البشري، تحت الطبع.
- حدائق الزهر في ذكر الأشياخ أعيان الدهر، تحقيق: د. إسماعيل بن محمد البشري، ط١، دار هجر للطباعة، القاهرة، ١٤١٣ هـ.
- عقود الدرر بتراجم علماء القرن الثالث عشر، تحقيق: د. إسماعيل بن محمد البشري، تحت الطبع.

١٩ - عبدالرحيم، عبدالرحيم عبدالرحمن:

- الدولة السعودية الأولى، ط٤، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٤٠٢ هـ.
- محمد علي وشبه الجزيرة العربيَّة، ط٢، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٤٠٦ هـ.

٢٠ - العبدلي، أحمد فضل بن علي، هدية الزمن من أخبار ملوك لحج وعدن، ط٢، دار العودة، بيروت، ١٤٠٠ هـ.

٢١ - العثيمين، عبدالله صالح، تاريخ المملكة العربيَّة السعودية، ط١، ١٤٠٤ هـ.

٢٢ - عسيري، علي بن أحمد، عسير من ١٢٤٩ هـ - ١٢٨٩ هـ، مطبوعات نادي أبها الأدبي، ١٤٠٧ هـ.

٢٣ - العقيلي، محمد بن أحمد:

- تاريخ المخلاف السليماني، ط٢، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، ١٤٠٢ هـ.
- محاضرات في الجامعات والمؤتمرات السعودية، منشورات نادي جازان الأدبي، مطابع دار البلاد، جدة.

٢٤ - العمري، حسين بن عبدالله:

- مائة عام من تاريخ اليمن الحديث، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥ هـ.
- فترة الفوضى وعودة الأتراك إلى صنعاء، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦ هـ.

٢٥ - الغنام، سليمان بن محمد، قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية، ط١، منشورات تهامة، جدة، ١٤٠٠ هـ.

٢٦ - مجهول: حوليات يمانية، تحقيق عبدالله محمد الحبشي، منشورات وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء.

٢٧ - المحامي، محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق د. إحسان حقي، ط١، دار النفائس، بيروت، ١٤٠١ هـ.

٢٨ - النعمي، أحمد بن أحمد، حوليات النعمي التهامية، تحقيق: د. حسين بن عبدالله العمري، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٧ هـ.

٢٩ - النعمي، هاشم بن سعيد، تاريخ عسير في الماضي والحاضر، د. م.

رابعاً: المراجع الأجنبية:

printed works: -V

1 - al - 'Amri. H.A: The yemen in the 18th and 19th centuries, Ithica press, London, 1985.

2 - Hitti, p.K.: History of the Arabs, London, 1960.

3 - Hogarth, D.F.: Arabia, Oxford, 1922.

4 - Kay, H.C: Yaman, Its early mediaeval history, switzerland, 1968.

5 - Niebuhr, carsten: Travels through Arabia and other countries in the east, trans. R. Heron, Edinburgh, 1792.

6 - philby. H.st.J: Arabia of the Wahhabis , London, 1928.

7 - Playfair, R.L: AHistory of Arabia Felix , st. Leanonards and Amsterdam, 1970.

8 - Bidwell, R: The Two Yemens, Longman westview press, 1983.

* * *

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

المقدمة ٥

السياسة العثمانية تجاه إمارة (أبو عريش) والسواحل اليمنية

١٢٥٩ - ١٢٦٤ هـ / ١٨٤٣ - ١٨٤٧ م ٧

خاتمة البحث ٤٥

الملاحق ٤٩

المصادر والمراجع ١٣٩

أولاً : الوثائق غير المنشورة: ١٤١

ثانياً: الوثائق المنشورة: ١٤٤

ثالثاً: المراجع العربية: ١٤٤

رابعاً: المراجع الأجنبية: ١٤٨

فهرس المحتويات ١٤٩

* * *

العبيكان
Obeikan
Printing & Packaging
Tel.: (01) 265 1144